التعليم العالي في الوطن العربي

الواقع واستراتيجيات المستقبل

الأستاذ الدكتور
محمد صالح ربيع العجيلي

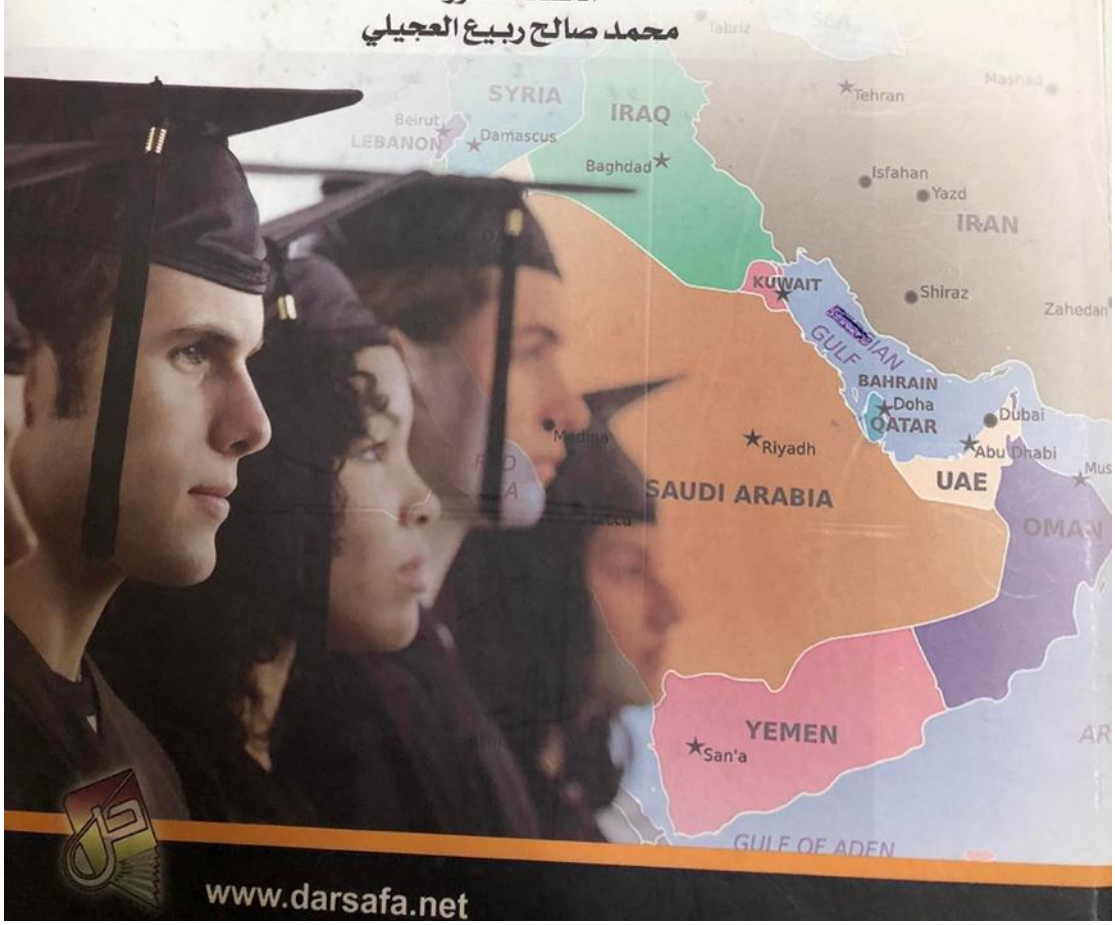

www.darsafa.net

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/3/1217)

375
العجيلي، محمد صالح
التعليم العالي في الوطن العربي الواقع واستراتيجيات المستقبل/ محمد صالح العجيلي. - عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.
( ) ص
ر. أ: 2012/3/1217
الواصفات: /التعليم العالي// البلدان العربية/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومة أخرى

حقوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى
2013م - 1434هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع
عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس 4612190 6 962+
هاتف: 4611169 6 962+ ص.ب 922762 عمان - 11192 الاردن
DAR SAFA Publishing – Distributing
Telefax: +962 6 4612190- Tel: + 962 6 4611169
P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail:safa@darsafa.net
ISBN 978-9957-24-820-8 ردمك

التعليم العالي في الوطن العربي

الواقع واستراتيجيات المستقبل

المقدمة :

هناك حقيقة ثابتة أن لكل عمل مهما كان نوعه ومستواه يتولد عنه مشاكل ، وعلى كافة الأصعدة ، فإذا كانت مشاكل العمل الوظيفي (الإداري) والعمل الزراعي أو الصناعي هي مشاكل لا تخرج عن إطارها الموقعي ، وبالإمكان إيجاد الصيغ والسبل لعلاجها ، فان المشاكل على مستوى العلم والتعليم والعلماء فأنها مشاكل توالدية ، أي أن المشكلة يتولد عنها مشاكل لا حصر لها ، لان العلماء هم قياديين في المجتمع ، يقع عليهم أزر الأجيال الحالية واللاحقة بكاملها . فمن المؤكد أن تنعكس المشاكل التي يواجهها طلبة التعليم العالي على هذه الأجيال ثم على المجتمع برمته ، وبذلك تتلكأ حركة المجتمع وتُشل مواهب الأجيال بشكل أو بأخر ، لذلك فأن الاهتمام بمشاكل التعليم والعلماء وجامعاتهم يعني وبشكل مباشر الاهتمام بحضارة البلد ومستقبل الأمة ، ولا غرابة في أن العلم بحد ذاته مجتمع يحتوي على شيء رائع: هو امتلاكه موهبة عالمية ، وبذلك فهو يعد ويشكل إنسانية الغد لكن لا يستطيع هذا المجتمع البزوغ في أي سياق كان!

وبهذا يمكننا الدلالة بقول روين ما هو Rone Maheu مدير عام منظمة اليونسكو في عام 1963 (لا عملية للمعرفة إلا بالروح التي هي من نتاجها ، والتي وحدها تعطيها معنى لدى الإنسان ، ومغزى حيث تطبيقها على الأشياء ، فالعلم ليس شكلا من الصيغ والوصفات التي من تلقاء ذاتها ، تمنح الإنسان سلطات مجانية على المخلوقات).

ولا ضير في أن نستشهد بقول فلسفي لكانط حول التنوير التي عّدها أزمة حقيقية في المشروع الثقافي العربي مساءلا ما الأنوار ؟ أنها خروج الإنسان من حال كونه قاصرا . وتعني هذه الحالة انه عاجز عن استعمال ذهنه دون الاستعانة بالآخرين ،وهو المسؤول عنها لان سببها ليس في الذهن بل نقص في اخذ القرار ونقص في الشجاعة ، فرصيد التنوير في رأي كانط هو أن يكون الإنسان شجاعاً ويستعمل ذهنه في تنوير نفسه ومجتمعه وأمته .

أن الذي دفعني للكتابة عن هذا الموضوع أسباب كثيرة لعل في مقدمتها هو أن هناك إلحاح جامح من قبل المفكرين والعلماء العرب حول أزمة العلم والتعليم في بلداننا العربية ومصّرين على تسميتها بالأزمة وإنا معهم ،لكن المشكلة في هذا الأمر انه رغم الندوات والمؤتمرات التي عقدت لمناقشة هذا الموضوع لكنهم كمن يوقد نيران أزمات تنويرية جديدة ، وكأن هناك فعل وردة فعل ، هناك من يدفع باتجاه النور وهناك من يدفع باتجاه الظلام ! ويقيناً إن بقى الحال هكذا أخشى من ولادة عصر جاهلي عربي جديد !

أن إهمال التعليم العالي في جامعاتنا هو مخاض عدة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وأحيانا دولية ، أضحت هذه التفاعلات تمثل تحديا للواقع العربي متمثلة بالعصبية القطرية ، وتجميد دور الجامعات، والمعارضات المسلحة ، وشيوع الفقر الجماعي ،والفساد الأخلاقي، والتنصل الديني، وانحدر على أساسها المجتمع حتى وصل إلى مرحلة المباهاة باللامبالاة ، وتلك قمة الحماقة الفكرية .

أما السبب الثاني الذي دفعني للكتابة عن هذا الموضوع هو القيح الذي ملئ صدري وأنا أرى بأم عيني محاولات عديدة ومن أطراف عديدة لإسقاط شبابنا في مستنقع الجاهلية ، خاصة وان هؤلاء الفتية هم أخر ورقة رابحة بقيت بيد هذه الأمة ، فأن سقطت لا سمح الله سقط كل شيء ،فامتنا حيوية دائمة متجددة لا ينبغي أن تقاد هكذا ومن قبل من يحسبون أنفسهم منها وهي منهم براء (وكنتم خير امة أخرجت للناس) .

ومحاولتي هذه قد تشكل واحدة من الطرقات التي قد تفك حديد الجمود الفكري وإنعاش الأمل الذي يتبدد يوما بعد يوم ونطلب من الله الرضا والتوفيق .

الفصل الأول

مكونات المجتمع العربي

الفصل الأول

مكونات المجتمع العربي

أولا–التكوين المجتمعي

يعتبر المجتمع العربي واحدا من أقدم المجتمعات،مرتّ عليه تجارب وتقلبات كثيرة ومتنوعة طالت مختلف الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والثقافية،تجارب تمخضت عنها أشكال متنوعة من الأنظمة السياسية شملت المدينة والإمارة والدولة ،صاحب ذلك تغيرات اجتماعية متعددة ، تميز بعضها بالبطء الشديد ، بينما اخذ ، الأخر شكل ثورة عارمة قلبت الأوضاع رأسا على عقب ، لم يتجاوز تأثير بعضها حدود المظاهر الخارجية للبنى وللنظم ، وللمؤسسات الاجتماعية ، بينما طال التغير خلال فترات أخرى أسس وقواعد البنى والنظم والمؤسسات الرئيسة .

والمدينة التي تمثل ساحة هذه التغيرات ، كان نموها الحضري السريع اشد هذه التغيرات وطأة عليها ، إذ أسهمت العوامل السياسية والاقتصادية بدورها في تهيئة الدوافع لنموها بصورة غير مخططة وفوضوية ، فتعطلت الوظائف الطبيعية للمدن وتحولت الحياة فيها إلى جملة من الأزمات والاختناقات وفي كل الميادين ، وأصبح من المألوف التعايش مع أزمات نقص مياه الشرب وقصور في الخدمات والمرافق ، واختناق المواصلات أو انتشار الأحياء العشوائية ، وارتفاع كلفة السكن ، وازدياد البطالة ، وتفاقم مشكلة الفقر الحضري ، والبحث الدائم من معظم السكان عن الحد الأدنى من الحياة الكريمة في جو محموم من التزايد السكاني.

أن زيادة الأعباء أو الصعوبات التي يواجهها الفرد في الحياة ستجعله أكثر تشاؤما ،وبالتالي أكثر قلقا من المستقبل ،وما تؤول اله هذه النظرة من إحباط وقلة اندفاع في العمل والإنتاج وانعدام الإبداع والمساهمة الفاعلة في تقدم المجتمع [1]

ومـن المؤكـد أن هـذه الأوضـاع المترديـة تمثـل مرتعـاً خصـباً لتولـد مشـاكل اجتماعيـة عديدة لعل فـي مقدمتها تدهور المستوى التعليمـي وتفشـي الأميـة والجهل والاختلال الثقافي والفكري .

هذه الصـورة غيـر الحيـة وغيـر الصـحية من المؤكد أنهـا بنيت علـى أسـاس خاطئ سواء فـي البنيـة المجتمعية أو الثقافية أو الفكريـة ، ونحـاول هنـا تسليط الضوء علـى هذا البنيان لعلـه يفيد فـي تصـحيح الخطـى أن لـم يكن فـي الوقت الحاضر فأنه يفيد في المستقبل .

1- النظام الاجتماعي

تعـددت الآراء حـول هـذا المفهـوم الـذي يشـير إلـى أي تركيـب اجتمـاعي لـه وظيفة ، فقد عرفه (تشايل) بأنـه عبارة عن تنظيم اجتماعي يتكون من أفراد يتفاعلون مع أعضاء تنظيم أكثر من تفاعلهم مع غير الأعضاء ، كما عرف (سو روكن) النظام الاجتماعي بأنه عبارة عن تفاعل ذي معنى بين اثنين أو أكثر من الأفراد حيث يؤثر احد الطرفين بشكل واضح في السلوك الظاهر أو الحالـة العقليـة للطـرف الأخر،وهكذا نـرى أن اصـطلاح النظـام الاجتمـاعي قد يشير إلـى الأسرة والـى جماعـة الأصـدقاء أو منتسبي مصـنع معين ، أي انـه يغطي غالبية التنظيمات الاجتماعية في المجتمع سواء أكانت رسمية أو غير رسمية .

ومن مقومات النظام الاجتماعي أن تكون هناك علاقات متبادلة تربط بين الوحدات الاجتماعية ووجود ارتباط تكاملي بينها بحيث إذا حدث تغير في احد هذه المكونات فانه يؤثر ويحدث تغير في المكونات الأخرى للمحافظة على التوازن القائم. كما أن هذه العلاقات تكون محكومة بواسطة مجموعة من المعايير الاجتماعية Social Norms ومجموعة من القيم الاجتماعية Social Values التي تنظم العلاقات بين المكونات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية لهذه المكونات .

ومن مميزات النظام الاجتماعي انه يوضح إن العلاقة الاجتماعية لا تحدث بصورة منعزلة ولكنها تتأثر وتؤثر في المكونات الموجودة في النظام الاجتماعي والعلاقات الموجودة بينها . وأن النظم الاجتماعية تنقسم إلى مستويات مختلفة يؤدي كل منها وظائف معينة من تلك التي يقوم بها النظام الاجتماعي، وهذه المستويات تشمل الأنظمة السلوكية Behavioral Systems والأنظمة الشخصية Personality systems والأنظمة الثقافية Cultural Systems

ينحدر المجتمع العربي من النظام الاجتماعي البدوي أو ما يسمى بالمجتمع الرعوي التي غلبت على اغلب مجتمعات دول العالم الثالث ،إذ تتميز هذه المجتمعات بأن لها صفات تختلف عما نعهده في المجتمعات التقليدية أو المجتمعات المعاصرة في البلدان الصناعية ، وتكمن إشكالية هذه المجتمعات في أنها اقل استعداداً من مثيلاتها في الدول الصناعية من حيث مقدرّاتها وتجهيزاتها وكوادرها ، وهي بقدر ما تعجز عن تأدية تلك المهمة بقدر ما تضعف قدرتها على التحكم في ضبط السياسات ، والمراقب يلاحظ انه بين الأقطار العربية من يعاني من مثل تلك الصعوبات إلى درجة أن منها من لم يعد باستطاعته إيفاء ديونه الدولية .

لم تصل المجتمعات الرعوية إلى هذا المأزق الحرج بين ليلة وضحاها بل الأرجح القول أن الوضع يشكل حصادا للارتجال والارتحال والارتباك والتخبط في السياسة الاقتصادية والتنموية على مدى أكثر من قرن ، أن الطموح البالغ هو من أهم أسباب التعثر في حركة التنمية التي قادتها الدولة الرعوية في محاولتها تحقيق إنجازات . لقد أخذت دولة ما بعد الاستقلال الكثير على عاتقها بما هو فوق طاقتها بأقدار كبيرة فهي من جهة ، ظنت انه بقدرتها أن تقوم بتقديم ما يحتاجه المواطن من خدمات تربوية وصحية وسكنية ومعيشية كما اختارت أن تقوم مباشرة بإنشاء وتسيير الأعمال وضبط حركة السوق وإخضاعها لمنطقها الرسمي من جهة ثانية، لكنها أخفقت في ذلك بعد ما ظهر

التباين بين ما تريده كدولة وما يتقبله المواطن ذات الانتماء التقليدي الرافض للجديد. ذلك أن للبداوة نمط معيشة خاص يقوم في الأساس على تربية المواشي والترحال تلاؤماً مع البيئة الصحراوية،إذ أن البيئة الصحراوية التي ينحدر منها المجتمع العربي هي التي حددت في الأساس حجم الجماعات التي قطنتها وأصنافها ، والتنظيم الاجتماعي المشبع من قبل هذه الجماعات وأساليب معيشتهم وقيمهم وعاداتهم ومعتقداتهم .

هناك علاقة مباشرة بين التنظيم الاجتماعي البدوي والبيئة الصحراوية وضرورات الارتحال و الرعي والدفاع عن الذات وتدبير المعيشة ، أن كل هذه الأوضاع والضرورات الحياتية اقتضت قيام عصبية قبلية تقوم في أساسها على علاقة القربى الدموية ونشوء وحدات قتالية شديدة البأس متمثلة بالفروسية والشجاعة ،بعبارة أخرى ، أن القبلية والعصبية تعتمدان على الشجاعة والفروسية في الدفاع عنها وتأمين معيشتها ،وهي التنظيم الأنسب في مثل هذه البيئة الصحراوية [2] .

2- القيم الاجتماعية

تستمد القيم الاجتماعية للمجتمع العربي أصولها من قيم البداوة ذات الارتباط بعملية التلاؤم مع حياة الصحراء التي عاشها الناس قبل انتقالهم إلى حياة المستقرات البشرية ، ويمكن تصنيف هذه القيم إلى خمسة اتجاهات قيمّية رئيسة هي :-

أ- قيم العصبية

تمثل هذه القيم التضامن والتماسك الداخلي تجاه تحديات الصحراء ومخاطرها ومهمات تأمين المعيشة في بيئة قاسية قاحلة ، تشمل القيم العصبية الافتخار بالنسب ، ونصرة القريب ، والمساواة بين أفراد القبيلة، واحترام أو طاعة الأهل والكبار في العمر والثأر والحشمة والشرف [3] .

ب – قيم الفروسية

تشدد الثقافة البدوية على قيم الفروسية ، وتشمل هذه القيم الشجاعة والبأس والبسالة والاحترام والاعتزاز بالسلاح والخيل والمرأة والرجولة والكبرياء والإباء والتعفف والمروءة .

ج – قيم الكرم والضيافة

تعتبر فضائل الكرم والضيافة والمروءة والنجدة هي من أهم القيم التي يتمسك بها البدو ، وهي القيم التي يراها الآخرون (الحضر) فضائل كبرى ، يقول المرزوقي أن الكرم " صفة طيبة تكاد تكون ملازمة للعربي البدوي " إذ يتعلمها الطفل فيضع في عقله " أن كرم الضيف من اكبر الواجبات وانه عنوان الرجولة " [4] .

د – قيم الحرية الفردية

ينزغ البدوي على الدوام نحو الحرية الفردية والإباء الذاتي والتمسك بكلمة الشرف والأمانة والصدق والتعالي عن الاستخدام عند الآخرين ، ولهذا نجد الحضر ينسبون إلى البدو ضعف ميلهم للتنسيق والعمل كفريق والتأكيد على الذات ، وهذا تَّجَنِ دون شك ، إذ يتجاهل أصحاب هذا الرأي التضامن والتعاون بين أبناء القبيلة كما ذكرنا قبل قليل .

هـ – قيم المعيشة

يتميز البدوي في حياته المعيشية بالبساطة ، والفطرة ، وتحمل الصعوبات والخشونة والصبر ، وصفاء النفس ، والصراحة ، إضافة إلى ذلك ولع البدوي بالكواكب والنجوم واتخاذها سبيلاً لتنقله في البادية ، ومما يجدرالاشارة إليه هنا هو أن البدوي يتميز بالفكر القدري وسرعة البديهية والفطنة .

هذه هي بعض خصال البدو ذات الاتصال المباشر بالصحراء ونمط المعيشة المتبع فيها .

3-الثقافة Culture

يعيش الإنسان مع غيره من الكائنات الحية الأخرى حياة ترابط يجعله مؤثراً ومتأثراً بما يحيط به ، فالإنسان يتأثر بالبيئة الجغرافية وما فيها من مياه وسهول وجبال ويتأثر بالبيئة البيولوجية وما فيها من حيوانات ونباتات ، ويتأثر بالبيئة الطبيعية وما فيها من هواء وأمطار وبرق ورعد وبرد وحر . ولا تقف حاجة الإنسان عند حد التكيف مع البيئة المحيطة به فحسب ، بل تتطلب كذلك أن ينظم علاقاته مع غيره من أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ومع غيره من المجتمعات التي يتصل بها ويتعامل معها .

وإذا كان الإنسان يشترك مع الكائنات الحية الأخرى في تنظيم حياته وسلوكه وتعامله وإشباع حاجاته ، فأنه يختلف عنها في وجود ظاهرة اجتماعية خاصة به هي ظاهرة الثقافة أو الحضارة culture والتي تعني في ابسط صورها بأنها طريقة وأسلوب للحياة في مجتمع من المجتمعات . فلكل مجتمع طريقته الخاصة في الحياة بما تشمل عليه هذه الطريقة من أدوات وطرق عمل الأشياء والأنماط السلوكية والاستجابة للمؤثرات المختلفة والقيم والمعايير التي ترعى هذه الأنماط ، وتشمل هذه الطريقة كذلك على التنظيمات الاجتماعية الخاصة بها مما يميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات [5] .

ويقبل كثير من الباحثين تعريف (تايلور) Taylor للثقافة بأنها " ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات والقيم والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع " ويعد أهم عامل في هذا الاكتساب هو القدرة على التعلم من الجماعة .

للثقافة دور مهم في الارتقاء بالشخصية الإنسانية نفسيا وعقليا واجتماعيا ، وفي مجتمع تزيد نسبة الأمية فيه عن 28% يستحيل أن تجد اهتماما بالثقافة ؛ فمفتاح الثقافة القراءة ولا قراءة بغير تعلم ، ولذا فإنك تجد تدهورا ثقافيا وانحدارا أخلاقيا رهيبا في وطننا العربي يرجع في أصله إلي انتشار الجهل والذي هو في رأينا أساس البلاء.

وحتى المتعلمين في عالمنا العربي شبابا كانوا أو كبارا تجدهم زاهدين في القراءة والإطلاع وسبر أغوار المعرفة ظنا منهم أنها لا تطعم خبزا ..!! ولا تبني جسما ..!! ولو أنهم قرأوا لعرفوا أن المعرفة في ذاتها كنز من شأنه أن يغير الإنسان من حال إلي حال ، وهي دون مبالغة مفتاح رقيه إلي الملكوت وصك امتلاكه للحكمة التي هي بحسب قول الله عز وجل خيرا كثيرا .. فقال جل شانه ((يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا)) صدق الله العظيم .

وموطن الخطر هنا أن هذا التخلف والاستهتار بقضية الثقافة والمعرفة هو ما يجعل الشخصية في عالمنا العربي أيا ما كانت قوميتها شخصية تابعة هشة تتقاذفها الرؤى والأطروحات ويستحيل أن تملك قدرة علي اتخاذ قرارا عاديا كان أو مصيريا .. ونلفت الانتباه إلى أن تراجع الاهتمام بالثقافة والمعرفة هو ما يجعل الكلمة والنصيحة بلا أثر في نفوس من جهل .. كما إننا نراها سببا أصيلا في تراجع الاكتراث والاهتمام بالقضايا القومية والدينية ، وشيوع القيم المادية الميكافيلية.

ما على صعيد قراءة الصحف، والتي ربما لا تعكس بالضرورة حقيقة المستوى الثقافي، فإن الإحصائيات المدونة تثير الفزع أيضا، حيث يقدر نسبة الصحف التي يتم توزيعها إلى عدد السكان يقل عن (53) صحيفة لكل (1000) شخص في البلدان النامية بضمنها الدول العربية مقارنة مع (258) صحيفة لكل (1000) شخص في البلدان المتقدمة.

وهناك أطروحات عديدة وضعت للخروج من هذه المحنة الثقافية المعرفية عولت معظمها علي الديمقراطية كسلاح فاتك بالجهل ومهئ ومخصب للأرض العقراء، كما أن بعض هذه الأطروحات أيضا استندت إلي القومية غير أن كلا العاملين في رأيي لا شئ دون أن يكون لأبناء الأمة والوطن رغبة حقيقية في التوجه نحو الثقافة والإيمان الكامل بأنها أكسير حياة وليست مجرد وسيلة مختارة لنهج حياة . وهنا يأتي دور الإعلام في إبراز ماضي الأمة وموروثها

الثقافي الذي مكنها من الاختلاط والنهل من علوم الكون الفسيح ثم خلق علومها التي قادت بها الأمم ، كما يجب التأكيد على أن العلم بداية للمعرفة وليس منتهاها ؛ لكن الثقافة هي الأصل والأساس في مجتمع يرجو الرقي والتحضر.

نعود لنؤكد على أننا لن نتجاوز أزمتنا الثقافية إلا بمشروع عربي إسلامي نهضوي وحدوي شامل ذي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية، يسعى إلى إعلاء شأن الإنسان وكرامته وحقوقه، كما يسعى إلى تنوير العقل، كيما تستعيد الأمة رسالتها الإنسانية المنفتحة على العالم، فقد ساد المسلمون فيما مضى عندما أبدعوا وترجموا واكتشفوا وطبقوا ، وهذا لن يتأتي إلا بالاهتمام بالقراءة والثقافة وليست العبرة في كثرة القراءة، بل العبرة في القراءة المجدية .وأنه عندما تصبح المكتبة في البيت ضرورة وليست وسيلة للاستعراض والزينة عندئذ يمكن القول بأننا أصبحنا قوما متحضرين.

وتتميز الثقافة ببعض الخصائص والسمات أهمها :

أ- أنها مكتسبة ،وقد صنعها الإنسان بنفسه وأصبح يعيش وفقاً لها ،فالثقافة بالرغم من أنها نتاج تجمع الخبرات الإنسانية فأنها المحددة لأنماط الحياة الاجتماعية في مجتمع من المجتمعات ، فهي تحدد اللغة السائدة والطرق المختلفة التي يتبعها الأفراد لمواجهة المواقف الاجتماعية المختلفة ، وكذلك تحدد القيم والمعايير والتقاليد الاجتماعية .

ب-تعمل الثقافة على تنظيم الحياة الاجتماعية بشكل يوفر لإفراد المجتمع ما أمكن من حاجاتهم المعيشية وطرق الحصول عليها إلا إنها تختلف عن بعضها في الوسائل المؤدية إلى إشباع هذه الحاجات وفي شكل التنظيم نفسه .

ج-الثقافة دائمة التغير بما تضيفه أليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم وأنماط سلوكية وألفاظ لغوية.

تعتبر اللغة أو الاتصال الرمزي أساسا هاماً من مكونات الثقافة كما أنها تعمل في الوقت نفسه على تراكم التراث الثقافي وزيادته فيستوعب كل جيل ما يوجد من ثقافة ويضيف أليها ، ثم يأتي جيل أخر فيستوعب ما يجد من ثقافة ويضيف إليها بدوره وهكذا .

هـ-تتأثر كل ثقافة في تكوينها بالخبرات التي يمر فيها المجتمع وبالمواقف المختلفة التي يواجهها، فالمجتمعات التي تحيط بها مجتمعات معادية تكون ثقافتها ذات طابع يختلف عن طابع ثقافة مجتمع أخر يشعر بالطمأنينة والسلام ، بل تتأثر ثقافة المجتمع بظروف البيئة الجغرافية والطبيعية والبيولوجية [6] فالمجتمع العربي صنع ثقافته من قيمه الدينية وعاداته الاجتماعية الأصيلة ومن بيئته الصافية النقية فكان بحق من أرقى الثقافات في السمو والتسامح والتواضع والكبرياء .

4-التنشئة الاجتماعية :

التنشئة الاجتماعية أو التربية ذات ارتباط مباشر بالثقافة وشخصية الفرد إذ لا توجد ثقافة مجردة ولا شخصية مجردة ، بل هناك أطار زماني ومكاني يوجد في كلاهما، فالثقافة هي ثقافة جماعة أو مجتمع ما ، ورغم استمرارها وتناقلها فهي ليست ثابتة ومنفردة بحيث توجد مرة واحده للأبد، فثقافة أوروبا الغربية مثلاً في العصور الوسطى قد اختلفت عما هي عليه في عصر النهضة أو الثورة الصناعية ، ونفس الشيء ينطبق على الشخصية والتي تتكون بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية والتي تهدف إلى إدخال الفرد إلى ثقافة مجتمعه وإدخال المجتمع إليه أي أن تكون جزء من شخصية هذا الفرد.

إذن يمكن أن نفهم التنشئة على أساس أنها العملية التي يتم بها ضم الإنسان الجديد إلى الجماعة ليكون ناضجا وقادرا على تحقيق التوقعات التقليدية الاجتماعية لشخص في سنه وجنسه .ويرى البعض أن التنشئة كأداة تحويل

تغير الكائن العضوي الإنساني إلى شخص أي تحوله من وضع طبيعي "natural" إلى وضع متحضر" civilized".وتعد التنشئة عند أصحاب التربية والتعليم عملية التعلم التي تستمر طوال حياة الإنسان بل قد تبدأ قبل ميلاد الفرد من خلال الأسرة أو الجماعة التي ينتمي إليها سواء كانت مجموعة عرقية أو قبلية أو عشيرة أو طائفة.

فالتنشئة الاجتماعية هي عملية نقل ثقافة المجتمع وطرق المعيشة فيه وأسلوب التعامل واللغة والعادات والقيم السائدة إلى الأفراد الجدد . وهي كذلك نوع من التعلم لزيادة تكّيف الإنسان وتنمية ذكائه الاجتماعي،والمقصود بالذكاء الاجتماعي هنا القدرة على التصرف في المواقف الاجتماعية والتعامل مع الآخرين دون تطرف أو توتر مبالغ فيه لا يتطلبه الموقف ، وهذا يهدف إلى تنمية الشخصية وتطويرها وجعل الفرد أكثر نضجاً على حسب المقاييس والمفاهيم السائدة في المجتمع الذي ينتمي أليه .

وهناك عاملان مؤثران تتم بواسطتهما عملية التنشئة الاجتماعية هما :

اللغة ودور الأسرة في تكوين وتشكيل الطفل لكي يصبح عضواً فعالا متمثلا لثقافة مجتمعه قادرا على أداء دوره الاجتماعي ، فاللغة ترتبط بالعمل أيضا وهذه عملية تفاعل واتصال اجتماعي، ومن الصعب الفصل حول أسبقية أيهما المهم لكي يصبح الإنسان أنسانا من خلال وجوده الاجتماعي مع الآخرين ومن خلال وصفه وتعبيره عن الأشياء واستعماله للرموز.

ويرى علماء النفس الاجتماعيون أن الإنسان اخترع اللغة في تفاعله بحيث أصبح التفاعل سهلا مع الآخرين حتى يستطيع المجتمع توصيل عاداته وتقاليده وأفكاره. أما الأسرة فتقوم بالمهمة الاساسيه للتنشئة الاجتماعية وهذه قاعدة في كل المجتمعات مهما اختلف شكل الأسرة أو وظائفها،فهي قناة لنقل الثقافة إلى الأجيال الجديدة،حتى في المجتمعات ألحديثه التي تقلصت فيها وظائف الأسرة حيث بقيت المصدر الأول في سنوات ما قبل المدرسة في

توصيل الثقافة التي ينتمي إليها الفرد ، وهذا الدور يقوى كلما كانت الأسرة التقليدية والعلاقات ألاجتماعيه أولية [7] .

وتكاد الثقافة التي اكتسبها الفرد العربي بما تحويه من قيم وعادات أصيلة أن تكون من اعرق الثقافات على مستوى شعوب الأرض بلا مغالاة، الأمر الذي أدى إلى تكالب القوى الخارجية للنيل منها وإضعافها وأقولها بأسى أن هذه القوى الخارجية نجحت في إضعاف الروابط الاسريه العربية وقيمها ليست بقوة هذه العوامل فحسب، بل أنها وجدت هناك ليونة وتقّبل من جانب الأسرة والثقافة العربية دون أن تشعر الأخيرة بذلك ، محتسبه ذلك جزء من التطور والتماشي مع روح العصر ، غير مبالية بماهية القيم والثقافة المفروضة عليها ، وبالتالي حدث الانحدار الرهيب لبنية المجتمع العربي قبل الدخول في المدرسة والجامعة وهذا ما سنلحظه واضحاً في الفصول القادمة .

ثانيا – التكوين الاقتصادي

1- مدخل عام

تدرّج المجتمع العربي في بنيته الاقتصادية بمراحل عدة ، من الاقتصاد القائم على الرعي والصيد إلى اقتصاد الزراعة البدائية ثم الاقتصاد الزراعي المستحدث وأخرها الصناعة الاستخراجية ، وفي جميع هذه المراحل تأطر بأنظمة متداخلة تتعايش فيها مختلف إشكال الإنتاج ،فهو شبه إقطاعي وشبه رأسمالي وشبه برجوازي يجمع ما بين –ما قبل الراسماليه والراسماليه – وبين الاكتفاء الذاتي النسبي والاندماج التبعي بالنظام الاقتصادي العالمي ، وبين الملكية الخاصة وملكية الدولة والعائلات الحاكمة ، وبين أنماط الإنتاج التقليدي والحديث ، ليس النظام السائد إذن نظاماً أقطاعيا أو رأسماليا أو اشتراكيا ، انه نظام متعدد الأنظمة مركب انتقالي يجمع بين الإقطاع الخاص والرأسمالي العام والرأسمالي الخاص.

وبوصف أدق يتسم الاقتصاد العربي بالتبعية الواضحة في عدم سيطرته على موارده ومصيره وبوجود فجوة حضارية تفصل بينه وبين المجتمعات المتقدمة. هنا يمكننا أن نضيف بأن الاقتصاد العربي مرتبط بالسوق العالمية وخاضع للشركات المتعددة الجنسية حتى " أن البلدان العربية التي تحتاج إلى تمويل لا تستطيع الحصول على القروض من البلدان العربية ذات الدخول العالمية ألا عن طريق نيويورك ، ولندن وبواسطة الشركات المتعددة الجنسيات " [8] .

وبين أهم جوانب التبعية استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية والتقنية وارتباط النظام النقدي للبلدان العربية بالنظام الرأسمالي ، وتوظيف الفوائض المالية في البلدان الغربية ، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية، واتخاذ الغرب أنموذجا للتنمية ، وعزل الأقطار العربية عن بعضها البعض وربطها منفردة بالغرب . وقد عمد الغرب باستمرار إلى عرقلة أي مجهود تصنيعي جاد في البلاد العربية منذ المحاولات الأولى التي قام بها محمد علي في مصر ، واشترط في معاملاته مع العرب فتح الأبواب العربية للسلع والاستثمارات الغربية على حساب الإنتاج الوطني، وتتجلى التبعية الاقتصادية في الميدان الغذائي مما أدى إلى انخفاض ثابت في الاكتفاء الذاتي الغذائي [9] .

ويعد سوء التوزيع للدخل والثروات من أهم السمات المميزة للاقتصاد العربي سواء كان ذلك بين الأقطار العربية بعضها من بعض وحتى على مستوى القطر الواحد ، وتتمتع مقولة سوء التوزيع في الدخل القومي بقدر اكبر من الصحة والقوة في التفسير ، إذ أن الاقتصاد التقليدي الوسيط غالباً ما يشتد فيه سوء التوزيع ، فمن حيث هو اقتصاد زراعي تقليدي في غالبيته نجد الفجوة في مستوى المعيشة بين الملاك الكبار والصغار كبيرة جداً، وحسن التوزيع يحقق عدالة بين المواطنين ويمكن أيضا إن يزيد في الإنتاج،وبخاصة في حال اخذ الخطوات السليمة كما حصل في مصر عبد الناصر ألا أن استقامة التوزيع بحد ذاتها لا تقضي على الفاقة.

المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى الفاقة الريفية لا تقتصر على سوء التوزيع ولا الاستقلال بل أيضا وبالدرجة الأولى على أسلوب الإنتاج البدائي فالتوزيع الزراعي في اغلب البلدان العربية أن لم نقل كلها لم يكن نظاماً رأسماليا فحسب ، بل نظاماً تجميعياً بدائياً، فقد أتيح لعدد من الناس تجميع مساحات من الأرض فاستغلوها استغلالا بدائياً غير رأسمالي يرتكز على العائلة الفلاحية الأجيرة بوسائلها المتأخرة [10] .

أن اقتصار المعادلة الإنتاجية على العامل وصاحب العمل (رأس المال والعمل) نظرة ضيقة الأفق ولا تؤدي إلى وضوح الرؤية ، فالإنتاج فعل اجتماعي تعاوني تتضافر فيه الجهود، الأمر الذي يجعل الحاصل أكثر من مجموع ما يقدمه كل فرد على حدة [11]، ومن هنا لا يمكن اعتبار الربح استغلالا بل مكسباً كالأجر ، وفرته عملية التعاون الجماعي كعائد عمل ، لا حظوة واستلاباً .

ومن هنا نرى أن أسباب التخلف الرئيسية في مجتمع ما بعد الاستقلال ، الإنتاجية المتدنية ووسائل الإنتاج البدائية وندرة أهل المبادرة لا الاستغلال وسوء التوزيع وحدهما . ألا أن السراة الجدد ، أسياد الدولة الرعوية ، اعتبروا قضية التنمية مسألة بنيوية وأخلاقية في الدرجة الأولى فأجهزوا على صاحب العمل معتبرينه مستغلا ومضرا بالمجتمع بدل أن يعالجوا أصل المشكلة من تدني الإنتاج وندرة الإنتاج وندرة أهل المبادرة ونقص الخبرة في التنظيم والتصريف ، ففي حين كان ينتظر منهم أن يشجعوا رجال الأعمال ويعملوا على تزايد أعدادهم ضّيقوا عليهم الخناق متجاهلين أنهم قيمة نادرة يفتقدها العالم الثالث ، ولم يفتحوا لهم الطريق ثانية في مصر وتونس في السبعينات من القرن العشرين إلا بعد أن كانوا قد الحقوا بهم اشد الأذى وفرقوا شملهم .

باختصار أن المجتمع الذي واجهته دولة ما بعد الاستقلال هو في الواقع مجتمعان: **واحد** أعضاؤه قادرون على التعامل مع السوق ، وهم الجزء الأصغر ، **وآخر** قدرة أعضائه الشرائية دون مستوى السوق ، ومنتوجهم لا

يجلب عائداً مجزياً . وهذه الثنائية في المجتمع اخطر ، وعلاجها أصعب بكثير من ثنائية أخرى نعرفها في العالم الثالث وهي الثنائية المتجسدة بوجود قطاع من السكان يعمل داخل السوق وقطاع قائم خارجه ، ولنسم الثنائية الأخيرة هذه ثنائية المركز والإطراف تميزاً لها عن ثنائية إنتاجية السوق .

ثنائية المركز والإطراف حالة سابقة زمنياً لثنائية السوق ، وسبب حدوثها غالباً ما يكون تعرض جزء من اقتصاد مجتمع تقليدي لاقتصاد خارجي – استعماري في الغالب فينشطر المجتمع الاقتصادي إلى مجتمع يتعامل بالنقد وأخر على الاكتفاء الذاتي وحالة الكفاف ، ومعظمه في الأرياف ،والعبء الاقتصادي على النظام السياسي في مجتمع ثنائية المركز والإطراف اخف وقعاً منه في نظام ثنائية الإنتاج السوق ، وذلك أن السواد الأعظم من المواطنين في الإطراف ينتجون ما يقتاتون به أنفسهم ، كما وإنهم يمدون إلى درجة محددة المركز – المدينة بالمؤن الغذائية.

2- دور الدولة في البلاد العربية

أن الحقبة التي أعقبت حصول البلدان العربية على الاستقلال تميزت باتجاه مباشر وسريع في الخمسينات وكذلك في الستينات نحو تركز السلطة السياسية والاقتصادية وتأميم كل ما يمكن تأميمه،وشمل هذا التركيز في السلطة إلى جانب المجال الاقتصادي مجالات حديثة أخرى مثل تركز وسائل الأعلام في يد الدولة وتركز الهوية الوطنية على حساب الهويات المحلية وهيمنة الدولة على نقابات العمال وعلى النظام التربوي والتعليمي والقيم الأخلاقية والممارسات الدينية ونمط ما يتخذه الناس من زينة ولباس، وبعد وقوع هذا الحدث الجسيم المتمثل في ظاهرة تركز السلطة ،أتت المبررات لها من علماء السياسة والاقتصاد باسم الأيديولوجيات المختلفة من ماركسية واشتراكية وكينزية .

والذي يدرس الحروب الأهلية واقتصادها السياسي في لبنان والجزائر واليمن والعراق يكتشف أن تلك الحروب تجنح بصورة عامة نحو معالجة ظاهرة تركز السلطة الاقتصادية والسياسية بالوسائل العنيفة بعد أن تعذر معالجتها بالوسائل المؤسسية [12] .

أن التاريخ الاقتصادي للبلاد العربية خلال الخمس والعشرون سنة الأخيرة يمثل "سنوات الفرص الضائعة " أنها مرحلة هدر الإمكانيات ، وآية ذلك أن متوسط معدلات النمو السنوي للناتج الوطني الخام في الأقطار العربية بلغ (2.7)في المائة خلال المدة 1980–2005 ، بينما بلغ معدل نمو السكان في الفترة ذاتها (2،8) في المائة ،مما يشير إلى انخفاض في متوسط الناتج الوطني للفرد وبمقدار (–0.1)

في المائة خلال تلك السنوات،و بالمقارنة ، بلغ معدل النمو في متوسط الناتج الوطن للفرد في الأقطار النامية غير العربية خلال تلك المدة(2.9) في المائة ويقع اللوم في ذلك الأداء التنموي السيئ على السياسات الاقتصادية المنكفئة إلى الداخل التي راجت خلال تلك المدة .

ولا يكفي لإصلاح الحال في المستقبل مجرد تعظيم دور القطاع الخاص بل ينبغي أن يرافق ذلك تطوير بيئة اقتصادية تسودها المنافسة وتتأهل بها الأقطار العربية للمنافسة في أسواق التصدير وبالتالي للمشاركة في الرخاء الذي عم الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين الذي نحن فيه .

وبهذا الصدد يؤكد الاقتصادي الأمريكي بول كر وغمان Krugman من أن التنافس العالمي المقبل ليس تنافساً بين الأقطار أو الدول وإنما بين الشركات والمنشات في السوق الداخلية هو أفضل ما يؤهلها للتنافس بنجاح في الأسواق الخارجية ، ويترتب على هذه الملاحظات أن أهم دور للحكومات العربية في المرحلة المقبلة هو تحري ومتابعة كل ما من شأنه أن يرفع من المقدرة التنافسية للمنشات الوطنية في السوق العالمي .

3- الدول العربية ونظرية التخلف

ظاهرة التخلف التي تتسم بها الدول الحديثة الاستقلال أو دول الجنوب تمثل مشكلة عميقة ومركبة وذات جذور بعيدة المدى ، وهي ليست مسألة اقتصادية بل ذات أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية وجغرافية كما أنها ظاهرة نسبية وليست مطلقة . ولا يمكن أن تكون دائمية لان هناك العديد من هذه الدول تمتلك مقومات اقتصادية وبشرية استطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً على طريق التقدم والتطور كالمكسيك والبرازيل في امريكاالجنوبية وتايوان وكوريا الجنوبية وهونك كونك وماليزيا في آسيا والأمارات العربية المتحدة في الوطن العربي [13] .

ويمكن أن نوجز نظرية التخلف الاقتصادي في الدول العربية بما يأتي :

أ- تدني الإنتاجية وهي إحدى أسباب التخلف الاقتصادي ، وفي كثير من الأحيان يكون المُنتَج اقل قيمة من التكلفة وهذا اخطر الحالات ،فهي لا تفي بحاجات أي من العامل أو صاحب العمل، إنما في كثير الحالات يكون هامش الفائض في العائد من كلفة الإنتاج صغيراً جداً ولا يغني أحدا .

أن أسباب تدني الإنتاجية تأخذ مظاهر عديدة منها :

1- الاستثمار غير المجدي في مجالات تقل أو تنعدم فيها الميزة النسبية ،وتلك حالة لا يكتب لها الاستمرار إلا في القطاع العام وبإرادة سياسية ،حيث تقوم الدولة بسد العجز من الخزانة العامة ، ويندرج تحت هذا الباب ارتفاع أسعار المواد الدخيلة بالنسبة إلى مستوى الأسعار السائدة، بخاصة أن كانت تلك المواد مستوردة .

2- الكفاءات الضعيفة على مستوى الإدارة من جهة أو العمال الذين هم خط الإنتاج من جهة أخرى ، وانخفاض مستوى التكنولوجيات عن المعمول به عالمياً، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى رفع السعر وخفض كمية العرض .

3- ضعف مستوى الخدمات الضرورية المواكبة للإنتاج ، أي الأرضية الاقتصادية التي تشمل النقل والمواصلات والتخزين والتسهيلات المالية والتسويق.

ب- السياسات الخاطئة التي انتهجتها الدول العربية باسم التنمية ومن ذلك الاستلاب من المنتج وتشجيع الاستهلاك وأتباع سياسة غير رشيدة من شأنها هدر الثروة القومية في إنفاق لا مبرر له، وإرهاق القطاع العام بإجراءات مكبله ومعيقة . أن تحميل القطاع العام عبء إعالة المستهلك تشكل سياسة اقتصادية فاشلة في جميع البلدان التي اتبعّتها مثل تركيا ومصر وسوريا والجزائر وتونس ، أن استحواذ الفائض من القطاع العام يجرده من قدرته على إعادة الاستثمار وبالتالي تتراجع قدرته على النمو .

ج- من أسباب النمو البطيء والتخلف أيضا الحواجز التجارية والإقليمية والدولية ، أن الحماية وسد أبواب السوق أمام البضائع في الدول المتقدمة والى حد ما في الدول النامية ،تعيق العملية التنموية وتعمل على استمرار التخلف . والشكوى الرئيسية هنا هي من تحّيز الدول الصناعية ضدا لسلع المنتجة في العالم الثالث ،إنما لا يقل أهمية هو تحيز الدول النامية ذاتها ضد منتجات بعضها البعض، وهذا أمر معقد لا يمكن معالجته عرضياً إنما ما نود أن نلفت النظر إليه في هذا المجال هو نزعة الدول النامية نحو الانزواء الاقتصادي باعتمادها سياسة بدائل الاستيراد،ومن ذلك أيضا الحواجز الاقتصادية التي تفرضها البلدان العربية ضد بعضها البعض ولأسباب سياسية بحته لا تمت إلى الاقتصاد في شيء [14] .

أن مسالة التخلف في المجتمع العربي تاريخية وتعود أصلا إلى الريف، ففي الريف تتجسد مسألتا الإنتاجية المتدنية والتوزيع غير المنصف في آن واحد ، وقد نشأ هذا الوضع بصورة خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وهو وان كان تحول الآن تحولاً جذرياً ، فأن نتائجه الضارة لا تزال تفعل فعلها حتى يومنا هذا . فكما سبق و ذكرنا أن تجمع الأراضي

الزراعية بشكل تراكمي ورأسمالي في القرن الماضي لم يرافقه تغّير في تنظيم العمل على طريقة رأسمالية،بل حصل العكس حيث واكبته الوسيلة الإنتاجية الفلاحية العائلية السابقة ، وهكذا ظلت إنتاجية الوحدة من الأرض على ما كانت عليه سابقاً، كما وان إنتاجية الفرد انخفضت بسبب تزايد عدد العاملين في الأرض .

وهكذا اتحدت عوامل الإنتاجية المتدنية مع الاستغلال المرهق للثروة البشرية ولكرامة الإنسان لتزف لنا في مطلع هذا القرن مجتمعاً عربياً قاصراً في بنيته وفي أهلية القوى البشرية فيه . وهذا هو الانفصام المدمر في طبقة المجتمع الاقتصادي العربي الحديث حيث نجد جزءاً كبيراً من المواطنين ضعفاء الإنتاجية والقوى الشرائية معاً الأمر الذي يضعهم دون مستوى التعامل مع السوق وهم المحكوم عليهم أن لم يكونوا أسرى فيه .

4- التكامل الاقتصادي العربي :-

درج الاقتصاديون تقليداً على اعتبار التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع ، وكانت تعتبر أي دولتين(أو أكثر) عالية التكامل إذ كان حجم تجارتها الثنائية (ومتعددة الأطراف) بين بعضها البعض ضخماً . إلا أن مفهوم التكامل الاقتصادي قد تطور في ظل تزايد العولمة التي شهدها عقد الثمانينات والتسعينات ، إذ أصبح يشمل أيضا التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال وتكامل السوق المالية، ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية في المدة الأخيرة وعودة الاهتمام بدور المؤسسات الاقتصادية وعلوم الاقتصاد المؤسسي الجديد ، وأصبح التكامل الاقتصادي يشير ليس إلى تخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان والمعيقة للصفقات وحركة السلع ورأس المال والعمالة وحسب، بل أصبح

يشير أيضا إلى تنسيق القوانين والتنظيمات وتجانسها وتبنيّ المقاييس والمعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية[15]

وتأسيسا على ذلك، فأن ثمة دلائل تشير إلى غياب التكامل الاقتصادي الإقليمي بين البلدان العربية ،ويمكن عرض أهم الوقائع المبسطة على النحو الآتي :

أ- الم تشارك البلدان العربية في موجة العولمة التي اتسمت بها الثمانينات والتسعينات واندماجها الدولي الضعيف .ويقوم مؤشر آي تي كيرني A.T.Kearng للعولمة بترتيب 62 بلداً على الصعيد العالمي حسب أربعة مقاييس لاندماجها الدولي (وليست هذه المقاييس بالضرورة مستقلة عن بعضها البعض) : التكامل الاقتصادي (التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر والعائد على الاستثمار، المشاركة السياسية ، الاتصالات الشخصية، والتكنولوجيا) وتكمن أهمية مؤشر العولمة في كونه يتخطى المقاييس (الاقتصادية) التقليدية للتكامل مع الآخرين ويشمل التكنولوجيا المؤثرة على نمو الإنتاجية في المدى الطويل . والفاصل الرقمي (Digital Divide) الذي تعاني منه البلدان العربية المؤثرة على إمكانيات النمو والتطور في الأمدين المتوسط والطويل لم يندمل ألا إذا تمت معالجته وتحقيق التقارب الرقمي من خلال ذلك . ويبين الجدول (1) أن بلدان المنطقة تقع في النصف الأسفل من ترتيب مؤشر العولمة حيث يتضح انه من بين بلدان المنطقة التي تتوفر عنها المعلومات (تونس والسعودية والمغرب ومصر) فأن البلد الأعلى ترتيباً هي تونس (المرتبة 35 من أصل 62 بلداً) وان البلدان الأخرى تقع بين الدول الأقل عولمة وتأتي مصر في أسفل السلم الدولي ويلاحظ أيضا أن مقياس الإنتاج التجاري التقليدي لا يمثل مؤشراً على درجة العولمة في المجالات الأخرى .

ب – ما زالت التجارة الخارجية العربية مقتصرة على (2,7 %)من التجارة العالمية وهي نسبه مماثله لنصيبها من الدخل العالمي الجدول (2) وبالفعل

فأن أداء البلدان العربية في مجال التجارة مشابه للأداء المحزن لإفريقيا جنوب الصحراء .

الجدول (1)مؤشرات أي تي كيرني A.T.Kearng للعولمة

الترتيب في 2004		التغير من عام 2003	الاقتصادي	الشخصي	التكنولوجي	السياسي
1	ايرلندا	0	1	2	14	11
2	سنغافورة	2	2	3	10	40
3	سويسرا	1-	9	1	7	33
4	هولندا	1	3	11	8	14
5	فنلندا	5	7	15	4	12
35	تونس	4	25	31	46	42
41	السعودية	0	49	24	43	59
47	المغرب	18-	54	30	54	55
60	مصر	12-	58	47	53	49

المصدر :(2005)world Bank ,Global Economic prospects

فقد بلغ إجمالي الصادرات ما عدا الطاقة 1049.8 بليون دولار عام2008 أي ما يعادل صادرات فنلندا التي يبلغ عدد سكانها 6 مليون نسمه مقابل 334 مليون نسمه في العالم العربي . ولو استثنينا صادرات الطاقة من البلدان

المنتجة للنفط والخاضعة لتقلبات أسعار النفط فأن نمو صادرات وواردات البلدان العربية تتسم بالركود متمشية في ذلك مع تدني نسب النمو الاقتصادي .

ج- والأخطر من ذلك بالنسبة للمستقبل هو أن البلدان العربية لم تطور الصادرات الخدمية وهي المكون الأسرع نموا في التجارة العالمية والأكثر وعداً على الصعيد الكامن نظراً لتزايد عدد سكانها من الشريحة الفتية .

د- كما هناك عدم تماثل في اتجاه التجارة حيث يتجه أكثر من 52% من الصادرات إلى آسيا بينما تمثل أوروبا مصدراً لحوالي 50% من واردات الشرق الأوسط وبما أن معظم البلدان العربية تثبت أسعار عملاتها بالدولار الأمريكي فهي تتعرض لمخاطر تحركات أسعار الصرف الحقيقية الفعلية أو الصدمات في شروط التجارة [16]

جدول 2: نمو الناتج المحلي لمناطق في العالم بالنسبة المئوية

البلد /المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)				معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي		
	1962	1980	1990	2000	1962-1979	1980-1989	1990-2000
الأمريكتين	42.4	35.01	0.00	35.5	4.27	2.78	3.34
آسيا	19.28	42.56	28.58	29.7	6.88	4.75	3.10
أفريقيا جنوب الصحراء	1.37	1.23	1.11	1.0	4.82	2.14	2.05
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1.16	18.4	18.4	1.9	8.90	1.95	3.20

المصدر :career and Schiff(2004)

ثالثا–التكوين الفكري والمعرفي

يرتكز الوطن العربي كما هو معلوم على مقومات حضارية ثرية ، ومعرفة محلية متينة ، وأساس فكري ثاقب وبنية علمية تاريخية رصينة لكنها ليست مستثمرة لحد الآن من طرف الأجهزة الحاكمة، مما يجعل الجهود الإنمائية لا جدوى منها لمجتمعاتنا التي تترقب من يشعل جذوة هذا الكم المتراكم من الإرث العلمي والمعرفي ، وكما هو معروف أن البنى الاجتماعية لدول العالم الثالث لا زالت بانتظار من يستطيع أن يفجر مكامن طاقاتها المعرفية ويقودها للدخول في حلبة المعترك المعرفي العالمي، والأغرب من ذلك أنها واجهت كمآمات مُحكّمة لإغلاق فوهة طاقاتها الزاخرة والمؤسف له حقاً أن هذه الكمامات هي أول صناعة عربية يكتب لها النجاح !

صحيح أن المتتبع للأوضاع الاجتماعية والتاريخية في الوطن العربي يجدها تعاني من تفكك بنيوي حاد وناتج بالدرجة الأولى عن التركيبات الدولية المتفاوتة بما فيها من نظريات ومنهجيات ورثها عن الاستعمار ، لكن هناك دول تم ذكرها سابقاً استطاعت أن تجد لها مخرجاً من هذا التكالب الخارجي المقيت ، وتتجلى هذه التركيبات في الفقر الجسيم الذي يسود اكبر منطقة في العالم، وفي تفشي عدم المساواة بين الأقطار وداخل الأقطار نفسها ، وفي تصاعد مماثل للتبعية والغزو الثقافي ، واعتماد الوطن العربي ، كباقي دول العالم الثالث على الدول الغربية وما يترتب على ذلك من عوائق فنية وثقافية تمنع دون شك التقدم البنيوي للوطن العربي نحو مستقبل أفضل .

وإذا ما نظرنا بشكل دقيق حول طبيعة التغير الاجتماعي للمجتمع العربي ، لوجدنا هي الأخرى ناتجة عن قيم ومفاهيم أجنبية ترجع إلى مدة الاستعمار من جهة ، والى النظريات الغربية وممارساتها في الأوساط العربية حتى بعد الاستقلال من جهة أخرى . وتتميز هذه النظريات برؤية محدودة مكانيا وزمانيا وبما يترتب عن ذلك من مفاهيم ساذجة حول التحديث باعتباره " نموذجاً مثالياً للحياة المعاصرة إلا أن هذا النوع من التغير الاجتماعي يفتقر بحدة إلى مفهوم

" السير المجتمعي "الذي من شانه إن يعتبر عناصر التقليد والتحديث جزأين متواصلين في سبر اغوال كل مجتمع سواء في حاضره أو مستقبله [17].

1- النظام المعرفي في الوطن العربي

يعاني نظام المعرفة العربي بتشوهات وتحريفات أساسها النقل أحيانا والتقليد الحرفي للنموذج الغربي أحيانا أخرى بما فيه من عناصر ومبادئ ثقافية نذكر منها : **المبادئ المنبثقة عن الفلسفة الميكانيكية والآلية ، ومبادئ التجزئة، والمبادئ المبنية على الترتيبان الهرمية** [18]. وكلها مبادئ مصاغة على شكل مواضيع أكاديمية " تصّدر " كالقمح والرز إلى مدارسنا وجامعاتنا للتدريس ، وتلزم الوطن العربي بالامتثال لسياسة التبعية والتشتت الثقافي وبالتالي ترسيخ الأمر الواقع .

وبموازاة لهذا التقلص الثقافي،تقوم الأنظمة التعليمية العربية على اختلاف أنواعها بمعزل عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى سواء منها العامة أو الخاصة من : أُسر ،ومنظمات غير حكومية ،ونقابات ،وأرباب عمل ، وأحزاب سياسية ،وكذلك وسائل الأعلام والاتصال الجماهيري ، ويزداد هذا الوضع تفاقماً حين ننظر إلى دور البرمجة باعتبارها مرآة للنظام التربوي والتعليمي لكل بلد وعنصراً أساسيا لتوليد تركيبات وهياكل جديدة تنتج وتثبت البنية المعاصرة للمجتمع ، إذ نجدها تعاني من خلل جذري وفقر جسيم في الإنتاج والإبداع ، وكذلك في رسم منهجية متينة توطد وتضمن استمرارية أي تركيبة جديدة .

ربما يرجع هذا(الجمود الفكري) إلى نوعية الفلسفة التربوية الممارسة في الأقطار العربية والتي ترتكز في تشكيلاتها على المفاهيم – المواد – المواضيع" أي الأشياء " أكثر منها على التعلم كانسان في حد ذاته ولعل أهم المخاطر التي تتمخض عن هذه الفلسفة الانفصال الذي يقع بين المعلم والمتعلم من جهة ، وبين المتعلم والتجربة التعليمية من جهة أخرى .

أن هذا الانفصال والتجرد عن الواقع التعليمي يجردان المعرفة من كل قيمة باعتبارها تدخلا مقصودا في التجربة التعليمية ،واقتحاما متعمدا لحرية المتعلم في حق ممارسة التفكير في واقعه التعليمي ، وبالتالي في واقعه الاجتماعي . ومن هذه الخلفية نستطيع فهم قضايا من عمق الإشكاليات الرئيسة التربوية في العالم المعاصر وعلاقتها بالهوية العربية المسلمة ، وبالتالي التساؤل عن الوظيفة الاجتماعية لميدان التربية والتعليم في الوطن العربي ، هذه الوظيفة التي تحدد بلا شك شخصية وهوية الإنسان العربي ودوره في مجتمعه.

انطلاقا من هذه الأرضية ،يمكننا التركيز على النقد الذاتي والتأمل في واقعنا الاجتماعي بدل التجرد عنه،قصد البحث عن رؤية فكرية جماعية ومفهوم وحدوي أفضل ،كيف لنا أذن تحديد الوظيفة الاجتماعية لميدان التربية والتعليم،وكذلك فعاليته والأساليب المستعملة لتطبيق هذه الفعالية باعتبار المناخ الثقافي الذي يوجد فيه هذا الميدان ؟

2- عناصر التركيب المعرفي والتعليمي

تتألف العملية التعليمية من ثلاث ركائز هما : **المعلم** ، **والمتعلم** ،**والمواد** "**المواضيع** " . إلا أن مؤسساتنا التعليمية تركز فقط على العنصر الثالث وإهمال واضح للإنسان المتعلم كفاعل اجتماعي ، وبالتالي فإننا ننتج بلا شك إنسانا متلقياً للعلم وليس مساهما فيه ،أي مجرد مستودع للمعرفة حسب تعبير فيرار [19] وبهذا النكران والدحض لقدرة الإنسان على التفكير نحوله إلى جسم عديم الحركة ،وبالتالي نفصله عن واقعه الإنساني ونسانده في الاعتماد على " الأشياء " والارتباط بعالم مؤلف من " نتف " وأجزاء متخصصة من المعرفة .

وتأسيساً على ذلك، يتضح لنا مفهوم التعليم الإجباري والمخاطر التي من الأصل تترتب عليه ، لكونه يضمن الإنسان على شكل معين ، ويرسم له الشخصية المناسبة للعيش في مجتمع معين، وتؤكد أدبيات علوم التربية الحديثة وكذلك البحث العلمي المعاصر على أن "التربية معياريه في

طبيعتها الأساسية" فهي تدخل مقصودة في مختلف دوائر المعرفة من طرف الإنسان لتنظيم تجاربه وتقديمها للمتعلم على تعدد إبعادها [20] وبالتالي تصبح التربية والتعليم تدخلاً في حرية الفرد في اختياراته الاساسيه ونوعيه الحياة التي يريدها لنفسه .

إذ تؤكد الأبحاث الحديثة المتخصصة أن قيمة الإنسان تكمن في قدرته على التفكير ، والاختيار ،والعمل، لذا يجب على المؤسسات التركيز على واقع الإنسان المتعلم من منظور بيئي ووحدوي، خصوصاً أن التجربة التعليمية مشروطة بالسياق الثقافي. من هنا ،يتضح لنا أن التفاعل الاجتماعي والتفاعل الرمزي يكونان فعلاً المحرك الأساسي للواقع الاجتماعي الذي بفضله يستطيع الإنسان ، كفاعل اجتماعي ،تغيير مجرى حياته ، فكيف لنا أن نطبق هذه الفلسفة التربوية في مؤسساتنا التعليمية؟

ويؤكد"فينكريت " على صلاحية وفعالية التغيير من "الشيء "إلى "الذات "بقوله : " **أن التربية المثالية في العصر الحديث هي التي تركز على تعبير وصياغة الافتراضات العقلانية والنفسية**" [21] ، أي التربية التي تدمج أنماط التفكير على اختلاف أنواعها لتوفير " المنظور التغيري " لكل متعلم، من هذه الزاوية يعطي "فينكريت " بعداً جديداً للسلطة والرقابة في المعرفة ، حيث تصبح هذه الأخيرة ملك المتعلم في التجربة التعليمية .

ولهذا نجد أن الكيفية التي يعين بها دور المعلم والمتعلم ، ووضعها في الفصل ، تكمن لا محالة في الخلفية الذاتية، وكذلك الإطار المادي والرمزي للواقع التعليمي، وبهذا المفهوم يضيف تحديد الوضع المعرفي على المعرفة عنصراً جديداً : ألا وهو العنصر الاجتماعي ، ويضفي أيضا بعدا عميقا للمعرفة الاجتماعية ولا سيما كيفية اختيار المعرفة وتنظيمها إلى درجة أن الفصل يصبح بمنزلة " عالم مصغر "للعالم الخارجي .

إن الحصول على نظام تعليمي إنساني كامل يكمن في الجمع بين التفكير والعمل ، وبهذا تتحول التربية إلى استقصاء ، بناء وإبداع متواصل لخلق التغير والحفاظ عليه ،ألا انه يستحيل على الإنسان الجمع بين التفكير والعمل دون وعيه بالذات ووضعه في المجتمع الذي يعيش فيه دون اتخاذه موقفاً ناقداً يؤهله لاكتشاف وتحديد مواقف بديله يستطيع بفضلها تغيير مجرى حياته.

وتتجلى التركيبات الاجتماعية التي تحول دون إدماج الإنسان كفاعل اجتماعي في بناء الوطن وتشمل تركيبات الربط المختلفة على عناصر فرعية تؤسس شبكة المجتمع في وظيفته الإنمائية إلى ثلاثة عناصر رئيسية : **الأسرة والمدرسة، والجماعة** وهي عناصر متكاملة وأن فشلت وظيفة أحداهما فشل المجتمع كله وأن تكافأت نما المجتمع كله، إلا انه لضمان فعالية هذه العناصر الفرعية يلزمنا إعادة النظر في دور مؤسساتنا الاجتماعية على اختلاف أنواعها: من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات حكومية وغير حكومية وكذلك وسائل الأعلام والاتصال الجماهيري .

ويؤكد الباحثون [22] انه لنمو المجتمع وتكافؤ العناصر الفرعية يلزم اقتناء مهارات مستمدة من مفهوم التنسيق والتنوع لعدم إعادة نفس المشاريع من طرف الجهات المختصة وتلافي الإهدار في القدرات المادية والبشرية ، والتنوع في تقديم الخدمات الجديدة والمطابقة لادوار المواطن الجديدة مع إتاحة فرص متساوية لسد الحاجات المعينة لفئات المجتمع الفقيرة ، ولتحقيق هذا الهدف المنشود ينادي النموذج البديل بأشرك تركيبات المجتمع كافة سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية في مبادرة جماعة، وتستلزم هذه المبادرة تعبئة وتجنيد كل الطاقات المادية والبشرية ، وتطبيق إستراتيجية شاملة وموحدة على الصعيد الوطني تشمل ربط العناصر الفرعية (الأسرة – المدرسة – الجماعة) ربطاً متيناً يتبلور في مشاريع التنمية وتطبيقها .

3-إشكالية الفكر العربي

الإشكالية الحقيقية التي يعاني منها الفكر العربي أن الماضي يقف في علاقته بالحاضر موقف التقابل، المواجهة،وليس التجاوز من خلال صيغة إبداعيه خلاقة تؤسس الماضي فينا، وتجعل منها "أصلا "لخطابنا النهضوي، وكما أن الحاضر هو من صنع" الغرب" في مجمله ، فقد جعلنا منه خصيما للماضي ووجدنا أنفسنا ونحن نحتمي بالماضي في مواجهة الغزو الثقافي والهيمنة الفكرية للغرب ، نضع الماضي في مواجهة الحاضر، لم نعرف حالة التجاوز الإبداعي جنباً إلى جنب مع حالة تغلغل الماضي في الحاضر، حالة تجاورهما وتعايشهما .

وقد يبدو للوهلة أن هناك نوع من الضبابية التي تغلف هذه الإشكالية من حيث اقترابها وابتعادها عن منهج التفكير العلمي الخلاق والنهج التربوي السليم ، الحقيقة أن العرب بدلا من أن يوظفوا الماضي في خدمة الحاضر استمالوا كلياً على مخاطبة الماضي بالبكاء والنواح والحنين الذي لا يسمن ولا يغني من جوع ، بل الأكثر من ذلك انصرف التفكير العربي المعاصر للمفكرين بأغلبهم على التحليل والتمجيد والتغني بالماضي فقط ،ورغم غناه وثرائه ، لكن دون أي محاولة لنقله كتجربة ممارسة تعين على الوقوف بحزم بوجه تحديات العصر . ثم أن الفكر العربي القديم تعرض هو الآخر إلى غزوات كالتي تحدث اليوم هدفها إركاعه وتهميشه والتقليل من ثوابته العلمية الثرة ،وتصدى لهذه الهجمات المفكرين العرب الأوائل وحسموا المعركة لصالحهم وهذا هو سبب وصول نتاجهم العلمي إلينا . فلماذا أذن لم يتلمس المفكرين العرب المحدثين سبل وحكم تلك المواجهات التاريخية وإمكانية نقلها إلى ساحة المعركة الفكرية اليوم بدلاً من التغني بها فقط؟

ومن جانب آخر ، هناك من يفصل ما بين الجانب الفكري والجانب العلمي ، ويوعزون الأول لرجال السياسة ،فيما يحملون الثاني للعلماء والأكاديميين

،وهذه هي الإشكالية الثانية متمثلة بالتناسي في أن العلماء العرب اليوم مسيّرون برجال السياسة وليسوا مخيرون ، ليس فيما يكتبون ، لا بل فيما يفكرون أيضا ، وهذه هي ضالة العلم والعلماء والمؤسسات التربوية والتعليمية برمتها .

وفيما يتعلق بإشكالية الأصالة والمعاصرة فهناك ثلاث مواقف رئيسة إزاء هذه المسألة:"**مواقف عصرانية**" تدعوا إلى تبنّي النموذج الغربي المعاصر بحسبانه نموذجا للعصر كله ." **ومواقف** "**سلفية** " تذهب إلى ضرورة استعادة النموذج العربي الإسلامي الأول ، وثم مواقف " **انتقائية** " تنادي باستدعاء أفضل ما في النموذجين معا والتوفيق في صيغة واحدة تتوافر لها الأصالة والمعاصرة معاً [23].

ويرى محمد عابد الجابري أن تاريخنا الثقافي والعلمي العربي ، كما يتراءى لنا اليوم ، هو تاريخ مجزأ ،تاريخ الاختلاف في الرأي، وليس تاريخ بناء الرأي ،كما انه تاريخ علوم وفنون منفصلة عن بعضها البعض ، وهناك أزمة في الإبداع الفكري العربي المعاصر : أزمة ثقافية ... أزمة علمية ... أزمة عقلية ..! أما أسباب أزمة الإبداع هذه ،فالخطاب العربي لا يزال واقفاً عند مسالة الدفاع لم يستطيع التجاوز وانتهى به الأمر لدى كل قضية ، أما أحالتها إلى "المستقبل " وإما إلى الوقوف عندها مع الإقرار بالوقوع في أزمة الانحباس ومن ثم في "عنق الزجاجة " !

أما العقل العربي فيتكون من ثلاثة نظم معرفية متمايزة هي : **النظام المعرفي البياني ، والنظام المعرفي العرفاني، والنظام المعرفي البرهاني** ، ، أن الإبداع بمعنى التجديد الأصيل ، لا يتم ألا على أنقاض قديم تم احتواؤه وتمثله وتجاوزه بأدوات فكرية معاصرة تتجدد بتجديد العلم وتتقدم بتقدمه ،وهذا منوط أساسا بانتلجنسيا عربية جديدة تستلهم التراث لتجديده من الداخل وتنظيم في الفكر العالمي المعاصر .

أن الدولة القطرية العربية أضحت الآن حقيقة واقعية أكيده ليس بسبب مقاومة أجهزتها الداخلية أو ما تفرضه ارتباطاتها الخارجية فقط ، بل بفعل البنى الاجتماعية والنفسية التي انشائتها أو كرستها في جسم مجتمعها أيضا .وان هذه الدولة أضحت بذاتها عبئا على نفسها بسبب تفاقم الأزمات التي تعاني منها الآن سياسيا واقتصاديا واجتماعياً، ومن هنا تبرز الحاجة إلى نوع من الوحدة للحصول على التقانة الحديثة واستيعابها وتطوير مناهجها التعليمية واستقامتها .

ولمواجهة حالة التعارض هذه تبدو الحاجة ليس فقط إلى قيام مشروعات عربية كبرى لاكتساب الثقافة الحديثة ،وإنما هناك أيضا حقيقة الوحدة الثقافية العربية الموحدة والتي تتحدى سلطة الدولة القطرية ذاتها باعتبار أنها ثقافة غير قطرية أساسا .

وفي خضم العصر التقافي وتطورالابحاث العلمية التي يشهدها العالم ، فأن هموم المثقف والأكاديمي العربي انتقلت إلى هموم المثقف والأكاديمي " التقني " أي بضرورة سد الفجوة الثقافية والعلمية والتقانية التي تفصل حاضر العرب عن حاضر الغرب ومستقبله ،وتتحدد المشكلة هنا في أربع قضايا رئيسية هي : **نقل التقانه ، التقانه الملائمة ،الهوة العلمية ، التنمية العربية** . هذه القضايا الأربعة تمثل تحديات أمام الفكر العربي في أمكانية ولوجها وتجاوزها وإيجاد بدائل عربية خالصة مثلها أو أفضل منها ، ولم يكن التوفيق حليفاً للعلماء العرب أن لم يتم اجتثاث المناخ العلمي والأكاديمي الحالي بمناخ آخر مشبع بالحيوية العلمية ويرتكز على الإبداع كمنهج والفكر العلمي كطريقة وهدف، ويتطلب ذلك حسب تصورنا المتواضع زمنا ليس بالقصير وهدفنا الحالي هو الدنو منه أولا لكي نطرد هاجس الخوف والريبة التي تنتابنا ونحن نفكر بعملية التغير الجذري .

<u>مصادرو مراجع الفصل الأول</u>

(1) سمير عبد العظيم عثمان وسالم عبد المر سومي،تنمية المجتمع الريفي،مطابع التعليم العالي،الموصل،1989،ص21.

(2) Daniel Bates and amal Rassam,peopl and cultures of the middle East Englewood citis ,N.J:prentice-Hail ,1983,pp.110-111

(3) احمد عويدي العبادي ،من القيم والآداب البدوية ،عمان ،دار الخلد ،1976،ص199.

(4)محمد المرزوقي ،مع البدو في حلهم وترحالهم،تونس ،الدار العربية للكتاب،1980،ص29.

(5)علي فؤاد وعبد المنعم شوقي ،محاضرات في التنمية الريفية،القاهرة،مكتبة القاهرة الحديثة،1974،ص51.

(6)محمد عبد الهادي دكلة وآخرون،المجتمع الريفي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد،1979،ص21.

(7)محمد عاطف غيث،التغير الاجتماعي والتخطيط،دار المعرفة الجامعية،1985،ص55.

(8)عبد الحميد براهيمي،إبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1980،ص210.

(9)المهدي المنجرة،المغرب الكبير عام 2000،المستقبل العربي،السنة السادسة،العدد53،تموز 1983،ص21.

(10)إيليا حريق،الاستراتيجية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث،المستقبل العربي السنة الثامنة ،العدد80،تشرين أول 1985،ص98.

(11)إيليا حريق،النظرية المعيارية للتنمية–نقد الفلسفة ماركس في العمل والاستغلال،الأزمنة،السنة الثانية،العدد1988،9،ص121.

(12)دور الدولة في البيئة الاقتصادية الجديدة،وقائع الندوة المنعقدة في الكويت4-5 آذار 1997،تحرير طاهر حمدي كنعان صندوق النقد العربي ،1997،ص27.

(13)ياسين طه ظاهر،ظاهرة التخلف وتفسيراتها في دول العالم الثالث،الجمعية الجغرافية العراقية،العددان24-25،بغداد،مطبعة العاني،1990،ص315.

(14)إيليا حريق،الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية ،المستقبل العربي،العدد121،اذار1989،ص18.

(15)هذه الأفكار مستوحاة من أفكار سابقة قام بها رونالدكوس Ronald coaseحول "العلوم الاقتصادية المؤسسية الجديدة"وتتضمن نظريات المؤسسات في علوم الاقتصاد،وللمزيد يمكن مراجعة الموقع الالكتروني الأتي:www.NewlnstitutinolEconomics

(16) worldTrade organisaion ,lnternational Trade statistics(2004)

(17) Zakia Belhechmi,Educating women for Development:The case of Morocco,Newyork,1993.

(18) IBID.chapter .

(19) paolo Freire,pedagogy of the oppressed,Herder and Herder,1970.

(20) peters,R.S,Educationaslnitation,London,Brothers Ltd,1994,p124.

(21) Herbert Fingarette,Theself in Transfmetion,Harpwr and Row,1993,p192.

(22) Hagg,daniel,TheRight to Education: what kind of management?IBE studies incomparative Education UNESCO,paris,1982,p10.

(23)محمـد عابـد الجابري،إشـكالية الفكـر العربـي المعاصـر،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،1989.

الفصل الثاني

واقع التعليم العالي في الجامعات العربية

الفصل الثاني
واقع التعليم العالي في الجامعات العربية

شّكل العلم متغيراَ ً أساسياً في حياة البشرية منذ الأزل والى الوقت الحالي وسيبقى يحظى بهذا الاهتمام ، ذلك بأنه يعد من المقومات الحضارية الرفيعة المستوى ، وهو لا يقل في أهميته وجوهرة بالنسبة إلى الحضارة الإنسانية عن" الدين و" الأخلاق " إذ ارتبطت العصور التاريخية باكتشافات علمية وثقافية هامة ، أدت إلى إدخال تعديلات جوهرية على تطوير المجتمعات ، نجم عنها تحسن مستوى المعيشة ، وتطور المجتمعات وازدهارها ، بينما اقترنت فترات الركود والانحطاط في حياة المجتمعات بتراجع العلم والتعلم وعدم الاهتمام بهما .

وأكاد لا أبالغ في هذه المكانة التي أعطيتها للعلم ، ففي القران الكريم ، وهو ملهمنا الحضاري ورمز هويتنا وأساسها ، تلك الدعوة الملحة وبصور شتى إلى الأخذ بكل أسباب العلم والمعرفة بصورهما كافة[1].

ومهما كانت المقاييس التي نتخذها لبيان دور العلم في الحياة الإنسانية اليوم ، فإننا سنخرج بنتيجة بيّنة هي أن هذا الدور لا يدانيه أو يجاريه أي دور أو اثر حتى في أبهى عصور العلم السالفة،وان الثورية التي يتصف بها العلم في مرحلتنا الحالية لا توازيها أية ثورية في إي مرحلة ماضية إنه العامل الأول والأساس الذي أعطى العالم المعاصر ما يتميز به من متغيرات سريعة . إذ يمر عالم اليوم بحقيقة تاريخية تموج بزخم من متغيرات الثورة المعرفية بتياراتها العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتية ، وهي مدة تقتضي منا التفكير المحيط والعميق بما تستدعيه من مطالب لأداء رسالة الجامعة ، تعليماً وتعلماً لأعداد الثروة البشرية المقتدرة على التعامل مع معطيات هذا السياق واحتمالاته ومفاجأته ، هذا فضلا عن دورها في البحث العلمي وإنتاج المعرفة ، وفي

امتدادها لتنمية مجتمعها وتقديم معارفها وخبراتها لخدمة أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولعل في هذا السياق بتحدياته فرصة واعدة تتحدانا فنستجيب لها بوعي وحكمة لإعادة تشكيل جامعاتنا .

أولا:- **مدخل عام**

تعاني مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات من إمراض كثيرة منها الخمول والتيبّس والتقوقع في مختلف جوانب ادعاءاتها العلمية وعلاقتها بمجتمعها وكثيرا ما وجهت النقود وأثيرت الشكوك حول عدم الوفاء بمسؤولياتها في التعليم والبحوث وبتدني مستوى خريجيها ، وتقاعس أساتذتها واضطراب التيارات الفكرية في حرمها ، يضاف إلى ذلك ما يقال عن عجزها في التشابك مع مجتمعها في خارج أسوارها بتناول همومه وآلامه ، وإشاعة المعرفة والاستنارة والعقلانية في ثقافته وقيمه.

يسود في أجواء الجامعات وبشكل كبير الجو البيروقراطي الإداري بقوانينه ونظمه ولوائحه ومجالسه وتحكمها في أداء الجامعة لرسالتها ، ويمثل ذلك واحدة من بين تلك العوامل المقيدة لفاعلية الأداء الجامعي ، وفي كثير من جلسات المجالس الجامعية ما يشي باختزال جدول إعمالها في تلك القضايا الإدارية . ويظل على سبيل المثال معيار القِدم والمدد الزمنية ، وليس الكفاءة والتميز ، حاكماً لاختيار القيادات ومدة الدراسة وترقية هيئة التدريس.

ونستطيع إن نستشهد بحالة واحدة على سبيل المثال لا الحصر أن احد رؤساء الجامعات العراقية بقى في منصبه (23) عاماً ، وتحولت هذه الجامعة إلى شلة من الزمر تابعين إلى رئاسة الجامعة يتلاعبون بمقدرات الاساتذه ومقامهم وبرسالة الجامعة ، وبالتالي حدثت ردة الفعل لهذه الزمر هي تكوين زمر أخرى مضادة لها وعلينا إن نتصور إن مؤسسة علمية تتحول إلى مثل هذه الحالة المزرية.

يضاف إلى ذلك التآكل في مبدأ استقلالية الجامعة ، حيث غلب على توجهاتها ما توحي به الأوامر والنواهي الفوقية ، وبخاصة فيما يتصل بشؤون

الضبط والربط لحريتها الأكاديمية في التفكير والتعبير لدى أساتذتها وطلابها ، وفي هذا الصدد نتذكر مقولة المفكر البرازيلي (باولو فيرار) فيلسوف التربية للعالم الثالث مشخصاً أحوال الجامعات في أمريكيا اللاتينية بأنه " علينا إن نحكم إن ثمة خللاً في حياة الجامعة ، حيث يكون كل شيء فيها على ما يرام ، فليس لدى الاساتذه ما يشغل بالهم ، وأن القافلة تسير منضبطة ، ساكنة – كانضباط الفصل الذي يفرضه مدرس صارم في المدرسة الابتدائية" واحسب إن هذا القول ينطبق على أجواء جامعاتنا تماماً .

ومن الممارسات والآليات التي تخنق الروح الجامعية المنشودة في فضاء المعرفة الجديدة والمتجددة ما يعرف بالكتاب الجامعي المقرر كمصدر أساسي للمعرفة ، مع تقدم مضامينه في كثير من الحالات ، واعتباره الأداة الرئيسة للتدريس والتلقين مع إن بعض من سلفنا من العلماء قد أدان " تشيخ الصحيفة"، ثم أن ثورة التقنيات الرقمية قد أتاحت وسائط جديدة لنقل المعرفة واستيعابها وتحويل نمط التعليم والتدريس إلى نمط التعلم واهتمامات المتعلم ونقل مركز الثقل من التلقين إلى الحفظ إلى الحوار والتفكير وتنمية الوعي الناقد والخيال المبدع .

ومع الجهد المبذول في إدخال الحاسوب إلى قاعات الدرس وسيلة للتعلم ، ألا أن توظيفه سيظل قليل الجدوى إذا لم يقترن بنتيجة طرائق التفكير والبحث العلمي ، وبالتمكين من اكتساب القدرة الفارزة لما تطرحه الشبكات الالكترونية من فيض المعلومات،ومن المعروف أن فيها حشوداً هائلة من تلال المعلومات تتطلب الحكم على صدقيتها ، وفرز ما بها من اتساق وتناقض ، وصحيح وزائف وما هو علمي وتجاري وما هو أخلاقي وغير أخلاقي .

بيد أن كل هذه القضايا الفكرية والتنظيمية في رسالة جامعة القرن الحادي والعشرين لا تحتل ما هو جدير بها من أولوية واهتمام في تكوين عقلية الطالب وقدراته ، ومرة أخرى على حد تعبير (باولوفيرار) أننا " نتعلم قراءة الكلمة لكي نتمكن من تعلم قراءة العالم "

ومن المؤكد أن الوضع العلمي في الجامعات العربية لم يعد وضعاً مقبولاً حسب رأي العالم المصري احمد زويل الذي فاز بجائزة نوبل[2] وذلك أن العالم العربي قد بات في أدنى درجات السّلم الدولي للعلوم ولا تقارن إسهاماته بأي إسهام لمنطقة أخرى فاعله في العالم ، فنسبة الأمية تزيد على (50%) وتزيد النسبة بين النساء إلى أكثر من (60 %) في بعض البلدان وهي أعلى النسب في العالم ، وقد أوضح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان أن (95%) من العلم الحديث في العالم موجود في مجتمعات تشكل (20%) من سكانه وهي مجتمعات يمكننا أن نتصور بديهياً أن عالمنا العربي يقع خارجها بهذه النسبة المخيفة من الأمية .

ووفقاً لمعهد المعلومات العلمية ، بلغ مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في كل أنحاء العالم خلال الخمسة سنوات من 2000– 2005 3،5 مليون ورقة كان توزيعها بالنسبة المئوية كالأتي : الاتحاد الأوربي 37% والولايات المتحدة الامريكيه34% ودول أسيا والمحيط الهادي 21% والهند 2.2% وإسرائيل 1.3 %. أما مساهمة الوطن العربي الذي يبلغ مجموع سكانه 310 ملايين نسمه فهي تتراوح بين (صفر % و0.3%) في معظم بلدانه . وإذا قورنت هذه الأرقام بغيرها من دول أخرى نجد أن وضعنا في مجال العلم والتكنولوجيا أصبح يماثل وضع انجولا ومالي ونيكاراجوا كما يذهب الدكتور احمد زويل في كتابه ، وهو أمر منطقي إذا كان بيننا من يحصل على الصفر ، وإذا كنا مجتمعين لا نحصل على أكثر من ثلاثة بالمائة ، وهي نسبة مخجله مقارنه بمن هم أدنى منا عدداً وُعَّدة .

وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء ، فيجب أن نذكر بكل فخر واعتزاز الإنجازات العلمية للعرب في عصر ازدهار الحضارة العلمية للمسلمين في ظل دولتهم الإسلامية الكبرى ، والتي لا تزال تشهد على أن العرب لم يكونوا مجرد مستهلكين للعلوم وتقنية تطبيقاتها بل كانوا من صناعها ، فالإنجازات العلمية الرائعة لابن سينا وأبي بكر الرازي والزهراوي وابن النفيس في ميدان الطب

والصيدلة وجابر بن حيان وتلاميذه في مجال الكيمياء ، والحسن ابن الهيثم والبيروني والطوسي وعمر الخيام والبتاني في ميدان الرياضيات والبصريات والفلك وغيرهم من علماء المسلمين في شتى فروع العلم ، تلك المنجزات التي ظلت إلى وقت قريب هي الرافد الأساسي الذي تغذىّ عليه التقدم العلمي الغربي في مختلف العلوم[3] تلك الانجازات تشهد على أن في قدرة الإنسان العربي دائماً" أن أراد "أن يصنع لنفسه وبنفسه التقدم العلمي المنشود .

ثانياً – معايير المؤسسات الجامعية

نتناول في هذا الجانب بعض الجامعات العراقية مصنفين إياها حسب مساحاتها وإحجامها وتخصصاتها معتمدين في ذلك على الإحصاءات الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ثم نوازن ذلك بالنسبة للمعايير العالمية . وهذه الجامعات هي بغداد ولمستنصريه والتكنولوجية " إذ تضم (27) كليه بالنسبة لجامعة بغداد والمستنصرية و(10) أقسام علميه بالنسبة للجامعة التكنولوجية ، إذ تختلف كل من جامعتي بغداد والمستنصريه في هيكلها التنظيمي القائم في نظام الكليات عن الهيكل التنظيمي للجامعة التكنولوجية القائم على نظام الأقسام العلمية الموحدة[4].

بالنسبة للمعيار المساحي المحدد للجامعات ، فهناك تباين ما بين المعايير العالمية فقد حددت المعايير الامريكية مساحة الجامعة ذات الحجم الطلابي 25000 بسعة (404) هكتار وذات الحجم الطلابي 10000 بمساحة 102 هكتار وبحجم 5000 طالب بمساحة (61) هكتار[5].

أما المعايير الانكليزية فقد حددت مساحة الجامعة الواقعة ضمن المواقع شبه الحضرية ذات حجم طلابي يتراوح بين (10000–20000) طالب بسعة (81) هكتار وبالنسبة للجامعات الواقعة في المراكز الحضرية فقد حددت مساحة 65 هكتار لجامعة حجمها الطلابي(7000) طالب[6].

أما بالنسبة للمساحة المحددة لكل طالب في الموقع الجامعي فهي أيضا تتباين معاييرها ما بين الجامعات، في الجامعات الامريكيه الحديثة عَّد المعيار (200–220) متراً مربعاً للطالب الواحد للجامعات ذات الحجم الطلابي (12000) طالب وتشمل هذه المساحة المستلزمات التعليمية والاجتماعية والترفيهية كافة ، ويقل المعيار كلما ازداد الحجم الطلابي للجامعة[7].

أما منظمة اليونسكو فقد حددت المعيار المساحي للطالب في حده الأدنى للجامعات ذات الحجم الطلابي (12000) طالب ب(160) متراً مربعاً للطالب الواحد.

أما الجامعات العربية فقد حددت المساحة المخصصة للطالب في الجامعات ذات الحجم الطلابي (10000) طالب بنسبه تتراوح بين (120–160) متراً مربعاً للطالب شاملاً الخدمات كافة[8].

1– معيار المساحة للكليات والجامعات في مدينة بغداد

سنعتمد هنا في تصنيفنا لمساحات الكليات معيار اليونسكو أساسا في التحديد وكما موضح في الجداول (3و4و5)،فمن حيث حصة الطالب من المساحة في جامعة بغداد حسب معيار اليونسكو فانه يمثل 25% الجدول (3)،والجامعة التكنولوجية تمثل 15% الجدول (5)،أما الجامعة المستنصرية فإنها تمثل اقل النسب حسب معيار اليونسكو 6.25% الجدول (4).

أما إذا اعتمدنا الواقع الحالي لما يحتله الطالب من الأمتار المربعة بالنسبة لمساحة الجامعة فتأتي جامعة بغداد بأعلى نسبة حيث تبلغ المساحة المحددة للطالب الواحد بحدود(39) متراً مربعاً جدول (3) وتأتي بعدها الجامعة التكنولوجية بحدود (24) متراً مربعاً لكل طالب الجدول (5) ، أما الجامعة المستنصرية فتمثل اقل النسب التي يتمتع بها الطالب من مساحة حيث بلغت (10) أمتار مربعة الجدول (4).

أن معيار اليونسكو المحدد للطالب الواحد في الجامعة الواحدة يتباين من كلية لأخرى على وفق حجمها موازنة بمساحتها ، فهناك كليات يتمتع بها

الطالب بمساحة تقارب من المعيار العالمي كما هو الحال بالنسبة لكلية التربية الرياضية ، حيث تبلغ المساحة المخصصة للطالب الواحد (150) متراً مربعاً ، والبعض الأخر أكثر من المعيار العالمي كما هو الحال في كلية الزراعة البالغة (214) متراً مربعاً/ طالب وهو يقرب من المعايير الأمريكية، تجدر الإشارة إلى أن كلية الزراعة والتربية الرياضية تختلف عن باقي الكليات لحاجتها إلى مساحات ارض واسعة تنسجم ومتطلباتها التدريبية والتطبيقية وبالتالي لا يمكن الإشادة بهما بأنهما يتطابقان مع المعايير العالمية .

جدول 3: مساحة الكليات التابعة لجامعة بغداد والمساحة المخصصة لكل طالب بالمتر المربع مقارنة بمعيار اليونسكو.

الكليات	الحجم الطلابي	مساحة الكلية ($م^2$)	معيار المساحة الكليةم^2/ طالب	معيار اليونسكو %
الهندسة	5287	255000	42.55	30.14
العلو م	2937	255000	89.82	54.26
العلوم السياسية	1526	13.000	8.51	5.32
تربية بنات	2761	9000	3.25	2.3
تربية رياضيه	1496	225000	150.401	94
داب	4642	30.013	6.46	4.04
تربية أولى	4145	22.900	5.4	3.37
للغات	3392	100.800	3.18	1.98
علوم أسلامية	2480	10.800	4.35	2.35
لصيدلة	1090	13.5	11.97	7.48

لتمريض	336	16.000	47.61	29.76
مركز التخطيط الحضري	48	10.000	208.33	130.2
لطب	3573	62.00	17.38	10.86
طب الأسنان	1369	10.803	7.89	4.93
نون جميلة	2600	22.052	8.55	5.34
رياضة بنات	469	62.360	132.96	83.1
تربية ثانية	4038	36.421	9.01	5.63
لقانون	1867	3.642	1.95	1.21
دارة واقتصاد	5318	16180	3.04	1.9
طب بيطري	1192	87.500	73.40	45.87
لزراعة	4676	1.000.000	213.85	133.66
لجامعة	55.242	2.171.819	39.31	24.57

خالـدة رشـيد السـعدون،التحليل المكـاني لاسـتعمالات الأرض الجامعيـة فـي مدينـة بغـداد الكبرى،أطروحة دكتوراه غير منشورة،1999،ص192.

جدول4:مساحة كليات الجامعة المستنصرية والمساحة المخصصة للطالب موازنة بمعيار اليونسكو

الكليات	الحجم الطلابي	مساحة الكلية (م^2)	معيـــار المســـاحة الكليةم^2/ طالب	معيار اليونسك

الطب	1671	6,250	3,74	2,33
الهندسة	2021	32,520	16,09	10,05
المعلمين	2157	76,430	35,43	32,14
إدارة واقتصاد	5014	20,430	40,7	20,5
عوم سياسية	25	6000	240	150
التربية	3809	29402	7,71	4,82
العلوم	2908	20914	7,19	4,49
الآداب	4355	27684	6,35	3,97
مساحة الحرم الجامعي	–	78,0000	–	–
خارج الحرم الجامعي	–	141630	–	–
الجامعة	219600	219630	10	6,25

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة التعليم العالي ، مؤشرات رئيسية لعام1995 .

جدول 5:الأقسام العلمية في الجامعة التكنولوجية

الحجم الطلابي	مساحة الجامعةم2	معيار المساحة الكليةم2/طالب	معيار اليونسكو %
8085	197097	24.37	15.23

المصدر :وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،مصدر سابق.

وفي ضوء هذا التباين في المساحات التي يتمتع بها الطالب واختلافها من كلية لأخرى في داخل الجامعة الواحدة فقد تم تصنيف الكليات إلى أصناف على وفق المعايير الآتية، حيث ضم كل صنف وفق المعيار المحدد له عدداً من الكليات الجدول(6).

جدول6: فئات مساحات الكليات في جامعات بغداد والمستنصرية والتكنولوجية.

الفئة حسب المعيار	الجامعة	الكليات التابعة لكل جامعة حسب الفئة.
(1-25)ضعيف جداً	بغداد	العلوم السياسية، التربية للبنات، الآداب، ابن رشد، اللغات، ال الإسلامية، الصيدلة،ابن الهيثم، القانون، الإدارة والاقتصاد، الف الجميلة، الطب، طب الأسنان.
	المستنصرية	الهندسة، الطب، الآداب، التربية، العلوم، الإدارة والاقتصاد.
	التكنولوجية	الأقسام العلمية.
(26-50) ضعيف	بغداد	الهندسة، التمريض
	المستنصرية	كلية المعلمين
(51-75) متوسط	بغداد	الطب البيطري
(76-100) عالي	بغداد	كلية العلوم

أكثر من 101	بغداد	التربيـة الرياضـية، الرياضـية للبنـات، الزراعـة، مركـز التخط الحضري والإقليمي.

المصدر: اعتماداً على جداول(3و4و5).

ويعـود الاخـتلاف فـي المسـاحة بـين هـذه الجامعـات فـي إنهـا تقـع ضـمن مجمعـات داخـل المدينـة والتـي أنشـأت منـذ وقـت مبكـر فـي منتصـف القـرن العشـرين تقريبـاً فـي أغلبهـا، ومـن المؤكـد إن فـي تلـك الحقبـة لـم يؤخـذ فـي الحسبان الزيـادة فـي عـدد السـكان ومـا يـتمخض عنـه زيـادة فـي عـدد الطلبـة، وبالتالي أضحت لا تلبي حاجة الطلبة ومن ثم لا تتماشى مع المعايير التي ذكرت.

2. معيار الحجم الطلابي:

يتكون المجتمع الجامعي من ثلاثة قطاعات رئيسة هي الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، ويرتبط هؤلاء بعلاقات علمية وأكاديمية وودية في سبيل تحقيق أهداف التعليم العالي والمتمثلة في الآتي:-[9]

أ. إعـداد الطلبـة لكـي يكونـوا قـادرين للعمـل بكفـاءة عاليـة علـى وفـق الاختصـاص الـذي تعلمـوا فيـه حسـب المتطلبـات المعاصـرة لـذلك التخصص بعد التخرج.

ب. تهيئة الطالب وتدريبه على الاستمرار في تطوير تخصصه ذاتياً ليشارك فعلياً وبشكل مستمر في التقدم العلمي.

ج. تهـذيب الطالـب علميـاً ودفعـه إلـى البحـث والغـور فـي الاختصاصـات الدقيقة ضمن اختصاصه العام.

د. بناء إنسان كامل بحيث يكون مسلحاً بالمعرفة ومدعماً بالقيم الروحية والخلقية والرياضية ليكون قادراً على الوفاء برسالته التي كلفه بها الله" سبحانه وتعالى" ليكون خليفته في الأرض يسعى لعمارة الكون ويعمل لبناء الحضارة الإنسانية.

هـ تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعية من خلال انفتاح الجامعة على المجتمع وتوجيه بحوثها لحل مشكلات القطاعات المختلفة في المجتمع وخاصة قطاعات الإنتاج بهدف تحقيق التنمية، ويفضي هذا الأمر إيجاد علاقة نشيطة بين أجهزة تخطيط التعليم الجامعي وأجهزة التخطيط في القطاعات الأخرى.

وتأسيسا على هذه الأهداف انحصرت وظيفة الجامعة في أربعة جوانب رئيسة هي: التعليم المستمر، والبحث العلمي، وتطوير الدور التربوي والثقافي والاجتماعي الذي يمهد لبناء الإنسان الحضاري الذي يساهم بفاعلية لبناء بلده وأمته.

ولكي تستطيع الجامعة أن تحقق أهدافها يقتضي أن تتمتع بحجم طلابي يتناسب مع توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة وعند حد معين، والحجم المناسب هو الحجم الأفضل اقتصادياً، ذلك الذي يحافظ على الكفاءة العلمية للتدريسيين ويوفر في الوقت ذاته الحياة الفكرية والاجتماعية الملائمة لهم وللطلبة.

أما بالنسبة للحجم الأمثل للجامعات فقد جرى البحث طويلاً في العديد من دول العالم حول تحديد الحد الأعلى له، إلا إن الاتفاق لم يحصل حوله لكنهم توصلوا إلى تقديرات لذلك، فقد أشارت المعايير الإنكليزية[10] إن الحجم الأمثل للجامعة لكي تعمل بكفاءة في الجوانب التعليمية والتنظيمية يتراوح ما بين(12-15) ألف طالب، أما بالنسبة للحد الأدنى للجامعة فيجب ألا يقل عن(3000) طالب، لأنه إذا قل عن ذلك تكون النتائج غير اقتصادية كما إن الحياة الفكرية والاجتماعية تكون غير شفافة.

وتأسيساً على ذلك قسمت أحجام الجامعات إلى أربعة مجموعات هي[11]:

1. الحجم الصغيرة إلى حد(3000) طالب.
2. الحجم المتوسطة ما بين (3000-5000) طالب.
3. الحجم الكبيرة ما بين(5000-10000) طالب.
4. الحجم الكبيرة جداً ما بين(10000-15000) طالب فأكثر.

أما بالنسبة للمعايير العربية، فقد أشارت إلى إن الحجم المناسب للجامعة والذي يمكنها أن تعمل بكفاءة في معظم النواحي هو أن لا يتجاوز حجمها الطلابي عن(20000) طالب، إذ إن زيادته يعطي الفرصة والمجال للقوى التي تعمل على طمس شخصية الطالب أن تعمل بتأثير أقوى. وفي حالة زيادته لظروف قد تكون خارج إرادة الجامعة فإن ذلك سيؤثر في النظم الاجتماعية للجامعة مما يتطلب إجراء تغيرات في الهيكل التنظيمي ليس من السهل تحقيقها كما هو الحال في جامعة الشرق (The university of the East) في العاصمة مانيلا، حيث زاد عدد طلابها عن(65) ألف طالب، وتم مواجهة هذا الأمر بتقسيم الجامعة إلى أربعة أحرام جامعية مستقلة، والأمر نفسه ينطبق على ما تم في جامعة كاليفورنيا عندما أزداد حجمها الطلابي على الحجم المقرر، حيث انقسمت الجامعة إلى ثلاثة وحدات مستقلة لكل وحدة حرم جامعي مستقل قائم بذاته [12].

إن فكرة تقسيم الجامعة ذات الأحجام الطلابية الكبيرة أضحى حاجة ماسة للنهوض بالعملية التعليمية وإدارتها بكفاءة أعلى، تجدر الإشارة إلى إن الحجم الطلابي المناسب للجامعة يتأثر بالعوامل الآتية:

أ. الهيكل التنظيمي الذي تأخذ به الجامعة والاختصاصات التي تضمها الجامعة.

ب. الوظيفة التربوية للجامعة.

ج. الأساليب والوسائل التعليمية المتبعة في العملية التنظيمية ومدى تقدمها.

وعلى أساس المؤشرات الخاصة بالحد الأدنى لحجم الطلبة(3000) طالب، والحد الأعلى المتمثل بـ(15000) طالب، فإن جامعات بغداد تدخل ضمن مجموعتين وفق هذه المعايير هي:

أ. الجامعات ذات الأعداد الكبيرة جداً أي تلك التي يتجاوز عدد طلابها(15000) فأكثر وتمثلها جامعتي بغداد والمستنصرية.

ب. الجامعات ذات الأعداد الكبيرة التي يتراوح عدد طلابها ما بين(5000-10000) طالب وتمثلها الجامعة التكنولوجية.

فقد بلغ عدد طلاب جامعة بغداد لعام 1995(55.242) طالب وطالبة، فيما بلغ عدد طلاب الجامعة المستنصرية(21,960) طالب وطالبة، أما الجامعة التكنولوجية فقد بلغ عدد طلابها(8085) طالب وطالبة. [13] وتنظم جامعة ديالى إلى هذه الفئة إذ بلغ عدد طلابها لعام 2006(7463) طالب وطالبة.فيما تقع جامعتي بابل وذي قار ضمن الأحجام الصغيرة بواقع 2888 لجامعة بابل و(2068) طالب وطالبة في جامعة ذي قار،إذ إن جامعتي بابل وذي قار هما من الجامعات الفتية ويغلب على صفة القبول فيهما من طلبة المحافظة التي تقع فيها الجامعة.

ونتيجة للزخم الطلابي لكل من جامعتي بغداد والمستنصرية فقد وزعت كلياتها ضمن مجمعات منتشرة على الرقعة المساحية لمدينة بغداد، ضمن أربعة مجمعات لكليات جامعة بغداد ومثلها لكليات الجامعة المستنصرية. ومع ذلك زاد الحجم على مستوى المجمعات ليدخل ضمن الفئة الكبيرة جداً كما هو حال مجمع الجادرية لجامعة بغداد(14007) طالب وطالبة، ومجمع المستنصرية(11072) طالب وطالبة.

3- معيار أعضاء هيئة التدريس:

يمثل التدريسيين حجر الزاوية في هيكل البناء الجامعي، فهم يشكلون أهم وأندر عوامل الإنتاج في الجامعة، وهم في الوقت ذاته العامل المهم في تحقيق

أهداف التعليم الجامعي من خلال دورهم الأكاديمي والتربوي. أما بالنسبة للمهام الملقاة على عاتق التدريسيين فقد اتفقت كل الجامعات العربية وغير العربية على المهام الآتية[14]:

التدريس، والبحث العلمي، والإرشاد الأكاديمي، والمشاركة في اللجان العلمية، وخدمة المجتمع في مجال اختصاصه، وتقديم الاستشارات العلمية، والإسهام في التعليم المستمر والمؤتمرات، وإعداد الخطط الدراسية ومناهج المفردات وتطويرها، والتأليف في مجال الاختصاص.

وعلى الرغم مما يحتله هذا الركن من أهمية في هيكل البناء الجامعي إلا إنه من الملاحظ إن أغلب الجامعات العربية ومن ضمنها الجامعات العراقية تشكو من نقص في الكادر التدريسي العلمي وليس الملاك التدريسي(إذ إن الجامعات العراقية أغرقت بتعيين الخريجين الجدد قليلي التجربة).

ويمكن تشخيص هذا النقص وحجمه إذا قارنا الواقع الحالي لعدد أعضاء الهيئات التدريسية بالنسبة للطلبة وموازنة ذلك بالمعايير العالمية التي حددت نسبة(1) تدريسي لكل(10–12) طالب، ويمكن في الحالات القصوى أن تصل إلى(20) طالب للتدريسي الواحد. [15].

أما الجامعات العربية فقد حددت النسبة بتدريسي واحد لكل(10–15) من الطلبة، هذا ما يخص الدراسات الأولية، أما بالنسبة للدراسات العليا فإن النسبة تختلف إذ تصل في الأحوال الطبيعية بين(1:1) أو(5: 1).

يبلغ عدد التدريسيين في جامعة بغداد(3186) في حين يبلغ عدد طلبتها(55.242) وبذلك تبلغ النسبة(17.3) طالب لكل تدريسي، إلا إن هذه النسبة تتفاوت بين كلية وأخرى على وفق عدد التدريسيين والطلبة في كل كلية الجدول(7).

جدول 7: النسبة بين عدد التدريسيين والطلبة في كليات جامعة بغداد وفقاً للمعيار العالمي لعام(1995).

الكليات	عدد الطلبة	عدد التدريسيين	تدريسي/ طالب	نسبة التجاوز (*)
الطب	3573	211	17	33.3
طب الأسنان	1369	175	8	41.7 -
التمريض	336	39	9	33.3 -
الصيدلة	1090	99	11	8.3 -
الطب البيطري	1192	193	6	5.0 -
الزراعة	4676	324	14	16.7
الهندسة	5287	234	23	83.3
العلوم	2937	315	9	25 -
الإدارة والاقتصاد	5318	181	29	141.7
التربية ابن رشد	4145	180	23	83.3
تربية ابن الهيثم	4038	265	15	25
التربية للبنات	2761	184	15	25
الآداب	4942	240	19	58.3
القانون	1867	42	44	266.7
العلوم السياسية	1526	29	53	333.3
التربية الرياضية	1496	113	13	8.3
التربية الرياضية للبنات	469	23	20	66.7
الفنون الجميلة	2600	173	15	25
العلوم الإسلامية	2480	50	50	308.3

اللغات	3392	83	41	333.3
مركـز التخطـيط الحضري	48	15	3	73.3 -
المجموع	550242	3186	17	41.7

المصـدر: وزارة التخطـيط، الجهـاز المركـزي للإحصـاء بالتعـاون مـع وزارة التعلـيم العـالي والبحث العلمي للعام الدراسي94-1995.

(*)نسـبة التجـاوز علـى المعيـار العـالمي(12طالـب/ تدريسـي)= (العـدد الفعلـي- 12/12)×100.

أما بالنسبة للجامعة المستنصرية فيبلغ عدد التدريسيين فيها(1044) في حين يبلـغ عدد طلابها(21.960)، وبـذلك تبلـغ النسـبة(21) طالـب لكـل تدريسـي، وهـذه النسـبة أيضـاً تختلـف مـن كليـة لأخـرى حسـب أعـداد هيئاتهـا التدريسـية وطلبتها الجدول(8).

جدول 8: النسبة بين عدد التدريسيين والطلبة في كليات جامعة المستنصرية وفقاً للمعيار العالمي لعام 1995.

الكليات	عدد الطلبة	عدد التدريسيين	تدريسي/ طالب	نسبة التجاوز
الطب	1671	146	11	8.3 -
الهندسة	2021	67	30	150
العلوم	2908	168	17	41.7

الآداب	4355	136	32	166
التربية	3809	163	23	91.7
إدارة واقتصاد	5014	145	35	183.3
المعلمين	2157	151	14	16.7
العلوم السياسية	25	15	2	91.7 –
المجموع	21960	1044	21	75

المصدر: وزارة التخطيط، مصدر سابق، اعتماداً على المعيار العالمي، أنظر محمد النشار، مصدر سابق، ص128.

أما بالنسبة للجامعة التكنولوجية فيبلغ عدد التدريسيين(404) في حين يبلغ عدد طلبتها(8085) وبذلك تكون النسبة(20) طالب لكل تدريسي.
وفي ضوء هذا التباين ما بين الكليات في عدد أعضاء هيئاتها التدريسية وبالموازنة مع المعيار العالمي الذي يعطي عضو تدريسي لكل(12) طالب فإن واقع الكليات التابعة لجامعتي بغداد والمستنصرية تدخل ضمن الأصناف الواردة في جدول(9).

جدول 9: فئات عدد أعضاء الهيئات التدريسية في كليات جامعتي بغداد والمستنصرية وفقاً للمعيار العالمي.

الفئات حسب القيم الفعلية	وزن الفئة نسبة للمعيار العالمي	الجامعة	الكليات
1- 10	عالي جداً	بغداد	طب أسنان، التمريض، الطب البيطري،العلوم، مركز التخطيط الحضري.
		المستنصرية	العلوم السياسية.
11- 20	عالي	بغداد	الطب، الصيدلة، الزراعة،ابن الهيثم، تربية بنات، آداب، و تربية رياضية، تربية رياضية للبنات، الفنون الجميلة.
		المستنصرية	المعلمين، العلوم، الطب.
21- 30	متوسط	بغداد	الهندسة، إدارة واقتصاد، ابن رشد.
		المستنصرية	الهندسة، التربية.
31- 40	ضعيف	بغداد	القانون، اللغات
		المستنصرية	إدارة واقتصاد، الآداب.
41- فأكثر	ضعيف جداً	بغداد	العلوم السياسية، العلوم الإسلامية.
		المستنصرية	-------

المصدر: وزارة التخطيط، مصدر سابق، اعتماداً على المعيار العالمي، أنظر محمد النشار، مصدر سابق، ص128.

4- معيار عدد الموظفين:

يهيئ العمل الإداري داخل الجامعات والكليات البيئة الصالحة والمناخ الملائم للعمل الأكاديمي والفني، ومن هنا فإن إنجاز الأعمال الإدارية بكفاءة عالية وفاعلية يدفع بالأعمال الأكاديمية لتحقيق أهدافها، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح الجامعة في الوفاء برسالتها، وعليه لا بد من أن يرأس الأجهزة الإدارية في الجامعة الأكاديميون، فرئيس القسم العلمي يرأس الجهاز الإداري بالقسم وعميد الكلية يرأس الجهاز الإداري بالكلية ويقف رئيس الجامعة على قمة الجهاز الإداري كله في الجامعة، وهكذا يتداخل الجهاز الأكاديمي مع الجهاز الإداري في الجامعة لأنهما يعملان على أرضية مشتركة لتحقيق أهداف واحدة وإن كان لكل منها مجاله.

وتأسيساً على ذلك تحتاج كل جامعة أو كلية بحكم موقعها من المجتمع والعملية التربوية والعلمية عدد من الموظفين الإداريين والفنيين الذين يسهمون بالعمل مع التدريسيين في تحقيق أهداف الجامعة أو الكلية، ويتوقف حجم العمل على أعداد الطلبة وأعداد أعضاء هيئة التدريس وكذلك على توسعات المؤسسة التعليمية في مختلف الأعمال.

إن للهيكل التنظيمي للجامعة أثراً في هيكلة توزيع الموظفين وأعدادهم على وحدات الجامعة، فالجامعات القائمة على أساس نظام الكليات والتي بموجبه تتمتع كل كلية باستقلالها من النواحي الإدارية إذ تتولى كل كلية جميع الأعمال الخاصة بشؤون طلابها، وبذلك يكون عدد موظفي الجامعة في مثل هذا النظام عدداً كبيراً كما هو الحال في جامعتي بغداد والمستنصرية الجدول(10).

إما بالنسبة للجامعة التي تأخذ بنظام الأقسام العلمية الموحدة فان الهيكل التنظيمي للجامعة بحكم ارتباط الأقسام العلمية بإدارة الجامعة مباشرة ويكون للجامعة في مثل هذه الحالة مجلس علمي من رؤساء الأقسام العلمية والآخر إداري يختص بشؤون الطلبة والشؤون الإدارية والمالية كما يوجد في الجامعة دوائر متخصصة يتركز فيها الموظفين يتولوا خدمة شؤون الطلبة متمثلة في قسم المكتبة ،وقسم التدريس والمختبرات ووحدات التربية الرياضية والشؤون الهندسية ومركز الحاسبة فضلا عن الموظفين العاملين في رئاسة الجامعة ودوائرها.

تميزت الكليات ذات الدراسات العلمية التطبيقية أو التدريسية بارتفاع نسبة عدد الموظفين والفنيين بالنسبة لعدد الطلبة ،أما الكليات ذات التخصصات الإنسانية فان نسبة عدد الموظفين فيها قليلة بالنسبة لعدد الطلبة بشكل عام.

جدول 10: النسبة بين عدد الموظفين والطلبة في جامعات بغداد وبعض جامعات القطر الأخرى.

الجامعة	عدد الطلبة	الموظفين	النسبة موظف/ طالب
بغداد	55.242	4552	1: 12
المستنصرية	21.960	1389	1: 16

التكنولوجية	8085	729	11 :1
ديالى	7463	826	9 :1
بابل	2888	315	10 :1
ذي قار	2068	310	7 :1

المصدر :اعتمادا على معلومات أخذت من مواقع الجامعات على الانترنيت لعام 2007.

5- معيار التخصصات العلمية:

تختص كل جامعة بمجموعة من الكليات العلمية، ولكل كلية مجموعة من التخصصات تتوزع على أقسامها، وتسعى كل منها إلى تزويد طلبتها بالعلوم والمعرفة التي تؤهلهم لأن يكونوا فنيين ومتخصصين في مجال مهنة واحدة كالطب والمحاماة أو مهن متشابهة كالمهن الزراعية أو الهندسية أو إعدادهم باحثين متخصصين كما هو الحال في كليات الآداب والعلوم.

تتبع غالبية الجامعات العراقية نظام الكليات القائم عل أساس نظام الأقسام العلمية المتناظرة، لذلك تعددت الكليات ضمن تخصص واحد في عدد من الجامعات، كما تعددت الأقسام العلمية المتشابهة في عدد من الكليات ضمن التخصصات العلمية مستندين على التصنيفات التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث قامت بتصنيف اختصاصات الكليات في الجامعات ضمن المجموعات الآتية:

أ. العلوم الطبية: وتضم كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والتمريض.

ب. العلوم الهندسية: وتضم كليات الهندسة والأقسام الهندسية في الجامعة التكنولوجية.

ج. العلوم الزراعية والبيطرية: وتضم كليات الزراعة والطب البيطري.

د. العلوم الصرفة: وتضم كليات العلوم والأقسام العلمية في الجامعة التكنولوجية.

هـ. العلوم الإدارية والاقتصادية: وتضم كليات الإدارة والاقتصاد.

و. العلوم الإنسانية: وتضم كليات الآداب، والقانون، والفنون الجميلة، والعلوم السياسية، والتربية الرياضية، والعلوم الإسلامية، واللغات والمعلمين.

ز. العلوم التربوية: وتضم كليات التربية في الجامعات.

ثالثاً: أهداف التعليم العالي ومهماته:

بالرغم من التحولات العميقة للجامعات على مر القرون، فإن العلم والتعلم والفهم الفلسفي لجميع المعارف المتاحة للإنسان وإحيائها، والأصالة، والإنسانية، والحس بما هو صحيح والعدل، ستبقى على الدوام من مهام الجامعات الرئيسية وأهدافها.

فوحدة التعليم والبحث، والحرية الأكاديمية هما الميدان اللذان يحكمان التنظيم الداخلي والخارجي لجامعاتنا، ويهم مبدأ وحدة التعليم والبحث الأساتذة بقدر ما يهم الطلبة، وذلك لأن المرء لا يستطيع أن يحصل على تعليم صحيح، وأن يكتسب التفكير المستقل إلا من خلال مشاركته في عملية الكشف العلمي، وهذه الغاية لا يمكن تحقيقها ما لم يتم ضمان الحرية الأكاديمية في التدريس والبحث.

وتضفي وحدة البحث التي تميز الجامعة عن غيرها من المؤسسات التربوية، التي تشكل أحدى مهماتها الجوهرية،على الجامعة دينامكية داخلية مرتبطة بالتقدم في المعرفة، وتتيح لها أن تتكيف باستمرار مع الظروف المستجدة، ذلك إن اكتساب معرفة جديدة وتنمية المعرفة مهمة جوهرية، وتقوم الجامعة من خلال هذه الوظيفة بإسهامات هامة في التطور الثقافي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع.

وترتبط نوعية التعليم إلى حد بعيد بمشاركة الجامعة في تقدم البحث، فالحوافز التي يتلقاها التعليم من التقدم في البحث لا يمكن الاستغناء عنها، فهي التي تحفز الهيئة العلمية على المشاركة في عملية البحث.

والجامعة تقدم للطالب تعليماً مهنياً وتعليماً عاماً(ثقافة عامة) وتنقل إليه المعرفة والمهارات والطرق، وتعده لممارسة مهنة ما، وتشهد الشهادات العلمية العالية التي تمنحها الجامعات على نجاح الطلبة في الدراسات الجامعية.

وفي ضوء التخصص المتنامي والصعوبات النابعة من ذلك والمتعلقة بنقل المعرفة وطرق العمل إلى دوائر معينة من المجتمع، تسعى الجامعات بشكل متزايد إلى التعامل مع المشكلات العلمية للمجتمع، وهذه العلاقة مع التطبيق التي يقتضيها التعليم تصح أيضاً على جزء من البحث الأساسي، ويستطيع الأساتذة في الجامعات أن يوفروا خدمات إلى أطراف أخرى(كتوفير الخبرة للمشروعات الصناعية أو السلطات) طالما لم تتعرض التزاماتهم التعليمية والبحثية للضرر من جراء ذلك.

وفي معرض الحديث عن طبيعة الجامعات ومهماتها، يجب علينا أن نذكر وظيفتها الثقافية والسياسية، فبصفتها مراكز فكرية في مناطقها، تشكل الجامعات مصدر التأثير الثقافي والسياسي في الرأي العام، فمن وظيفة الجامعة أن تشارك في حل المشكلات العامة، وأن تعين ما هو العادل والمهم لتنشره بين الناس وتذكرهم به، ولقد كان أسهام الجامعات في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية دوماً لا يقدر بثمن، أضف إلى ذلك إن الجامعات قد قامت، وما تزال، بدور مهم في تطوير الدولة.

إن هذه الأهداف التي ذكرت لم تستطع جامعاتنا تلبيتها لأسباب كثيرة سنأتي لاحقاً على ذكرها، ولكن يمكننا أن نتلمس الحقائق المتأتية من الجامعات على أرض الواقع نجدها بسيطة جداً وبعيدة عن متطلبات التنمية وحاجات المجتمع، بل إن هناك بون شاسع فيما بين جامعاتنا ومتطلبات المجتمع، وهذا يعطي دلالة على إن مخرجات العملية التعليمية يشوبها الكثير من اللبس والغموض،

بعبارة أخرى هناك من يضع العراقيل أما انفتاح الجامعات، بل هناك من يخشى تدخل الجامعات باعتبارها فكر توعوي في شؤون المجتمع، وهذا عكس ما نلاحظه من دور الجامعات في الغرب التي هي ليست أماكن الإعداد للمهن الأكاديمية فحسب، وإنما هي أيضاً مراكز قرار حية في الأقاليم التي تخدمها[16].

وقد وصف العالم رسبوسو (Resposo) الجامعة بأنها تمثل مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة، وإن وظائفها الأساسية تتمثل في البحث والتعليم وخدمة المجتمع وتنمية أفراده، وتنمية طاقاته ووسائله، وتنمية الموارد البشرية، والحفاظ على الثقافة والهوية الوطنية، [17] وتساهم مؤسسة الجامعة بوظائف أخرى كنقل المجتمع من التخلف إلى الحداثة، ونقل الاتجاهات والمهارات العلمية من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل، وبذلك تعمل على إنماء المعرفة العلمية، وتنمية روح البحث الأكاديمي وترسيخ القيم الخلقية في أفراد الجيل القادم وتطوير قابليات الطلبة وقدراتهم وتعزيز شخصياتهم العلمية والوطنية[18]، وهذا ما لم يحصل في جامعاتنا العربية.

ويمكن إيجاز الوظائف الرئيسية للتعليم العالي بما يأتي:

أ. إعداد الكوادر الفنية المتخصصة.

ب. قيادة التقنية الحديثة وثورة المعلومات.

ج. التدريب والتطوير في مجال البحث العلمي.

د. تقديم الخدمات إلى المجتمع في شتى الميادين.

هـ. توفير الكوادر والهيئات التدريسية الكفوءة .

و. إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ز. توجيه جيل الطلبة نحو العلم والمعرفة والأخلاق والقيم الرفيعة.

ح. ربط النتاجات العلمية والإنسانية بمخطط الدولة القومية في التنمية [19]

رابعا : . مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي

واجهت الجامعات العربية التي ولدت غالبيتها في العقود الخمسة الأخيرة بل إن بعضها لم يتجاوز عمره العقد أو العقدين من الزمن، واجهت صعوبات في طريق رسم وترسيخ الوظائف الخاصة بها على الأصعدة العلمية والاجتماعية والاقتصادية سواء في مجال التعليم العالي والبحث العلمي الأكاديمي أو في خدمة المجتمع الإنساني [20] .

وإذا القينا نظرة سريعة على الجامعات العربية يتبين لنا إن(80%) منها لا تزال في مرحلة الشباب لم يتجاوز عمرها 30 سنة، ونمت في العقدين الأخيرين نمواً كبيرا بحيث إنها مثلت(61%) من نسبة الجامعات العربية، حيث تضم 35 جامعة اقل من 5000 طالب، أي بنسبة(42%)، بينما تحتوي 38 جامعة على ما بين 5000 .30000 طالب أي بنسبة(46%) في حين إن 109 جامعات تضم أكثر من 31000 طالب أي بنسبة(12%) و3 جامعات أكثر من 100000 طالب أي بنسبة(4%)، وبلغ عدد الطلبة في الجامعات العربية نحو 1.5مليون طالب جامعي،[21] مما يوضح بجلاء حجم المهمات الملقاة على عاتق هذه الجامعات الناشئة للنهوض بالعملية التربوية والعلمية في المجتمعات العربية المعاصرة. ومن المؤكد أن يترتب على ذلك مشاكل لا حصر لها قد نجدها في كل ركن أو زاوية أو قاعة ضمن الحيز الجامعي، هنا نحاول تسليط الضوء على بعض منها:

1. زيادة عدد الطلبة:

زاد عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع البلدان العربية في العقود الأربعة الماضية، ولكن بنسب تتفاوت من بلد إلى آخر حتى بلغت حوالي مليون طالب في جميع المستويات في نهاية السبعينات، ثم شهدت فترة السبعة عشرة عاما 1971-1998 ما يستحق وصفه بالانفجار الطلابي، إذ تضاعف عدد الملتحقين بالتعليم العالي أكثر من ثلاث مرات ليبلغ(3.1) مليون طالب عام 1996، وتشير الإحصائيات الأولية بأن عدد الطلبة العرب

المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بلغ 3.6 مليون في عام 1998. وهذا يعني إن معدل زيادة الطلبة في هذه الفترة 1981.1998 قد بلغ 9% وهي من أعلى النسب إن لم تكن أعلاها في العالم. ومن المتوقع أن يقفز عدد الطلبة المسجلين في جميع مستويات التعليم العالي إلى ستة ملايين مع حلول عام(2010)، ويعني هذا نمو نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من فئة العمر الجامعي من السكان العرب من معدل 15% في عام 1996 إلى معدل 20% عام 2010، ويمثل هذا التطور تحسنا ملموسا في عدد الطلبة الجامعيين لكنه يظل يعادل 60% من المعدلات القائمة في البلدان ذات المستوى المرتفع لهذا المؤشر.

أما عدد الطلبة في الوطن العربي المسجلين في كل المراحل ،قد قفز من 17مليون طالب عام 1970إلى أكثر من 59مليون طالب عام 1997،وهذا يعني أن المتوسط السنوي للنمو في عدد الطلبة على مستوى الوطن العربي بلغ 4.7%سنويا ،وفاق هذا المتوسط كثيرا معدل النمو الملاحظ على مستوى العالم البالغ 2.4%سنويا انظر الجدول (11).

جدول 11:تطور عدد الطلبة المقيدين في جميع مراحل التعليم في الوطن العربي وفي العالم 1970–1997.بالإلف.

السنوات	1970	1980	1990	1991	1992	1993	1994	1995	57561
الوطن العربي	16957	30993	47793	49126	49126	50321	52495	56290	57561
العالم									

العالم	608615	856971	980474	995948	995948	102380	10496	1103756	1130667
الوطن العربي والعالم (بالمائة)	20.8	3.6	4.9	4.9	4.9	4.9	5.0	5.1	5.1

المصدر :محيا زيتون ، التعليم العالي في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق ،الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،كانون الأول /ديسمبر 2005،ص61.

وتمثل المسألة الديموغرافية وتزايد حجمها العددي أحد التحديات في مستقبل التعليم الجامعي، إذ يصل مجموع سكان الوطن العربي حاليا إلى حوالي(310) ملايين، وهو اكبر من عدد سكان الولايات المتحدة ويتوقع أن يصل عام 2025 إلى حوالي(450) مليونا. ويتميز ببنية شبابية كبيرة الحجم في الفئة المناظرة للتعليم الجامعي التي تقدر بحوالي(20%) من مجمل السكان، ومع ذلك نجد إن معدلات القيد في التعليم العربي متدنية حتى في أعلاها(30%) مقارنة بكوريا الجنوبية(70%) والكيان الصهيوني(51%) وكذا(80%) والولايات المتحدة(70%) وهذه المستويات التعليمية تضيف تحديا ضاغطا لتكوين قوة عمل تواجه مطالب البقاء والنماء في معترك التنافس الحاد

في السوق العالمية، والواقع إن نسبة الحاصلين على تعليم عال في مجمل الأقطار العربية لا يتجاوز (9%) في أحسن التقديرات[22]. ونحن في حاجة ملحة إلى بناء مجتمع المعرفة ورأس مال بشري(كما ونوعا) مما يضع على الجامعات مسؤوليات ضخمة في مواجهة الطلب على التعليم الجامعي في المستقبل، تأسيسا لإعداد الكفاءات العالية للتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع للسكان في الوطن العربي والذي يعد من أعلى المعدلات في العالم ،إلا إن عدد الطلبة المقيدين في مراحل التعليم المختلفة قد ارتفع بمعدل يفوق معدل نمو السكان الجدول (12).وهذه الإعداد الكبيرة من الطلبة ستزيد من تضخم إعداد الطلبة وما يؤول إليه ذلك في المستقبل المتوقع على الأفق الزمني القريب والبعيد.

جدول 12:النصيب النسبي للوطن العربي في عدد السكان وعدد الطلبة في العالم.

العام	السكان كنسبة من سكان العالم	الطلبة كنسبة من طلبة العالم
1970	3.3	2.0

4.2	3.8	1984
4.9	4.2	1990
5.1	4.5	1997

المصدر :محيا زيتون ،مصدر سابق ،ص 62.

وهذه الإعداد الكبيرة من الطلبة ستزيد من تضخم إعداد الطلبة وما يؤول إليه ذلك في المستقبل المتوقع على الأفق الزمني القريب والبعيد، و هذه القوى من أكثر العوامل في تغيير مؤسسات المجتمع الحالية بما فيها مؤسسة الجامعة، أي التغير نحو أفق تستطيع فيه الجامعة استيعاب العدد المتزايد من الطلبة الناتج عن النمو السكاني، بدلا من إن تتحول الطاقات الشابة التي تعّول عليها الأمة إلى طاقات مفرغة من محتواها وتشكل في الوقت ذاته عبئا على الجامعات في الوقت الذي نحن بحاجة إلى استثمارها وتوجيهها بشكل يخدم قضايا التنمية. وبكلام آخر تحويل الجامعة من مؤسسة طاردة متعبة إلى مؤسسة حاضنة بجدارة لإعداد الطلبة.

2. اختلال بنية التعليم العالي:

قصد بالاختلال هنا هو عدم التوافق فيما بين طلبة المرحلة الأولية للتعليم العالي وما يصب منها في مرحلة الدراسات العليا، وبعد أن كانت إعداد الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريوس خلال 1980-1986 تحتل أعلى نسبة من مجموع طلبة التعليم العالي وبلغت في معدلها(80%) وهي نسبة عالية جدا في جميع المقاييس، في حين اقتصرت نسبة الملتحقين في الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه على(5%) فقط، وظل نصيب طلبة المعاهد المتوسطة

حـوالي(15%) وتبلـغ نسـبة توزيـع طلبـة التعلـيم العـالي فـي معظـم الـدول الصـناعية علـى(55%)للمسـجلين فـي مرحلـة البكـالوريوس و(17%) لمرحلـة الماجسـتير والـدكتوراه و(28%) لمرحلـة المعاهـد المتوسـطة، وهـذا يعنـي إن هناك خلل في برامج التعليم العالي بل وفي الأسس التخطيطية لقبول الطلبة.

3. حداثة مؤسسات التعليم العالي

عند منتصف القرن العشرين لم يكن في البلدان العربية سوى عشرة جامعات منها ثلاثة غير وطنية وهي المدة التي نالت البلدان العربية على استقلالها، وتوزعت الجامعات في أربعة بلدان فقط هي:لبنان ومصر وسوريا والمغرب، وقفز التعليم العالي في سلم أولويات التنمية للغالب الأعم في البلدان العربية فتزايدت عدد مؤسسات التعليم العالي بسرعة فائقة منذ منتصف السبعينات حتى بلغ مع نهاية عام 1999 ما مجموعه 963 جامعة كان منها 175 جامعة و177 كلية جامعة و611 كلية متوسطة.

إن المهم في هذا الموضوع ليس الكم العددي رغم أهميته وإنما الخبرة التراكمية ، إذ إن التعليم يختلف عن غيره من الأنشطة في أن تطوره ونموه يعتمد بالدرجة الأساس على ما متوافر من كوادر تدريبية تمتلك الخبرة في التعليم وفي تحديد المناهج والمفردات، وإذا حسبنا العمر الزمني منذ خمسينات القرن العشرين لجامعاتنا وكوادرها لوجدناها تتكون من جيلين تقريبا من الأساتذة، ويمثل هؤلاء صفوة العلم والعلماء العرب، ذلك لأننا اليوم بدأنا بالعد التنازلي، وأقولها بأسى بان جامعاتنا اليوم في مرحلة الاحتضار، بدلا من أن نصبوا إلى الأمام بدأنا ننظر لإسعافات الذين سبقونا من الأجيال السابقة وهذا بذاته قمة الانحدار.

4. تكلفة التعليم

تزايدت تكلفة التعليم بشكل مضطرد عاما بعد عام، وسوف تستمر في التزايد مع تنامي الطلب على مستوى التعليم الجامعي الذي يبلغ نصيبه من الإنفاق العام على التعليم في كثير من الأقطار العربية ما يعادل(30%) ورغم هيمنة القطاع الحكومي على تموين وإدارة مؤسسات التعليم حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، ألا أن الحكومات العربية سمحت للقطاع الأهلي تمويل وإدارة التعليم العالي في عدد من البلدان العربية، وقد بلغ نصيب القطاع الأهلي(غير الحكومي) ما معدله(29%) من مؤسسات التعليم العالي العاملة في البلدان العربية في عام 1996[23].

أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة التوسع في إدخال تكنولوجيا المعلومات وسيلة ومصدرا في أداء عمليات التعليم والتعلم. وتدور حاليا مناقشات وآراء حول إلغاء مجانية التعليم الجامعي الرسمي في بعض الأقطار العربية بغية التخفيض من أعباء الدولة من خلال استيراد التكلفة من المنتفعين بهذا التعليم، وضرورة المشاركة المجتمعية بغية الإسهام في الموارد الحكومية للإنفاق عليه، ومن المؤكد إن نتائج وخيمة ستترتب على خطوة إلغاء مجانية التعليم على نمو مجمل الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل، وعلى مبدأ حق التعلم والتعليم، وبخاصة في بعض الأقطار العربية التي لا يزال متوسط دخل الفرد فيها متدنيا، والواقع إن ثقافة السوق العولمية قد قللت في تقاريرها وتوجهاتها الدولية والمحلية لحق العدالة الاجتماعية، بينما تعالت فيها أصوات التميز والجودة والقدرة على التنافس، وهي قضايا حق يراد بها إسكات الصوت الآخر للعدالة، وتبقى سياسة التوازن بين الطرفين من تحديات التطوير في جامعة المستقبل، وهذا يتوقف على نتائج ما ينتهي إليه حوار القرار الديمقراطي والوفاق الوطني في هذا الشأن.

5- شخصية الجامعة

إن اعتبار الجامعات جزءا من الأجهزة الحكومية واعتمادها في الدعم المالي والإداري والمعنوي على هذه الأجهزة يمثل أساس الأزمة التي تعيشها الجامعات العربية، فغالبا ما تقرر هذه العلاقة شكل وطبيعة السياسة الواجب على الجامعة إنتاجها حيال الحكومة، فتفرض الأخيرة الصيغ والقوالب الجاهزة على الأولى دون تشخيص وتحليل لواقع هذه المؤسسة الفكرية، فتأتي العلاقة والممارسات غير سليمة بل مشوهة مما يفقد الجامعة الكثير من اعتبارها ومميزاتها وسماتها الشخصية والأكاديمية.

إن انخفاض الحرية الأكاديمية وعدم إتاحة الفرصة أمام الأستاذ الجامعي للمشاركة في اتخاذ القرار أو إبداء الرأي أو حرية النشر أو عدم توافر مستلزمات البحث العلمي لا تساهم كلها في حل العقد المستعصية لأزمة المجمع العربي المعاصر[24]. إذ من المفترض أن تتوفر الفرص وبشكل متكافئ لجميع الأساتذة والطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ووفق مبدأ الكفاءة والمواطنة والنزاهة دون إعارة أية أهمية للانتماءات الفرعية والسياسية ويشير التقرير العالمي لحقوق الإنسان بهذا الصدد على إن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع ،ومن هذه الحقوق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.وقد حصلت الجامعات العربية نوعا من الحرية والانفتاح من خلال تعدد أنواع وموضوعات الندوات والأبحاث والتحليلات التي يصدرها أساتذة الجامعات كما هو الحال في جامعات صنعاء وتعز وعدن في اليمن ،ويمثل هذا تطورا ايجابياي يدفع بهذه الجامعات وأعضاء هيئاتها التدريسية نحو المزيد من التفاعل الايجابي مع جامعات العالم الأخرى.

وقد جاء في تقرير إستراتجية تطوير التربية العربية لعام 1977، ما يأتي" تمر الأمة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين بمرحلة خطيرة من مراحل تاريخها الطويل وتقف فيها على مفترق الطرق وتتعدد أمامها المسارات وتتشعب الدروب ففي أي مسار تسير وأي الدروب تختار؟ إن عليها في خير

أحوالها إن تستثمر إمكانياتها غاية ما يسعها لتتصدى لتلك التحديات وتتقي نذرها وتؤمن مخاطرها وتتجاوز ذلك لتمضي مع بشائر التقدم والرخاء"[25].

ويأتي من بين أهم العوامل الضاغطة والدافعة إلى النموذج المعرفي العربي الجديد لجامعة المستقبل دور الجامعة فيما يعرف بقضايا الصالح العام، وقيم التماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية، والعروة الوثقى في الانتماء القومي العربي، وقد أدى إلى تجاهل هذا الدور منذ ثلاثة عقود، أو على الأقل اعتباره دورا ثانويا ما تمخضت عنه العولمة من تركيز على مطالب السوق والجودة والتكنولوجيا وتخفيف أعباء الدولة ومسؤولياتها، وفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي في التعليم الجامعي. وقد صاحب ذلك شيوع مقولة إن التعليم الخاص والأجنبي أفضل من التعليم الرسمي، كما شاع الحكم على كفاءة التعليم الجامعي بمعيار واحد، هو ملائمته لاحتياجات سوق العمل، مع ما في هذه السوق من اختلالات وفسادا محليا وعالميا.

وفي هذا السياق الزاخر ومصالحه وتناقضاته ، وَقَرَ في أذهان المسئولين والرأي العام إن التعليم الجامعي مطلب فردي في المقام الأول، وان هدفه رفع مستوى معيشة الفرد وتحسين دخله وترقية وضعه الاجتماعي. وهذا حق، ولكنه لا يتوقف عند هذا الحد، ويرتبط بهذا الفهم السوقي المزيف، إن التعليم نشاط فني محايد مع انه بالضرورة نشاط سياسي، كما إن السياسة نشاط تعليمي، وان عليه طلبا مجتمعيا في تواصل مسيرة المجتمع عبر أجياله.

إن نظام العولمة وتداعياته التربوية والتعليمية في انتشار موجات التعليم الخاص والأجنبي، وفي رسائل الفضائيات التلفزيونية لا تعبأ كثيرا بقضايا الصالح العام والمصالح المرسلة، بل تسعى بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى اقتلاع الفرد من جذوره، والى خلخلة التماسك الاجتماعي وثقافته المشتركة، إلى جانب إثارة النعرات الطائفية والعرقية.

وحصيلة كل ذلك هو التناقض في أهداف التعلم الجامعي بين أولويات تكوين المواطن في مواجهة أولويات التركيز على تكوين الفرد في شخصيته العالمية

تحت مظلة دعاوى التكنولوجيا ووسائطها، ولعل هذه المفارقة والتحول في منظومة الأوليات التعليمية هو ناقوس الخطر في محو شخصية الجامعات العربية.

6-الأستاذ الجامعي

الأستاذ الجامعي هو ذلك المفكر وصانع القرار وصاحب الرأي الحر الذي يشقى بعقله لينير طريق الآخرين فهو قارئ المستقبل، والمعبر عن هموم المجتمع وتطلعات الأجيال، المثقف العضوي الملتزم بالموضوعية،هو الفيلسوف والمؤرخ الأكاديمي اللغوي والاقتصادي ورجل القانون والعالم داخل أروقة الجامعة وحتى خارجها ضمن صفوف المجتمع. فهذه المواصفات الأكاديمية جعلته يسعى في البحث عن الحقيقة، ويجهد في سبيل إثبات الذات مؤمناً برسالة التربية والتعليم، لذلك يتحلى الأستاذ الجامعي . مبدئيا . بالتواضع والعلم والخبرة الحياتية والخلق والبحث والتفكير، فتؤهله هذه الإمكانيات لكي يتبوأ مكانة في المجتمع تكون لائقة به [26].

إن أهم مقياس تقيس به الأمم تقدمها وتطمئن به علي مستقبلها هو مقياس الذخيرة العلمية متمثلة في العلماء الشباب أقل من سن الـ 30 ثلاثين .. وكلما امتلكت أمة ذخيرة أكبر من الباحثين المبدعين كلما كان حظها من التطور والتقدم كبيرا جدا ، وكلما كان الشاب عالماً في سن مبكر كلما كانت أمامه فرص زمنية أطول لتطوير إبداعه وعلمه والوصول إلى أرقى المستويات.

إن جميع دول العالم تدرك أهمية العلماء فهي الأساس لتطور المجتمع وزيادة الدخل الوطني ومستوى متوسط دخل الفرد ولا يمكن لأمة من الأمم أن تبلغ مرحلة الرفاهية بدون العلم و التكنولوجيا ويؤدي الإنسان والتنمية البشرية الدور الأساسي والأهم في الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا ؛ فأمريكا لم تستطع الوصول إلى هذا المستوى الرفيع في العلوم والتكنولوجيا إلا بعد أن استقطبت الكثير من العلماء من الداخل والخارج حيث يقدر حالياً أن نحو

57% من حملة الدكتوراه هم ليسوا من أصل أمريكي كما أن ثلث الذين حازوا علـــى جـــوائز نوبـــل ليســـوا أيضـــاً مـــن أصـــل أمريكـــي .

أما أمتنا العربية فلقد ناضلت كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية ونيلها الاستقلال من أجل إعداد الأطر العلمية الركيزة الأولى في النهوض ، فهي تمتلك اعتباراً من عام 1985 –78000– إنسان من حملة الدراسات العليا والدكتوراه وبزيادة سنوية تصل إلى 8,9% كما أن عدد خريجي الجامعات يقدر سنوياً ب250 ألفاً فأكثر عدا الخريجين من الدول الأجنبية ويقدر عدد مراكز البحوث و الإنماء في الوطن العربي ب265 مؤسسة يتراوح عدد الباحثين والمساعدين بين 500–3000 في كل واحدة منها وكما يقدر عدد الباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا والدكتوراه في حقل البحث العلمي بزهاء 8800 باحث ومساعد، يضاف إليهم عدد كبير من المعاونين بحيث وصل عدد العاملين في البحوث إلى 33700عام 1990.

فالمعادلة الأساسية في الجامعة تتلخص بالاتي : لا أستاذ جامعي بدون حرية أكاديمية ولا جامعة بدون أستاذ جامعي ولا جامعة بدون حرية أكاديمية فهي إذن معادلة ثلاثية مترابطة ومتكاملة في إطار العملية التعليمية والتربوية.

إن الواجب يقتضي ربط أطراف المعادلة الثلاثية لكي يضمن الأستاذ الجامعي حريته الأكاديمية ويبتعد عن عدّها هماً كبيرا في حياته اليومية فيتفاعل بحيوية وعملية مع الجامعة حوارا وبحثا وتدريسا بل يتفاعل مع المحيط الخارجي بالمشاركة العلمية في الندوات والمؤتمرات في الجامعة القطرية والعربية والدولية فيحرص على متابعة الجديد من الإصدارات والبحوث والنشرات في مجال تخصصه العام أو الدقيق ، فتبتعد النظرة التشاؤمية عن تفكيره حيال دوره في المجتمع،ومكانته في الجامعة ومستقبله في حقل التربية والتعليم والبحث عن الحقيقة العلمية.

وإذا كانت هذه المعادلة الثلاثية غير متحققة وترتب عليها عدم توافر المؤهلات والخصائص التي يجب أن يتحلى بها الأستاذ الجامعي، فكيف إذا أضفنا

معادلات أخرى لن تقل أهمية عن سابقتها وهي أيضا غير متحققة يمكننا أن نذكر بعضا منها وكالاتي:.

لا أستاذ جامعي بدون حياة اجتماعية كريمة، ولا حياة اجتماعية بدون أستاذ جامعي، ولا حياة اجتماعية بدون منزلة مرموقة للأستاذ الجامعي.

إن الأستاذ الجامعي يعتمد في عمله على فكره فحسب، وهذا الفكر بحاجة إلى دعم معنوي ومادي لكي يكون متفرغاً للعلم والبحث والتعليم، لكن مكانة الأستاذ الجامعي انعدمت حتى في أروقة الجامعة وداخل قاعة الدرس لعدم توفر غطاء اجتماعي يدعم مكانته، بل إن الأستاذ الجامعي أضحى يلهث وراء المادة لكي يوفر عيش رغيد له ولأسرته في الوقت الذي يجب أن توفر له الإمكانيات المادية أصلا لكي يتاح له مناخ علمي وجو ا كاد يمي لأداء عمله. وترتب على ذلك كله أن الذين ينخرطون في سلك التعليم يفكرون قبل كل شيء بتكوين كيان مادي له ليس لغرض المادة وجمع المال فحسب، وإنما لكي يسخرها في خدمة البحث والتقصي، وبذلك سلب وقت الأستاذ لأغراض أخرى غير العلم والبحث والمتابعة، وانعكس ذلك على مستوى الأساتذة العلمي وأصبحوا غير قادرين على مسايرة التطورات التي تحدث في مجال تخصصاتهم على مستوى العالم.

هذا ناهيك عن القيود والمحددات والعراقيل التي تقف بوجه الأستاذ الجامعي سواء على مستوى العلم والمعرفة أم كان على المستوى الإداري وسلم الترقيات العلمية والمشاركات البحثية في المؤتمرات والندوات العلمية.

وتأسيساً على ذلك ينبغي أن تتوفر للأستاذ الجامعي الخصائص الآتية:

أ. السماح بالتفرغ الجامعي للأساتذة، وتخفيض الأعباء التدريسية عنهم ومنحهم فرص الإيفاد إلى خارج بلدانهم،والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية وتبادل الأفكار مع الأساتذة الأجانب وفق نظام خاص لمدة سنتين مثلاً، ووفق جدول بالأساتذة المعارين للخارج.

ب. وضع مقاييس واختبارات علمية للأساتذة الجامعيين، والاستغناء عن قسم منهم في حالة عدم نجاحهم في الاختبارات الخاصة بالتدريس والبحث العلمي والتقاليد الجامعية والمناهج التعليمية [27]،وذلك لكي يتخلص الأساتذة من الدخلاء على التعليم الجامعي الذين كثر عددهم بشكل ملفت من خلال فتح أبواب المحسوبية في القبول والتعيين على ملاك الكليات دون الأخذ بالاعتبار بالضوابط المعمول بها والمنصوص عليها في التعيينات داخل الجامعات،هذا فضلا عن شهادات الزور التي راج سوقها للأسف في بعض البلدان العربية لغرض الكسب المادي غير المشروع على حساب مبادئ وقيم الجامعة وأساتذتها وطلبتها بل ومستقبلها.

ج. تقديم كافة الضمانات الأدبية والمادية للأساتذة، والعمل على اجتذاب الكفاءات العلمية وإيقاف هجرة الأدمغة العربية وخلق مناخ علمي وفكري وديمقراطي.

د. احترام آراء وطروحات مجالس الأقسام والكليات في الإدارة والتخطيط، وعدم انتهاج بيروقراطية فوقية في إدارة الجامعات، وإن يعهد للكفاءات العلمية والإدارية بشغل المراكز القيادية في الجامعات.

هـ. الاعتماد على الأستاذ الجامعي في الاستشارة ضمن لجان التخطيط والإدارة والتأهيل والتطوير والتعيين، ووضع المناهج والقبول والأجازات الدراسية لكي يشعر بأنه جزء من عملية الإدارة وصنع القرار في الجامعة.

و. إيقاف تجاوزات الطلبة وعدم إتاحة الفرصة أمامهم لمضايقة الأستاذ في الأقسام ومجالس الكليات أو استخدام عناصر الضغط والوساطة كأسلوب للتعامل داخل الجامعة.

ز. إنعاش الحياة الجامعية، وتوفير وسائل البحث العلمي، وفتح المكتبات الجديدة، وتوفير المستلزمات الحديثة للبحث والتدريس، ورفد المكتبات بالدراسات والدوريات الحديثة والنشرات والكتب مما يساهم في خلق أجواء علمية نشيطة.

ح. تطبيق شعار ((الجامعة حرم آمن)) وسن القوانين والتشريعات التي تعزز هذه الممارسة وانتهاج العقلانية بديلاً عن الوصاية فتتعانق الحرية مع العلم. وبهذا تصبح الجامعة أداة للنهوض الثقافي، والسلوك الديمقراطي، والتنوير المعرفي، والتجدد العلمي، والتحديث التقني والانبعاث الحضاري ضد التخلف والتبعية والتعصب المذهبي والتصرف السلوكي، والانغلاق العقائدي. فإذا أراد العرب العبور إلى ضفة العلم والمعرفة والتقنية والتطور، فعليهم أن يكونوا مستقلين في جامعاتهم يبنون صروح المنهجية الأكاديمية والبحث العلمي والتقاليد القويمة والسلوك الديمقراطي [28].

ط. إزالة كافة الحواجز والمعوقات أمام التدريسي بالانتقال بين الجامعات العربية استزادة بالخبرات والمعلومات والمشاركات في الحلقات النقاشية والندوات العلمية، وجعل الوطن العربي الكبير ساحة واحدة أمام الأساتذة العرب.

منح الأستاذ الجامعي جواز مرور شبيه بالجواز الدبلوماسي لكي يوفر له كرامته ومركزه عند التنقل من بلد لآخر ويتم ذلك من خلال مناقشة هذا الأمر بين إتحاد الجامعات العربية وجامعة الدول العربية.

وبالإضافة إلى ما ذكر فان عدد الباحثين عندنا في تراجع كبير وبخاصة في النوعية قبل الكم وترجع أسباب انخفاض إنتاجيتنا من الباحثين على المستوى النوعي إلى:

1- ضعف دخل العالم أو الباحث بالموازنة مع غيره من الذين لم يحصلوا على شهادات جامعية عليا ويعملون في مجالات التجارة أو إدارة الأعمال أو في الصناعة وحتى في الخدمات، ناهيك عن التناقضات الحاصلة بين أجور العاملين في القطاع العام والخاص.

2- ضعف الإنفاق على البحث العلمي.

3- غياب التخطيط العلمي السليم وعدم توافر التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في أكثر الدول العربية والمتوافر منها لا يستفاد منه كما نجد كذلك عدم توافر المراجع العلمية وعدم دخول الحاسوب على نطاق واسع لهذه المراكز.

4- عدم قناعة معظم الحكومات العربية بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الإنتاجية والدخل القومي ومستوى دخل الفرد، وعزوف القطاع الخاص بشكل شبه نهائي عن إجراء البحوث العلمية لديه، على العكس مما هو حاصل في الدول الصناعية المتقدمة حيث يشارك القطاع الخاص ب40-60%من مجمل البحوث الصادرة.

5- هيمنة العقلية الغربية على عقول العلماء والباحثين العرب يجعل كثيراً من البحوث لا تفيد الوطن العربي كما يجب ولا تعبر عن احتياجاته الحقيقية.

6- سيطرة البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة على كثير من مراكز البحوث مما يؤدي إلى إضعاف دورها.

7-هجرة العقول العربية

رغم ما تملكه الأمة العربية من عوامل تاريخية وحضارية وإنسانية إيجابية كثيرة أذهلت العالم في السابق، ورغم ما حققته في الخمسين سنة الأخيرة، فإنها اليوم الأضعف ضمن التكتلات الدولية! إن النفط العربي الذي كان من المفروض أن يصبح عصب التقدم في المنطقة العربية قد أصبح نقمة عليها، ومشكلة المياه تعصف بالأقطار العربية بسبب الأطراف الأجنبية، والحروب والصراعات الداخلية أثقلت كاهل الأمة، والإحتلالات للأرض العربية زادت وتجذرت بل إن هناك ما يشير إلى البلاد العربية تعيش في ظل استعمار حقيقي، وإلى جانب هذه المشاكل الخطيرة التي تعيق نهوض الأمة العربية

هناك مشكلة هجرة العقول العربية واستنزاف الكفاءات العربية بشكل واسع وسريع ومريب.

مضى نصف قرن والعرب يتجادلون (وأحياناً كثيرة يتصارعون ويتحاربون) حول وسائل التعاون والتقارب، وفي السنوات الستين الأخيرة خسرت الأقطار العربية ما بين 30–50% من حجم الكفاءات العلمية والنزيف يزداد، وهذه النسبة تتعاظم كل يوم لأسباب دافعة وأسباب خارجية جاذبة، وقد أكدت إحصائيات مهمة تناولت هجرة العلماء والمهندسين العرب إلى الولايات المتحدة وحدها خلال المدة (1966–1977) إن 117559 عنصراً كفؤاً قد هاجروا إلى أمريكا، وبعد دراسة للإحصائيات المتاحة يبدو إن أكثر من 750 ألف عالم عربي قد هاجروا إلى الولايات المتحدة منذ عام 1977 وحتى سنة 2010 ليصبح أكثر من 900 ألف ممن ترك الديار إلى أراضي الغير [29].

إن ظاهرة هجرة العقول والتي يطلق عليها أيضاً" هجرة الكفاءات" ونزيف الأدمغة" هي من أخطر المشاكل التي تهدد الأمن العلمي العربي وخطط التنمية العربية، بالإضافة إلى ما تؤلفه من هدر لشريحة أساسية في المجتمعات العربية وجامعاتها وبالتالي شل حركة التطور العلمي، فخسارة هذه الثروة أو الرأسمال العلمي تتمثل في خيرة أبنائها من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب الكفاءات والمواهب وهجرتهم إلى البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وكندا سعياً وراء العمل والمال أو المزيد من المعرفة أو الحرية الأكاديمية والشخصية أو المناخ العلمي المناسب أو الحفاظ على الكرامة! الأسباب كثيرة والعلة واحدة.

ويؤكد الدكتور حسن صعب وهو من المفكرين اللبنانيين البارزين إن القلق في الأقطار العربية يتزايد من جراء أتساع نزوح الأدمغة الفنية والعلمية ونموها بحيث باتت هذه القضية تشغل بال رجال السياسة وخبراء التخطيط والفكر والعلم، نتيجة الخسارة المتأتية من استنزاف هذا الرأسمال البشري.

إن خطورة ظاهرة هجرة العقول العربية إنها تأتي في مدة يتوسع فيها التعليم في الأقطار العربية كما تتوسع المكتبات ومراكز البحوث ووسائل الاتصالات، وبهذا فإن نزوح الأدمغة من المنطقة العربية لا يمكن أن يقبل بها أي عربي عاقل وحكيم بأي شكل من الأشكال، لأنه يعتبر استنزافاً لأهم ثروة وطنية يمتلكها العرب والتي تمثل مفاتيح الإنماء في شتى ميادينه، بكلام آخر، فأن استثمار مواهب وكفاءات رجال العلم والتقنية هو الرد الوحيد على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمي والتربوي التي تعاني منه البلاد العربية في الوقت الحاضر، ولا يمكن تحقيق أي خطة إنمائية منشودة إلا بتجنيد طاقات العلماء والخبراء والمهنيين.

من ناحية أخرى فإن عدم استخدام أو إساءة استخدام الكفاءات والطاقات المتعلمة أو حتى استخدامها بشكل محدود أو التواني في استخدامها–جميعاً– في الواقع نوع من استنزاف داخلي وتهجير داخلي للأدمغة ويحدث هذا الاستنزاف عندما لا تتواءم القوى العاملة مع احتياجات البلاد الاقتصادية ولا تعتبر هجرة العربي من وطنه إلى قطر عربي آخر هجرة، بل استثمارا وتوظيفاً للطاقة العربية [30].

والأخطر من ذلك إن المنطقة العربية ككل تعد من أكثر مناطق العالم الثالث معاناة لهجرة العقول العلمية والتكنولوجية والكفاءات الفنية، والغريب في الأمر، إن ذلك يأتي في الوقت تمثل فيه البلاد العربية من أكثر المناطق حاجة لهؤلاء من أجل الإنماء الاقتصادي والتطور الاجتماعي، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية وبالتالي من أجل تحسين مستوى المعيشة وتطوير الحياة في المجتمع العربي.

<u>اتجاهات هجرة العقول العربية</u>

بدأت هجرة الكفاءات العربية منذ القرن التاسع عشر وخصوصاً من سوريا ولبنان والجزائر فقد اتجهت الهجرة السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أمريكا

اللاتينية واتجهت من الجزائر إلى فرنسا، وكانت عموماً هجرات محدودة وضيقة، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة إثناء الحرب العالمية الأولى وقد شجع الاستعمار الفرنسي على هجرة الكفاءات الجزائرية إلى فرنسا بالإضافة إلى تهجير مئات الألوف من العمال وكذلك الحال بالنسبة إلى المغرب وتونس، وقد قامت فرنسا بتجنيد عشرات الألوف من رعايا دول المغرب العربي في ساحات القتال ضد دول المحور وكان بينهم عدد كبير من المهنيين المدربين.

إن التطورات المهمة في حركة الهجرة حدثت بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً من بداية الخمسينات وحتى اليوم، وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة في محاولة للتنافس مع بريطانيا على المراكز الإستراتيجية والنفطية في المنطقة العربية بتقديم أعداد كبيرة من الزمالة الدراسية كما قامت باستقطاب أعداد أخرى من الباحثين إلى الجامعات ومراكز البحوث وأسست العديد من مراكز المعلومات والمراكز الثقافية.

وفي الوقت ذاته استضافت فيه الجامعات والمعاهد الأمريكية ومراكز البحوث عشرات الألوف من الطلبة العرب، واتخذت السياسة الأمريكية التوجهات الآتية:

1. تشجيع الطلبة العرب من الذين يدرسون على نفقة دولهم أو نفقتهم الخاصة بالإقامة في الولايات المتحدة عن طريق إصدار تشريعات لتسهيل هذه الإقامة أو ربط بحوث بعضهم بقضايا تخص الولايات المتحدة في العلوم والصناعة والاقتصاد والدراسات وخصوصاً بالنسبة للدراسات العليا.
2. منح الإقامة وتسهيل فرص العمل والحصول على الزمالة الدراسية للطلبة العرب وخصوصاً بالنسبة إلى المتزوجين من أمريكيات.
3. استمرار إقامة علاقات علمية مع الطالب العربي بعد الجامعة الأمريكية أو المعهد وتسهيل هجرة هذه الكفاءات أو بعضها إليها.

4. تسهيل منح ما يسمى(green card) للإقامة في الولايات المتحدة لكل من درس فيها تقريباً مما يسهل عودته إليها ويشجع من حامل البطاقة المذكورة دائماً من التفكير بالعودة.
5. لا تضع الولايات المتحدة أي شروط على أصحاب الكفاءات إليها ما عدا المؤهلات العلمية، وفي ضوء استمرار الحاجة إلى العلماء والأطباء والمهندسين والمهنيين، وقد هاجر قرابة المليون من أصحاب الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة منذ بداية الخمسينات وحتى اليوم [31].

وتحتل الكفاءات العلمية العراقية والمصرية مراكز مرموقة بين المهاجرين من أصحاب الكفاءات في الولايات المتحدة وبريطانيا، وتعج فرنسا بمئات الألوف من أبناء الجاليات الجزائرية والمغربية والتونسية، ويعمل الآلاف منهم أساتذة في الجامعات وأطباء في المستشفيات وباحثين في مراكز البحوث والمعامل والمصارف، وفي فرنسا وحدها أكثر من مليونين من أبناء أقطار المغرب العربي وسوريا ولبنان ومصر، بينهم أكثر من مئة ألف من أصحاب الكفاءات العلمية النادرة، وفي السنوات العشرين الأخيرة توسعت هجرة الكفاءات العربية لتشمل كندا والبرازيل والأرجنتين والأكوادور وفنزويلا وماليزيا وأستراليا ونيوزلندا.

وفي العقود الأخيرة عرفت الهجرات العربية جملة من التحولات الكمية والنوعية، غيّرت في التركيبة الاجتماعية والمهنية للمهاجرين العرب، ولم تخص هذه التحولات بلداً دون سواه أو تياراً دون آخر بل شملت كل بلدان إقامة المهاجرين العرب كما تبينه الإحصاءات الدولية اليوم ويشير التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2008 الصادر عن جامعة الدول العربية ويضم سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية فيما يتعلق بالباحثين من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا حيث يعد هذا

البلد إحدى الوجهات التقليدية للهجرات العربية وخاصة المغاربية والتي شهدت في العقود الأخيرة ارتقاءً وحراكاً اجتماعياً للمهاجرين العرب أو منهم من أصول عربية ترتب عليه تواجد هؤلاء في مختلف الأنشطة العليا من النشاط الاقتصادي لاسيما في المهن العلمية والبحثية.

ولعل أكثر ما يميز الباحثين من أصول عربية هو تواجد عدد كبير منهم في فئة الباحثين من الدرجة الأولى ومديري الأبحاث في الدرجة الثانية ما يؤكد على أن بروز هؤلاء الباحثين من أصول عربية في الوحدات البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا هو أمر حديث النشأة عموماً. ويؤكد التقرير وجود مكثف وقوي للعرب في الاختصاصات التي لها علاقة بالرياضيات والفيزياء وعلم المجرات والكون والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات، أما تواجد الباحثين من أصول عربية في الوحدات البحثية التابعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية فهو يغاير لواقع الوحدات البحثية التابعة لإدارتي الرياضيات والفيزياء والمعلومات وغيره، فهؤلاء الباحثون في المعهد الفرنسي للبحث العلمي لا يكونون فئة وظيفية واجتماعية متجانسة بل يشكلون فئة وظيفة تجمع باحثين ذوي مسارات وظيفية ومهنية متنوعة.

ويوضح التقرير أن حوالي 64٪ من الباحثين الذين يشتركون في أبحاث الوحدات العلمية البحثية التابعة للمركز الوطني الفرنسي ينتمون أصلاً إلى مؤسسات بحثية فرنسية أخرى وخاصة الجامعات ما يعزز تواجد العرب ضمن فئة الباحثين الأساتذة في فرنسا.

واللافت في هذا الإطار أن الباحثين من أصول عربية في غالبيتهم يشتغلون في الميادين العلمية ذات الصلة بالعلوم الدقيقة والتطبيقية إذ تستقطب الإدارات العلمية الخاصة بالرياضيات والفيزياء والمجرات والكون والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات حوالي 74٪ من إجمالي الباحثين من أصول عربية والتي يبلغ

عدد وحداتها البحثية 316 وتستقطب لوحدها 35٪ من إجمالي الباحثين العرب في حين لا تمثل العلوم الإنسانية والاجتماعية والتنمية المستدامة سوى 26٪ من إجمالي الباحثين ما يؤكد على الطلب العام لفئة الباحثين التطبيقيين في فرنسا على غرار باقي الدول الصناعية .

وذكرت معطيات التقرير أن حملة الدكتوراة العرب وخاصة المغاربة في العلوم والفيزياء والرياضيات يمثلون حوالي 48٪ من إجمالي اطروحات الدكتوراه التي قدمت خلال عام1999 في حين تستقطب العلوم الطبية والحيوية 22٪ منها، أما العلوم الاجتماعية فإنها تمثل 28٪ من إجمالي طروحات الطلبة المغاربة.

كما لايقتصر وجود الباحثين من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي على العمل العلمي فقط بل يتجاوز ذلك ليشمل إدارة الوحدات البحثية إذ تسجل الأرقام تواجد 23 باحثاً من أصول عربية على رأس إحدى الوحدات البحثية التابعة للمركز المذكور.

وبينت المعطيات والأرقام على أن بروز الباحثين العرب في المؤسسات البحثية الفرنسية ليس بالأمر الجديد، فالمؤسسات البحثية الفرنسية ترتبط بعلاقات تاريخية مميزة في الجامعات العربية وخاصة المغاربة منها تعود إلى العقد الثاني من القرن الماضي وإن توسعت اليوم كماً ونوعاً وخاصة في المركز الوطني للبحث العلمي الذي يضم اليوم أكثر من 1100 باحث عربي من مختلف الوظائف والتخصصات البحثية العلمية.

وعلى صعيد انعكاسات هجرة الكفاءات العلمية العربية على الدول العربية فقد تبين مما سبق وحسب التقرير أن الباحثين من أصول عربية قد استطاعوا الاندماج في مجالات وتخصصات علمية متنوعة في الخارج ليصبحوا بذلك

جزءاً من السوق الدولية لحركة وهجرة الكفاءات، ويمكن تعميم هذا التواجد على العديد من وجهات المهاجرين العرب على اختلاف جنسياتهم في بداية القرن 21، فقد أصبحت هجرة الباحثين والعلماء العرب واقعاً تشترك فيه العديد من الدول العربية خاصة دول المشرق والمغرب العربي ومصر وإن كان بمستويات مختلفة تبعاً لواقع كل دولة وتطور وانفتاح التعليم لاسيما التعليم العالي منها، إضافة إلى مستويات الدعم الحكومي للبحث العلمي فيها ومكانة وأهمية الدراسة في الخارج في كل دولة وطبيعة أسواق العمل وخاصة مستويات وخاصة مستويات انفتاحها أو انكماشها على بعض التخصصات العلمية.

وأشار التقرير لما يميز الخطاب الرسمي في الدول العربية ، وعلى غرار العديد من الدول السائرة في طريق النمو حول أثر هجرة الكفاءات العلمية على مجتمعاتنا الأصلية، هو قياس مستويات تضرر اقتصاديات هذه الدول من فقدانها لقدراتها العلمية ورأسمالها البشري الذي كلفها ملايين الدولارات من المال العام.

وحسب تقرير لمنظمة العمل العربية بلغ حجم خسارة الدول العربية عام2006 من جراء هجرة كفاءاتها العلمية حوالي 200 مليار دولار وقد كان لهذه المقاربة الاقتصادية رواج وصل إلى مطالبة الدول المستقطبة للكفاءات الأجنبية المنحدرة من الدول النامية بما فيها الدول العربية بضرورة تعويض هذه الدول عن الخسائر المالية الناجمة عن هجرة كفاءاتها أوعدم عودة الطلبة بعد انتهاء دراستهم في الخارج، إضافة لما يعتبره البعض من أن نزيف الكفاءات يلعب دوراً مباشراً في تهميش دور دول الجنوب في العولمة، لأن غياب الكفاءات العلمية عن بلدانها يكون له انعكاسات مباشرة على غياب تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية والحيوية التي تدعم السيادة الوطنية واستقلالية الدولة .

باختصار إن المنطقة العربية بحاجة إلى رؤية واضحة تجاه المهاجرين العرب المقيمين في الخارج تقوم على إشراكهم ، وخاصة الكفاءات العلمية والثقافية في التنمية البشرية التي قوامها العلم والمعرفة في خدمة المجتمع، فالآليات يجب أن تقوم على مبدأ الشراكة لتصبح مشاركة الكفاءات فعالة ودائمة.

أسباب هجرة العقول العربية

تختلف أسباب الهجرة من بلد عربي لآخر ولكنها عموماً تشترك في عوامل الدفع التي تساهم في الهجرة وهي عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية، ومن الواضح إن العوامل وراء الهجرة الثقافية والعلمية كثيرة ومتشابكة ومختلفة ويمكن تصنيف جميع تلك القوى والدوافع إلى العوامل الشخصية الفردية والعوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتربوية والسياسية والعوامل الدولية [32].

وفي دراسة مهمة حول" عوامل الهجرة في الجزائر" وضعتها الدكتورة فاطمة زهرة افريحا من جامعة الجزائر[33] أكدت فيها إن مشكلة هجرة الكفاءات رغم تعدد أشكالها ومظاهرها فإنها تظل مع ذلك ذات جوهر واحد يتلخص في اجتذاب البلدان المتقدمة للكفاءات واحتفاظها بها ولا سيما الكوادر الاقتصادية والعلمية للبلدان النامية، وتشكو الباحثة من النسبة العالية من الخبرات الأجنبية في الجزائر في الوقت ذاته تجري فيه هجرة الكفاءات الجزائرية عالية المستوى إلى فرنسا.

إن عدم استقرار الكفاءات العلمية العالية وعدم اطمئنانها إلى مستقبلها يشكل عاملاً هاماً في هجرتها إلى الخارج، كما إن عجز الكوادر العالية الكفاءة من دخول مراكز المسؤولية أو على الأقل المراكز التي تتلاءم مع مستوى أعدادها يخلق لديها شعور بالكبت سواء في اعتراضها على الأجور وإهمال العمل والمؤسسات التي يعملون فيها وفي هجرة عدد كبير منها في نهاية الأمر إلى الخارج.

وفي مقابل الإغراءات المقدمة لذوي العقول النّيرة من قبل الدول المتقدمة، لا نجد ما يقابل ذلك من ردة فعل من الجانب العربي، فبدلاً من ترغيب هؤلاء وتثبيتهم في أوطانهم من خلال خلق أجواء علمية وفكرية مناسبة لهم لغرض الإبداع ومواصلة العطاء، فإننا نجد في أغلب الدول العربية قد أدارت ظهورها لهؤلاء وبأمثلة لا يمكن ضربها للقياس ولكن الضرورة تدعو لذلك لكي ينتبه المسئولين لهذه الطبقة، إن بعض أساتذة الجامعات يعملون كسواق تكسي في الليل بعد وضع اللثام على وجوههم لكي لا يتعرف عليهم طلابهم ، هذا المثال سقناه هنا ليكن كافيا ووافيا لما يجري في بلداننا العربية ونحن ننشد اللحاق بدول العالم المتقدم، والبعض الآخر ابتاع مكتبته الخاصة لكي يوفر لقمة العيش لأطفاله، ونعتقد إن هذا وحده يكفي لدفع أصحاب العقول لترك البلاد والأحبة والأهل للعيش في المهجر.

8-الحرية الأكاديمية

تعني الحرية في ابسط تعريفاتها"انعدام القيود أو رفع القيود أو هي التحرر من القيود "وهي تعني أيضا "القدرة على النمو والتطور نحو الأفضل " وسلخ القيود المانعة من هذا النمو والتطور .

إما الحرية الأكاديمية فتعد مكونا وحافزا على العمل الإبداعي سواء اتخذ هذا العمل شكل اللغة في المقال والشعر والقصة والرواية والمسرحية والنقد ،أو شكل الفنون التشكيلية في الرسم والتصوير والنحت ،وهي كذلك شرط جوهري للإبداع في الإعمال الفكرية التي تعالج قضايا التاريخ والسياسة والمجتمع والعقائد وسائر العلوم الصرفة. وهي تعني في إحدى مفرداتها أيضا قيام التعليم على مناهج وأساليب تختلف كليا عن أساليب نزعة التلقي والتلقين والخضوع التي لا تسمح بالحوار الحر والتعليم الاستكشافي النشيط .انها بخلاف ذلك تسمح بفتح الباب لحرية التفكير والنقد ،وطرق باب الرأي الأخر ،والاطلاع على الفكر الموافق والمحايد والمغاير .بكلمة أخرى أن الحرية الأكاديمية تقوم

علـى ضـرورة إلغـاء الوصـاية السياسـية والأبويـة البطريركيـة عـن المجتمـع الأكاديمي،واحترام النظم السياسية باحترام الجامعة والمجتمع العلمي.

لقد تمكنت الدول الغربية بعد قرون طويلة من الكفاح من اجل الحرية الأكاديمية من توطيدها في مؤسساتها العلمية العالية ،رغم ذلك ،فالكفاح والنضال من اجل صيانتها وحمايتها لا يزالان مستمرين .وتعتبر الحرية الأكاديمية في الجامعات الغربية حق من حقوق الإنسان في السعي لطلب المعرفة واثبات الحقيقة .أما في جامعاتنا العربية فان هدر الحرية الأكاديمية يتمثل في الإقصاء والتهميش والتهجير ،ومعاناة على صعيد البحث العلمي وبراءات الاختراع وكذلك في حرية الرأي والتعبير الفكري ،ويندرج الحال على صعيد المال والتمويل وعلى الرغم من أن الجامعة تتمتع بحرمة خاصة ومكانة عليا وقداسة نابعة من قداسة العلم ومكانته الجليلة ،إلا أن هذه السمات أخذت تتداعى منذ زمن على النطاق العربي،إذ تحولت بعض الجامعات وبفعل الادلجة السياسية والتمترس السياسي إلى أشبه ما تكون بالمنابر السياسية ،فضلا عما يعانيه الأساتذة من تهديد ووعيد.

تجدر الإشارة إلى أن عدد العلماء والأكاديميين العراقيين الذين تم اغتيالهم في ظروف غامضة بحسب صحيفة دار السلام البغدادية الصادرة في 2005/11/24 وصل إلى سبعين أستاذا منذ التاسع من نيسان عام 2003.إما صحيفة الاندبندنت Independent فتقول أن العدد بلغ أكثر من 200 عالم وأستاذ جامعي

ولا ريب أن هذا الوضع السائد في العراق ينعكس بلا ادني شك على حرية الأستاذ الأكاديمية كما انه يكبل تفكيره العلمي ويحد إن لم يوقف من إبداعه وإنتاجيته على صعيد البحث العلمي ، الذي يعد رمز تقدم الأمم والدول المتطورة في العالم .ويوضح الجدول (13) عن مدى تراجع

المؤسسات العلمية العربية مقارنة بما وصلت اليه قريناتها في الدول المتقدمة .

جدول 13: مراتب الدول العربية مقارنة ببعض الدول وفق الإبداع والتقدم العلمي

الدولة	المرتبة وفقا لمؤشر التكنولوجيا	المرتبة وفقا لمكونات مؤشر التكنولوجيا		
		مؤشر الابتكار	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر نقل التكنولوجيا
الاردن	48	47	46	28
تونس	57	50	59	31
مصر	68	39	69	44
المغرب	71	71	71	40
الجزائر	96	74	91	76
ماليزيا	9	6	21	-
اسرائيل	20	41	22	1

المصدر :نبيل علي ونادية حجازي ،الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة ، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،آب /أغسطس 2005،سلسلة عالم المعرفة رقم 318 ،ص413.

وتأسيسا على ذلك ،ضرورة أن يتم إصلاح التعليم العربي من بداية استقلالية الجامعة التامة وان تتوفر لها حرية البحث العلمي والأكاديمي ،وتحررها من قيود البيروباثولجية التي تحد من حرية الحركة ،وتقتل ديناميكية النظام التعليمي ،والبيروباثولوجية هي أسوا أنواع البيروقراطية ،وهي عندما تصل البيروقراطية إلى مرحلة كونها غاية بحد ذاتها ،لا وسيلة إلى غاية معينة .وهذا للأسف هو السائد في اغلب جامعاتنا العربية ،وخلاصة القول فان كلا من استقلالية الجامعة والحرية الأكاديمية يمثل العقبات التي تعترض مسيرة التغير الجذري للتعليم العالي في الوطن العربي.

خامسا: . أسباب التخلف العلمي العربي

مما لا شك فيه إن للفكر دور مهم في تقدم المجتمع وفي مواجهة تحدياته، وللفكر في المجتمع الدور" نفسه الذي أدته زرقاء اليمامة" في التراث العربي القديم، إذ حذرت مما كان الناس يغفلون عنه، والتعليم هنا يقع في موقع القلب من الفكر، فلا بد من موقف مراجعة لفكرة الهوية الوطنية فيه. وموضوع مواجهة التعليم لمحاولات الغزو الفكري يعد موضوعا ذا أهمية خاصة، فقد بدأ الناصر صلاح الدين مواجهته للصليبين بفتح المدارس في مصر والشام، وعلى اثر تلك المدارس جاءت الصحوة التي مهدت لجلاء الصليبين عن الوطن العربي.

من هذا المنطلق الفكري التاريخي نطرق باب التخلف العلمي العربي للتعرف على أسبابه الحقيقية. هنا يشير عبد العظيم أنيس في افتتاحية ندوة[34] (التعليم وتحديات الهوية الوطنية) إلى قضية تدهور أحوال التعليم في مصر ورأى إن هناك سببين لهذا التدهور: **أولاهما**؛ إن قضية التعليم غير مقطوعة الصلة بقضية الانفتاح وما يصحبها من تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية، والتعليم الأجنبي، والجامعات الخاصة، والتسرب من التعليم الابتدائي، وخروج

الفقراء من التلاميذ إلى العمل في سن مبكرة، ولا شك من إن الدافع في كل ذلك ظروف اجتماعية واقتصادية، **والسبب الثاني**، إن إصلاح التعليم في مصر بحاجة إلى جيش مؤمن بإصلاح التعليم من المدرسين والمفتشين والموجهين، وهذا ما لم يتحقق على الإطلاق، لان جهاز التعليم في مصر جهاز متخلف فكريا وبالتالي لا يستطيع وزير التعليم إصلاح التعليم معتمدا على مثل هذا الجهاز، وهذا الكلام ينطبق تماما على اغلب البلدان العربية في إن المشكلة الرئيسة هي فكرية وثقافية ومجتمعية إضافة إلى إنها مسؤولية الدولة أولا وأخيرا، لان بيدها زمام المبادرة لمعالجة مواطن الخلل التي آلت إليه عملية التعليم في الأقطار العربية.

ويرى أنيس إن هناك ثلاثة معايير يمكن بها الحكم على ما إذا كان التعليم يتقدم أم يتخلف : وأول هذه المعايير هو ديمقراطية التعليم، بمعنى اتساع قاعدته الاجتماعية لتشمل الفقراء، ويشير آخر تقارير منظمة اليونيسيف إلى إن عمالة الأطفال من سن ست سنوات إلى اثنتي عشرة سنة تبلغ(1.6) مليون طفل، الأمر الذي يعكس درجة تدهور فكرة ديمقراطية التعليم وتوفيره للفقراء من أبناء هذا الوطن، ولا شك في إن التعليم الآن هو تعليم طبقي، فهناك تعليم أجنبي، وتعليم للفقراء، وتعليم للأغنياء، مما يؤثر في فكرة الهوية الوطنية من الأساس.

أما المعيار الثاني للحكم على كفاءة التعليم فهو تحديث التعليم، أي تقدم وسيادة العقل في المعرفة والشرح والفهم، وان نكون على صلة بمجريات ما يحدث في العالم في التعليم في المدة الأخيرة. وعلى الرغم من زيادة المصروفات الدراسية من ناحية، ووجود عدد من الأجهزة عالية التقنية في الكثير من المدارس والجامعات، إلا أن الفكر السلفي والخرافي والرجعي ما زال مسيطرا على مجمل العملية التعليمية.

أما المعيار الثالث فهو معيار الهوية الوطنية، فما لم يتم الحفاظ على الهوية الوطنية والوحدة الوطنية، فأن التعليم يكون قد فشل في إحدى مهماته

الأساسية، والمتأمل في أحوال التعليم في مصر يلاحظ ذلك الانقسام الواضح منذ المدرسة الابتدائية بين تعليم ديني ومدني وأجنبي، والأصح أن يتم توحيد التعليم تماما في المرحلة الأولى، ويتم التفرغ بعد ذلك إلى أنواع متباينة من التعليم وهو ما تحرص عليه جميع دول العالم. ونحن اليوم في اشد الحاجة إلى تأكيد هويتنا الوطنية في ظل الظروف السيئة التي تحيط ببلداننا ومنها ظروف المواجهة بيننا وبين أعداء الأمة وهم كثيرون.

حقيقة إن التعليم هو مشكلة وهو الحل في الوقت نفسه فمشاكل المجتمع تنعكس على التعليم، ومن المفارقات إننا كثيرا ما نتناول دور التعليم في المشكلات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه فنادراً ما نتحدث عن دور المجتمع في التعليم أو ماذا يقدم المجتمع لتطوير التعليم، إن العلة الحقيقية لمشكلات التعليم إنها متفرعة ومتشابكة لكن أساسها التخلف الفكري للمجتمع، لان الأسرة تعد اللّبنة الأولى وهي الأساس التي ينطلق منها التلميذ، ومنها يتم الحكم عليه، فأما أن يكون تلميذا ملتزما مسايرا للعلوم والمعارف وكيفية اكتسابها وتعلمها وتوظيفها، وأما أن يكون عكس ذلك، وحتى في المراحل اللاحقة لمرحلة الابتدائية يبقى للأسرة والمجتمع الدور الريادي في دعم وتثبيت الطالب في دوامه واستمراره وتهذيبه وترغيبه في العلم والتعلم.

لم يعد لدينا الوقت ولا المناهج البيداغوجية(التربوية) اللازمة لهضم وإدماج مراحل السبق العلمي والتكنولوجي، ومن ثم اتساع الفجوة بين التقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيق نتائج هذا التقدم بشكل توافقي اجتماعيا وثقافيا، جزء كبير من هذه الفجوة نابع من وتيرة التغيير العلمي والتكنولوجي بالنسبة لفتور المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مواجهة مثل هذا التطور.

فكيف يمكننا أن نقتحم القرن الحادي والعشرين بفلسفة سياسية ترجع للقرن الثامن عشر ومؤسسات سياسية ترجع للقرن التاسع عشر، من ضمنها الدولة– الوطن وأسطورة السيادة، ونسق للقرار قد يبدو ديمقراطياً ولكنه صمم لعالم لم

يعد موجوداً إلا في كراسات القانون الدستوري والقانون الدولي، هذا دون الكلام عن ميثاق الأمم المتحدة [35].

تلك هي الأسباب لتخلف بنياننا وأنساقنا العقلية، ولعجزنا عن مواجهة التحديات التي تقابلنا منذ عقدين من الزمن والتي تزداد خطورة شيئاً فشيئاً.

نحن اليوم بحاجة ماسة إلى تغيير جذري لكل البنى والأنساق والقيم، تغيير ليس لمحتوى قيمنا ومفاهيمنا وإنما التغيير الذي يتلاءم وينسجم مع حجم ونوع التحديات، وقد يكون التغير ذاته هو لثبات المبادئ والقيم والأخلاق العربية وترسيخها في نفوسنا، وان استلهامنا لأخلاقنا بشكل صحيح يعد تغيير جوهرياً في المواقف، وثباتنا على قيمنا والدفاع عنها يمثل قمة التغير بعد أن فسّخنا ودمرنا هذه القيم الأصلية والأخلاق الخالدة. إذن نحن أمام مشاكل قيم ثقافية أكثر ما هي مشاكل اقتصاد، فكيف يمكننا الوصول لتنمية دائمة دون إجماع حول الحد الأدنى من المعايير والقواعد؟

فلعلها إحدى الأزمات الكبرى للعلم و التكنولوجيا والثقافة:**أزمة مقاصد، أزمة قيم، أزمة معايير، أزمة قوانين**، إنها أزمة لا العلم ولا التكنولوجيا، لكنها تعزز الظلم داخل الدول وفيما بينها، والمؤدي إلى تهميش أغلبية كبيرة من الناس داخل الفجوة بين الشمال و الجنوب، ذلك الجنوب الذي لا يمثل سوى أقل من (15%) من الأنشطة العلمية في العالم و(5%) فقط من نفقات البحث و التطوير [36].

والإشكالية الجديدة المطروحة في وجه العلم، وفي وجه الثقافة أيضاً، هي النظر في كيفية استعمال معارفنا المكتسبة لتأهيل البشر لمحاربة الفقر، والبؤس، والظلم الاجتماعي، والتهميش، وكراهية الكرامة والحقوق الإنسانية، والاستعمال المفرط للطبيعة ومواردها المحدودة.

إن أسباب تخلفنا العلمي المعاصر شغلت المفكرون العرب كثيراً بالكتابة عنها وتحليلها ودارت تحليلاتهم حول الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وفيما يأتي الكشف على جوانب منها:

1. الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أوعز الباحثين والمفكرين هذه الأسباب إلى عوامل خارجية فعلت فعلها الذي دبّرته سلفاً الدول الاستعمارية الغربية، وعوامل داخلية ساعدت على ترسيخ هذا التخلف الذي يتصورون انه فرض علينا فرضاً.

أما العامل الخارجي فقد أدى الاستعمار الغربي إلى تمزيق الوطن العربي وإضعاف مقدراته الذاتية، وربط هذه المقدرات وتلك الإمكانيات بعجلة التقدم الغربي لخدمة أهدافه التوسعية الاحتكارية، وبدا هذا واضحاً بعدما حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي الذي كان استقلالاً نسبياً لكنها لم تحصل مطلقا على الاستقلال الاقتصادي، فضلا عما غرسه الاستعمار الغربي من قيم وعادات غربية في المجتمعات العربية، الأمر الذي سّهل التبعية العربية لكل ما هو غربي، ورسخ في الذهنية العربية مسألة التفوق الغربي الذي لا يمكن اللحاق به أو التفوق عليه.

إن فعل العامل الخارجي ما كان له أن ينجح بالطبع لو توفرت عناصر المقاومة الداخلية الواقعية والايجابية في أن تفعل فعلها في الحفاظ على الهوية العلمية والثقافية، وتنصر عوامل التقدم على عوامل التخلف والضعف.

أما العوامل الداخلية التي ساهمت في ترسيخ التخلف العلمي ذلك الاستبداد السياسي الذي يعانيه الإنسان العربي المعاصر، إن نظرة بسيطة إلى المجتمعات العربية المعاصرة تؤكد إن المناخ السياسي والاجتماعي والتقدير الأدبي والمادي للعلماء لا يزالان بعيدان عن توفير البيئة الملائمة للإبداع العلمي والتفوق التقني.

إن ما خلفته السياسات الحكومية العربية التي تصورت إمكانية التغلب على مشكلة التخلف العلمي والتقني عن طريق استيرادها من الغرب عبر قناتين: أولاهما اللجوء إلى الاستشارات العلمية الغربية للمساعدة في إقامة المشروعات الإنمائية، زراعية كانت أم صناعية، وثانيهما؛ إرسال طلابها من المتفوقين في بعثات خارجية إلى الجامعات الغربية.

فماذا كانت نتيجة هذه السياسات؟

كان أمل الحكومات العربية إن تحقق من خلالها تقدماً تقنيا سريعاً على أساس إن هاتين القناتين ستولدان احتكاكاً مباشراً بين علماء الغرب وعلماء العرب، ومن شأن هذا الاحتكاك أن يكسب العلماء العرب الخبرة اللازمة لتحقيق التقدم المنشود، لكن الحقيقة إن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن، حيث أدت هذه السياسة –على الرغم من ضرورتها الموضوعية– وبعد مرور عقود على إتّباعها، إلى تكريس التخلف وترسخ أسبابه في البيئة المحلية العربية!

ففي ما يتعلق باستقدام الخبراء والشركات الأجنبية لتقديم الاستشارات والقيام ببعض المشروعات لصالح المؤسسات العربية، حكومية كانت أم تابعة للقطاع الخاص، فقد أدى ذلك إلى هدر الكثير من الأموال العربية التي كانت من الممكن استثمارها بطريقة أفضل، إن المنطقة العربية تمثل أهم سوق أجنبية للمكاتب الاستشارية في الولايات المتحدة، إذ تشمل(35%) من صادرات الخدمات الاستشارية في مجال الإنشاءات وأعمال الهندسة المدنية، كما تحتل المنطقة العربية مرتبة متقدمة بالنسبة إلى الخدمات الاستشارية اليابانية،حيث توجه إليها نحو ثلث الصادرات اليابانية من الخدمات الاستشارية الهندسية [37]

.

وفي هذا الصدد أجدني مدفوعاً إلى القول بأن هدر الأموال العربية في جلب هذه الاستشارات الأجنبية إنما هو خيانة قومية بكل المقاييس، خصوصاً إذا ما وضعنا في الاعتبار إن هذه الاستشارات لا تؤدي غالباً المطلوب منها تماماً، فالمقاييس التي تبنى عليها هذه الاستشارات إنما هي معايير لا تصلح إلا للتطبيق في البلدان التي أنجبتها!

إن الأجدر بنا، في هذا المجال، إن نخصص الجزء الأكبر من الأموال التي تنفق على هذه الاستشارات الأجنبية للإنفاق على المؤسسات العلمية ومراكز البحث العلمي العربية لتتمكن من تطوير ذاتها وتحديث قدراتها لخدمة

الاقتصاد العربي، الأمر الذي سيؤدي شيئاً فشيئاً إلى تقليص الاعتماد على الشركات والمستشارين الأجانب في كل المجالات، ثم إلى التخلي عنها نهائياً.
أما في ما يتعلق بمسألة البعثات الخارجية، إذ إنه على الرغم من أهميتها في الوقت الحالي،خصوصاً إن معظم الدول العربية لا تزال تعاني النقص الشديد في الخبرات العلمية القادرة على العطاء العلمي والثقافي، إلا إنها ذات جوانب سلبية عديدة ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار، من هذه الجوانب ما يرتبط بعدم الاهتمام بتوفير وسائل البحث العلمي من الأجهزة والمعدات المتطورة، والخدمات المكتبية والكوادر الفنية المساعدة..الخ؛ يؤدي إلى هجرة إعداد كبيرة من العلماء العرب الذين نرسلهم إلى الخارج ليتعلموا ولينقلوا إلينا ما تعلموه فإذا بهم يستقرون في الخارج ويعملون في الدول والمراكز البحثية التي تعلموا فيها، وذلك لإحساسهم بأن ما تعلموه لن يجدوا السبيل إلى تطبيقه والاستفادة منه في بلدانهم، فضلاً عن الإهمال وعدم التقدير الذي يتوقعون إنهم سيلاقونه إذا عادوا إلى أوطانهم.

2-الأسباب الفكرية للتخلف العلمي

هناك ثلاثة اتجاهات فكرية في هذا الإطار؛ الأول يتمثل في موقف التلفيقيين العرب من مشكلة"الأصالة والمعاصرة" حيث وقفوا موقفاً وسطاً بين الاتجاه الفلسفي الذي رفض الأخذ بمنجزات الحضارة التقنية الغربية بدعوى الاستقلال والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية. أما الاتجاه الثاني يتمثل بالاتجاه التقدمي أو العلماني الداعي إلى الأخذ بكل المنجزات العلمية والتقنية الغربية، بحجة إن دخول الحياة المعاصرة والمشاركة في العصر لا تكون إلا من باب العلم والتقنية الغربيين. وكان الاتجاه الثالث المترتب على هذين الاتجاهين" المتطرفين" هو موقف هؤلاء التوفيقيين-التلفيقيين الذين حاولوا الجمع بين الاتجاهين السابقين على أساس إنه من الممكن الحفاظ على هويتنا واستقلالنا

الحضـاري والفكـري، وفـي الوقـت ذاتـه الأخـذ بكـل منتجـات العلـم والتقانـة المعاصرين.

إن الحقيقة الواضحة للعيان إن هذا الصراع بين تلك الاتجاهات الثلاثة في الفكر العربي المعاصر وما نجم عنه من سيادة للاتجاه الثالث، وهو الاتجاه التو فيقي–التلفيقي نتيجة الترويج له بحجة إنه الاتجاه الوسط، والإسلام دين الوسط، وإنه الحل الضروري لمواجهة التقدم الغربي بالأخذ عنه من دون أن نفقد ذاتنا وأصالتنا، الحقيقة إن هذا التوجه خلق اضطراباً قويا في العقلية العربية، فبدلاً من إن نحل المشكلة ونتقدم عن طريق تجاوز الصراع بين الانغلاق بقصد الحفاظ على الهوية وبين التغريب والاستلاب والتبعية المطلقة، تعمقت المشكلة أكثر وأكثر، إن ما حدث هو إن العرب أقتصر دورهم ليدخلوا عصر العلم والتقانة على استيرادهما من دون أن يحرصوا على المشاركة في أنتاجهما، ومن ثم فقد أدت هذه" التكنولوجيا المتطورة " التي استجلبت من الغرب إلى مزيد من الاضطراب في الذهنية العربية العامة، وخصوصاً في أوساط الفئات الوسطى، أما هذا الاضطراب فقد تجلى بنشوء نمط جديد من الشخصية الإنسانية تتحدد ملامحه الأساسية في أنه هجين، و" الهجانة" هنا تقوم على غياب وحدة الشخصية المعنية، أي على العجز عن امتلاك تلك التكنولوجيا بعمق وعن وضعها في سياق اجتماعي وسيكولوجي متماسك" [38]

.

إن الشخصية العربية المعاصرة التي تعاني من الاضطراب تفسخت ما بين الانبهار باقتناء هذه الأدوات والأجهزة المتطورة، وبين عدم قدرتها على امتلاكها واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يعني معرفة كوامنها وكيفية التعامل معها باقتدار وتمكن. إن هذا التفسخ إنما يرجع في الواقع إلى إن استيراد هذه التقنية قد تم بعيداً عما كان ينبغي أن يوازيه على الصعيد الاجتماعي والسياسي والتنظيمي والنفسي من تقدم يّمكن هؤلاء الأفراد من امتلاك ناحية هذه الأجهزة التقنية المتقدمة.

وإذا ما تركنا التنظير الفكري وانتقلنا إلى استكشاف واقع العلم والتقنية في الوطن العربي من خلال اللجنة التي شكلها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لوضع إستراتيجية لتطوير العلوم في الوطن العربي، ولخصت هذه اللجنة الواقع العلمي العربي بالآتي" إن البلدان العربية لم تضع منذ البدء سياسات علمية وتربوية واضحة وشاملة، وإن الموارد التي تخصصها هذه البلدان لأنشطة العلوم لا تزال محدودة نسبياً من حيث الكم(مستوى الإنفاق) ومن حيث النوع (مستوى التأهيل والتنظيم)، وإن أنشطة العلم العربية نشأت وتوسعت تحت ضغط الطلب الاجتماعي والمحاكاة السطحية لأنشطة العلم في البلدان المتقدمة، ولكنها لم تتطور مع تطورات هذه الأخيرة، وإن إقامة أهم المشاريع الإنمائية تعتمد على التقانات المستوردة، وتتم إلى حد كبير بمعزل عن منظومات العلوم والتقنية العربية، الأمر الذي يفقد هذه الأخيرة عناصر أساسية ضرورية لتقدمها، وإن البيئة المحيطة، الاقتصادية منها والاجتماعية، ما زالت منخفضة المستوى علمياً وتقنيا واقتصاديا وبالتالي فهي غير قادرة على التفاعل الشديد مع العلوم والتقنية،كما إن ارتباط أنشطة العلم والتقنية العربية بالحاجات الاقتصادية الفعلية ولاسيما بالصناعة ضعيف وما يزال [39].

على أية حال، فإن إدراكنا الأسباب الحقيقية للتخلف العلمي، وإدراكنا مدى ما نعيشه من تناقضات تتراوح بين الإحساس بالاغتراب أمام المنتج العلمي الحديث، والشعور بالإحباط إزاء إمكانية امتلاكه، يعني إننا نعيش المشكلات الأساسية التي يلزم علينا مواجهتها، إن مواجهة هذه المشكلات لن تكون إلا بالإصرار على امتلاك وتوفير كل الشروط الموضوعية اللازمة لهذه المواجهة، سواء كانت فكرية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية في الوقت ذاته.

وبهذا الصدد فان هناك ثلاث متطلبات رئيسة للخروج من مأزق التردي العلمي والفكري في جامعاتنا هي[40]:

1- تحقيق الاستقلالية الكاملة للجامعات العربية ومنحها الحرية الأكاديمية وشخصيتها المتميزة وقرارها الإداري والعلمي .

2- التأكيد علة نوعية التعليم من حيث المستوى العلمي للطالب وقدرته على التفاعل الخلاق مع المعرفة ،ونقله نقلة نوعية من أجواء الصف الرتيب والتعليم التلقيني ،ونظام التقييم العقابي إلى أجواء علمية منفتحة تتيح له الإسهام الفاعل في تحريك عملية التعليم.

3- ربط الجامعة بالمجتمع ،وإتاحة السبيل إمام الجامعة لكي تنهض بدورها في مجال تحريك آليات المجتمع الجامدة في الثقافة والإلهام والثراء المعرفي وبناء القدرة الذاتية المجتمعية في النهوض الحضاري .

4- تحلل جامعاتنا من تبعيتها العلمية والوظيفية للجامعات الأجنبية ،فالجامعات العربية تمثل اليوم امتدادا للتقاليد الجامعية الأوروبية والأمريكية ،وهي بذلك منقطعة الصلة بالتقاليد العربية والإسلامية ،وما لذلك من آثار مدمرة للحضارة العربية والإسلامية وأصالتها[41]

5- تكريس وترسيخ مسالة تعليم حقوق الإنسان باعتبارها غاية في الأهمية وعلى إن يتم تعليم مادة حقوق الإنسان بشكل تدريجي ابتداء من المراحل التعليمية الأولية وصولا إلى الجامعات .إذ إن جل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تربط بين التعليم وحقوق الإنسان ،ويلاحظ ذلك في المادة (26) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان[42].

6- التخلص تماما من ظاهرة التسييس للمؤسسات التربوية والتعليمية ،إذ تعد هذه الظاهرة من أكثر عوامل تعويق التربية العربية المعاصرة ،وهذا التأسيس هو ظاهرة ماضوية

من خلال تحكم الماضي بالحاضر ،وبالتالي اغتيلت النفوس والعقول وما يتبعها من أفكار واتجاهات تعيق الفكر التربوي للتربويين أنفسهم.

مصادر ومراجع الفصل الثاني

[1] إن الإسلام قد نظر إلى العلم على إنه نعمة إلهية كبرى، ونجد في القرآن الكريم الآيات الكثيرة التي تحض وتحفز المسلم على طلب العلم مثل قوله تعالى:" علم الإنسان ما لم يعلم" (العلق، الآية 5) "وقل ربي زدني علماً" (طه، الآية 112) .كما نجد في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ما يعضد ذلك

ويؤكده حيث حث المسلم على طلب العلم من دون السؤال عن مصدرة، ومهما كانت المشقة التي تعانيها في طلبه:" أطلبوا العلم ولو في الصين" واطلبوا العلم من المهد إلى اللحد."

والطريف إن الإسلام في مصدريه الرئيسين: القرآن والسنة، قد ربط بين العلم النظري والعلم النافع بمقتضى هذا العلم، وهو ما نسميه بالمصطلح الحديث" التكنولوجيا" فالمسلم يدعو ربه دائماً بقوله:" اللهم علمنا ما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا وزدنا علماً" استناداً إلى قوله تعالى:" إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً" (الكهف، الآية 30) وإلى قول رسوله الكريم: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

وفي كل ذلك إشارات واضحة إلى ضرورة الاهتمام بالعلم وطلبه، وإلى ضرورة الربط بين هذا العلم وبين العمل النافع المتقن لتعم الفائدة للجميع.

(2) أحمد زويل، عصر العلم، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، 1995.

(3) أنظر: عبد الحليم منتصر، محاضرات في تاريخ العلوم عند العرب، القاهرة، مطابع سجل العرب، (د.ت). قدري حافظ طوقان، العلوم عند العرب، سلسلة الألف كتاب، القاهرة، مطابع سجل العرب(د.ت). مصطفى نظيف، الحسن بن الهيثم بحوثه وكشوفه البصرية، الجزء الثاني، القاهرة، مطبعة نوري،1942.

(4) محمد حمدي النشار، الإدارة الجامعية، التطوير والتوقعات، إتحاد الجامعات العربية،الأمانة العامة، مطابع الإعلانات الشرقية، جمهورية مصر العربية، 1976 ص211-221

(5) Richard, p.Dober, campus planning, u, s.A, 1963,p 286

.

(6) Michael-cassidg and Kenneth cloxton,The university in community G.A.P, july 1981,p.48.

(7) Unesco ,A Theoretical Basis for university planning,Report No.1, 135p, 1975,p.28.

(8) محمد حمدي النشار، مصدر سابق، ص356.

(9) El-Nashar,mohammed,H. lmplication of the new international order, A connection of papers E dited by Bikas, c sanyal, 1982,p.230.

(10) Bullo ck, Nicholas and Dickons, peter, cond use and Bulit from smdies, Report No.1. university of compridge school of Arehitecture. A Theoretical for university planning, second impression, April, 1964, p. 20-22

(11) فهمي شاهين، المعايير والدلائل التصميمية للبناية الأكاديمية، تقرير كلية التربية في الجامعة المستنصرية، آذار،1986، مكتب الاستشارات الهندسية والمعمارية في كلية الهندسة، جامعة بغداد،ص6.

(12) محمد النشار، مصدر سابق،ص113.

(13) خالدة رشيد السعد ون، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الجامعية في مدينة بغداد الكبرى، أطروحة دكتوراه غير منشورة،1999،ص217.

(14) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المؤتمر الثالث للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بغداد،22–25 تشرين أول 1985.

(15) صباح الناصري وعواطف برهوم، تحليل وتطور واقع الجامعة التكنولوجية، تقرير العام الدراسي 80–1981،ص10.

(16) إتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة، التعليم العالي في سويسرا، سلسلة دراسات في التعليم العالي(3)، ترجمة عمر الشيخ، عمان، منشورات الأمانة العامة،(د.ت.) ص13.

(17) عبد الله بوبطانه، الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية، الكويت، مجلة عالم الفكر، مج19، العدد12، أيلول 1988،ص95-97.

(18) Michael Brawee(ed), university planning and Design, Newyork, 1970,p.98- 102.

(19) داخل حسن حرير، الدراسات العليا وآفاقها المستقبلية في الجامعة العراقية، عمان، مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد129،1994، ص140-142.

(20) عبد الرحمن عدس، إعداد عضو هيئة التدريس في الجامعة العربية، بغداد، ندوة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العربي، 1985، ص77.

(21) مفيد الزيدي، الرقابة والحرية الأكاديمية في الجامعات العربية في الألفية الثالثة، مجلة شؤون عربية، العدد 124، شتاء2005،ص94-96.

(22) حامد عمار، العرب وجامعاتهم رؤية مستقبلية، مجلة العربي، العدد551، أكتوبر 2004،ص20.

(23) مفيد الزيدي، مصدر سابق،س102.

(24) أنطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، ط64،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984،ص111.

(25) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت،1993،ص114.

(26) منذر الشاوي، كتابات جامعية، بغداد، دار الحكمة،1996،ص49-61.

(27) أمين سعد أبو ليل، الحاجة إلى أعضاء هيئة تدريس في الجامعات العربية حتى عام 2000 عمان، مجلة إتحاد الجامعات العربية، ع1992،28،ص3.

(28) هشام البعاج، الحرية الأكاديمية وحقوق الإنسان-نعم لسلطان العقل لا للإرهاب، جريدة حقوق الإنسان، حزيران/يونيو 1995،ص3.

[29] محمود علي الداود. مشكلة هجرة العقول العربية وإبعادها، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد3، حزيران/يونيو 1997،ص47.

[30] الياس زين، أخطار نزيف الأدمغة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 1958،9، ص1.

[31] محمود علي الداود، مصدر سابق، ص53.

[32] الياس زين،مصدر سابق، س86.

[33] فاطمة زهرة افريحا، عوا مل الهجرة من الجزائر، دراسة قدمت إلى ندوة هجرة الكفاءات العربية، التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا"الاكوا" في بيروت خلال الفترة 4-8 شباط/ فبراير،1986، مجلة المستقبل العربي، العدد15، أيار مايو، ص33-41.

[34] كمال حامد مغيث ندوة" التعليم وتحديات الهوية الوطنية" التي انعقدت في القاهرة للفترة 8-9 كانون الثاني/ يناير 1997، المستقبل العربي، العدد218، ص166.

[35] المهدي المنجرة، الالتحام بين العلم والثقافة مفتاح القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 136،حزيران1990، ص18.

[36] STI Review(OECD).(fall1986).

[37] لجنة إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، التقرير العام والإستراتيجيات الفرعية، سلسلة وثائق إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989،ص129-130.

[38] طيب تيرني، في السجال الفكري الراهن، بيروت، دار الفكر الجديد، 1989،ص90.

[39] لجنة إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص133.

(40)علي فخرو ،متطلبات تطوير التعليم العالي ،المستقبل العربي/العدد 237،تشرين الثاني /نوفمبر 1998،ص81.

(41)محمد السيد سليم،الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية،المستقبل العربي،العدد 40،حزيران /يونيو 1982،ص93-94.

(42)علي كريمي ،الجامعات العربية وتدريس حقوق الإنسان ،المستقبل العربي،العدد 210،آب/أغسطس1999،ص30.

الفصل الثالث

الدراسات العليا والبحث العلمي

الدراسات العليا والبحث العلمي

أولاً:. الدراسات العليا

تعتبر الدراسات العليا في الجامعات العربية حديثة العهد إذا ما قورنت بالدراسات العليا في جامعات البلدان المتقدمة سواءً أكانت في أوربا أم الولايات المتحدة أم اليابان، ومهما حاولت الجامعات العربية اختصار الفجوة بينها وبين هذه الجامعات فانها لا تستطيع تحقيق ذلك في وقت قريب وبخاصة إذا لم يتم التنسيق اللازم فيما بين الجامعات العربية بشكل جيد، وحتى إذا تم التنسيق فيما بين الجامعات العربية فإنها ستبقى متأخرة إلى حين عن اللحاق بجامعات البلدان المتقدمة في أغلب حقول الدراسات العليا، ويمكن أن نستثني من تلك الحقول بعض الدراسات العليا المتعلقة باللغة العربية والشريعة الأسلامية والحضارة العربية الإسلامية وبدراسة بعض النواحي الجغرافية والاقتصادية والزراعية والصحية الخاصة بالبيئة المحلية أو الإقليمية أو العربية.

وبهذا الصدد أشارت لجنة وضع استراتيجية تطوير التربية في البلدان العربية إلى أهمية الدراسات العليا فذكرت" إن مستقبل الأمة العربية في المدى القريب والبعيد على السواء يتوقف على هذا التعليم باعتباره السبيل إلى إعداد القوى البشرية المخصصة ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج وأداة تجديد الثقافة" [1].

إن التكامل المعرفي العربي فيما بين الأقطار العربية ذا شأن كبير فيما لو طبق لأنه يوفر للجامعات العربية ما يسمى بالتراكم المعرفي وتبادل الخبرات وتوحيد التوجهات العلمية، وبالتالي تكوين كتلة معرفية عربية من الممكن أن يكون لها مكان في الوسط العلمي العالمي.

ولا يزال الجدل حول فاعلية تطوير مؤسسات عربية مشتركة للدراسات العليا يتم بشكل نظري ولم يتم حتى الآن الخوض في هذا الجانب من جوانبه العلمية

المرتكزة على دراسات ميدانية متعمقة توفر الدليل القاطع على جدوى إنشاء وتطوير مثل هذا النوع من المؤسسات من النواحي الإقتصادية أو الفنية.

ومن جانب آخر، ما زالت جهود أغلب الأقطار العربية في مجال تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي في الكثير من التخصصات العلمية والتطبيقية محدودة للغاية وهامشية، هذا، وإن وجدت في عدد محدود من الأقطار العربية فهي ما زالت دون المستوى المطلوب وتتم بطرق واستعدادات تقليدية لا تواكب روح العصر، ولا تتماشى مع التقدم التكنولوجي المحرز وخاصة في مجالات المختبرات والأجهزة والمعدات العلمية اللازم توفرها لمثل هذه البرامج.

ولتطوير الدراسات العليا في البلدان العربية لا بد من تصور شامل لكل ما يتعلق بهذا الشأن الحيوي الذي يعد الفيصل بين التصنيفات العالمية لوضع الأقطار في مكانها الحضاري المحدد، وبهذا ضرورة الأخذ بالاعتبارات الآتية:.

1. **التكوين الفكري للطلبة قبل مرحلة الدراسات العليا:**

أضحت قضية التفكير السليم أو التفكير العلمي إحدى القضايا الملحة على العقل العربي المعاصر وهي قضية تربوية واجتماعية في آن واحد، وأصبح المألوف لدينا التفكير الخاطئ أو التفكير السلبي، وألفينا(منظّرين) غاية علمنا نتف شاردة من بعض كتابات السلف والخلف بعيدة كل البعد عن الحقيقة، وإذا كان ذلك يعد وارداً على مستوى الطبقات الاجتماعية العامة، فإنه من المؤسف حقاً أن ينطبق على طلبتنا في مستويات تعليمهم المختلفة.

ولعل ما أوصلنا إلى هذه الحالة المؤسفة إننا لم نقدم واحداً من المناهج المهمة الأساسية لطلابنا حتى الآن على مقاعد الدراسة في التعليم العام أو الجامعي وهو منهج أهميته القصوى: أن نتعلم كيف نفكر! وربما لم نفعل ذلك لأننا حينما(نقلنا) مناهج التعليم الحديث لم يكن فيها درس: تعلم كيف تفكر!. ثم إن المؤسف عندنا إننا وقعنا طريدة في فخ التعليم بالتلقين، بدلاً من التعليم المتفاعل، ولأننا تأخرنا عن تطوير نظام التعليم ومناهجه، رغم إن ديننا الحنيف جعل العقل مصدراً للتكليف ،والتفكير وسيلة للتدبر، والحوار طريقاً

للوصول إلى الحق، وهي عناصر مهمة في صياغة التفكير السليم. ولن يتعب المستقصي من الباحثين أن يجد من النصوص باتجاه العقلنة ما يفيد ويؤكد هذا المنهج [2].

ولا شك إن هناك تسلسل منطقي وتربوي وتعليمي فيما بين التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي وصولاً إلى مستوى الدراسات العليا، وهو ما نسميه بالمعرفة التراكمية لدى الطالب، هذه المعرفة التي أصابها الضمور بعد أن أفتقد الطالب الشخصية الفكرية الذاتية الناضجة. ولعل اللوم لا يقع مباشرة على التعليم الثانوي الذي يختلف جذرياً من حيث الكم والنوع عن التعليم الجامعي، بل يعود إلى الإخفاق في التعليم الجامعي الذي لم يوفر الأرضية المناسبة والتدريجية لنقل الطالب من مرحلته الثانوية إلى مرحلة الجامعة، مع ضرورة فتح آفاق علمية جديدة له تمكنه من تحقيق الهدف الأساسي في المرحلة الجامعية من خلال [3]:

أ. إتّباع أساليب علمية وتربوية وإرشادية تساعد الطالب على الإحساس بأن التعليم الجامعي ليس مجرد استمرار للمرحلة التعليمية السابقة، بل أنها نقلة نوعية وفلسفية وفكرية من مرحلة إلى أخرى.

ب. الكف عن الحوار الموضوعي والوضعي مع طلبة المرحلة الجامعية والتركيز على الحوار والأسئلة الفكرية التي تبث فيهم روح الحرية في التعبير عن أفكارهم ذاتياً طالما إن هذا يمكن أن يعكس المعرفة الدقيقة التي يود أن يلمسها الأستاذ الجامعي، فضلاً عن فتح باب المسائلة الذاتية للطالب: من هو؟ ما المطلوب منه؟ ماذا تتطلب مرحلته؟ ماذا يبغي الوصول إليه؟

ج. إعداد المقررات الدراسية وطرق التدريس ووسائل التوصيل بما يتلاءم والمستوى الحضاري الذي بلغه العالم والذي يتمشى مع روح العصر، أي أخراج الطالب من بوتقة التلقين الثابت وإمكانية نقله إلى أجواء علمية باستخدام التقنيات العلمية الحديثة، بعبارة أخرى إخراج الطالب من وضعه

النفسي المتأثر بالمحاضرات المملة من خلال ترغيبه بالأساليب العلمية الحديثة والدراسات الميدانية.

د. ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار إن الاختبارات يجب أن تكون تجارب تربوية نافعة لكل من الطالب والأستاذ بدلاً من أن ينظر إليها بعين الرعب من جانب الطالب، ويلوّح بها الأستاذ كوسيلة للعقاب بطريقة تجبر الطالب على أن يفهم إن الاختبار هو وسيلة لتنقية معرفته أو طريقة للشهادة له بأنه أجتاز المادة التي هي بصدد الاختبار بعلمية ودراية وخبرة لا لغرض العبور إلى المرحلة اللاحقة فحسب.

هـ. الأهتمام بالأبحاث القصيرة إلى جانب المحاضرات وابتداء من السنة الجامعية الأولى بعد تعين مشرف لكل مجموعة من الطلبة يسير معهم خلال السنوات الأربع من الدراسة الجامعية، إذ إن لذلك فوائد على مستوى التكوين الفكري للطالب نذكر منها:

1. تنمية الحس العلمي، أي تنمية القدرة على الملاحظة والرؤية في الميدان أو تحقيق الفائدة من القراءة المكتبية.

2. التدريب على استنباط الأفكار الذاتية من الملاحظة والقراءة وصياغة هذه الأفكار بطريقة منظمة يتضح فيها التوجيه المنهجي وعدم الاعتماد على النقل المباشر من المصادر المكتوبة، إذ إن من الأمور المهمة التي شدت وميزت المجتمعات الأوروبية اعتمادها على نموذج واحد للتفكير العلمي والذي قام على:

- المشاهدة Observation
- المنطق العلمي Scientific Logic
- التجريب Experimentation

وذلك للوصول إلى النتائج القابلة للنشر، هذه الطريقة مكنّت العلماء في مناطق جغرافية مختلفة من أوروبا وأمريكا من استخدام النتائج المنشورة

للوصول إلى نتائج أخرى، أي إن ذلك أدى إلى تراكم معرفي وإلى اعتماد الاتصال العلمي كأداة للتواصل ما بين العلماء [4].

3. أتقان استخدام وسائل البحث العلمي من أرقام وبيانات وصور وخرائط ومخططات بالإضافة إلى المصادر المكتوبة.

و. ضرورة فرز التخصص الدقيق لطلبة المرحلة الجامعية لغرض تحديد اتجاهه العلمي وزيادة ذخيرته التي تدفعه إلى إشباع فضوله العملي في هذا الأتجاه أو ذاك، ومن ثم أعداده بطريقة أكثر فاعلية للدراسات العليا فيما بعد.

ز. ضرورة حث طلبة التعليم الجامعة ودفعهم نحو معرفة آفاق التطور العلمي العالمي وانعكاساته على التعليم، فهناك علاقة تفاعل، تأثير وتأثر بين التطورات العالمية والتعليم[5]. إذ يشهد العالم المزيد من الترابط والتداخل والتشابك، بفعل عدد من التطورات العلمية والتكنولوجية، وهو ما يخلق بعداً عالمياً للمشاكل الاخلاقية أو الإقليمية والمعرفة في عالمنا المعاصر، عنصر حاسم في نوعية الحياة التي يعيشها كل مجتمع، والثورة العلمية والتكنولوجية تتسم باعتمادها على مصدر متجدد ولا نهائي قوامه العقل الإنساني وهو ما يثير ثورة المعلومات وموقع التعليم منها. إذ ينبغي أن يركز الطالب على قدرات حل المشاكل والتعرف على الحلول المناسبة لها والقدرة على ابتكار الحلول والأساليب الجديدة، وعليه ينبغي تزويد الطلبة بالمهارات والقدرات اللازمة للتعامل مع هذه الثورة.

2. مرحلة القبول في الدراسات العليا:

يواجه طلبة الدراسات العليا مشاكل عديدة في هذه المرحلة منها مشاكل إدارية وأخرى تتعلق بنوعية شروط القبول ومنها ما يتعلق بميول الطلبة العلمية التي غالباً ما تتعارض مع رغبة القسم العلمي من حيث اختيار التخصص العلمي الدقيق الذي ينسجم مع خطة القسم العلمية، وفيما يأتي إدراج الملاحظات المتعلقة بهذه المرحلة:

أ. **لجان القبول:** من النظام الثابت في الجامعات العراقية(كمثال للجامعات العربية) تشكيل لجنة في كل قسم تتألف من مجموعة من الأساتذة، مهمة هذه اللجنة اختبار الطالب المتقدم للدراسات العليا من خلال توجيه أسئلة علمية وفكرية عامة لغرض معرفة مدى كفاءته وقدرته على فهم السؤال والإجابة عليه،ولكن المسألة المهمة في هذا الجانب هي: هل إن جلوس الطالب لمدة وجيزة تكفي لمعرفة جوانب شخصيته ومقدرته العلمية؟ وبالرغم من إن الطالب عند تقديم أوراقه يخضع لاعتبارات المعدل الذي حصل عليه في دراسته الجامعية الأولية، إلا إن شخصية الطالب ومستوى ذكاءه وقدرته على المحاورة والحوار تعد ضمن نطاق عمله الي الجامعة كتدريسي أهم بكثير من المعدل الذي حصل عليه، خاصة وإنه سيدخل بعد تخرجه من الدراسات العليا للعمل كتدريسي في الجامعة أو حتى لو عمل في مجال آخر في مؤسسات الدولة.

ثم إن هذه اللجنة ليست لديها معايير علمية ثابتة للقياس والحكم على قبول الطالب من عدمه، ومن هذه المعايير نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الخلفية العلمية للطالب: إذ من المفروض أن تطّلع اللجنة الفاحصة على سجل الطالب خلال سني دراسته في الجامعة لغرض التعرف على سلوك الطالب وسيرته ومدى تفانيه في حب العلم والمعرفة، أي أن لا يكون مجيئه إلى الدراسات العليا جزءاً من الترف العلمي والشأن الاجتماعي فحسب[6] والأهم من كل هذا المجال العلمي الذي تميز فيه لغرض تحديد التخصص الذي سيتخصص فيه، وعندئذٍ يمكن التخلص من عقدة اختيار التخصص والإشكالات التي يقع بها الطالب فيما بعد.

فإذا توفرت معلومات كافية لأعضاء اللجنة عن الطالب تدخل حينئذٍ معايير أخرى كالمعدل لأغراض المنافسة والعمر واللغات التي يتقنها إلى جانب اللغة العربية بالنسبة لطلبة الدكتوراه وكذلك إمكانيات الطالب المالية وثقافته واتزان شخصيته وصولاً إلى السؤال عن مكتبته الخاصة وما تحتويه.

2. أن تتوفر في اللجنة العلمية القدرة والكفاءة العلمية في كيفية مناقشة ومحاورة الطالب وأن تكون على قدر عالي من الجدية والأمانة وبعيدة جداً عن الميول العاطفية، ومن المشهود لهم في القسم العلمي والكلية، وأن تكون اللجنة بعيدة عن المزاجية سواء في شخصيتهم العامة وسلوكهم العام أو حيال الطالب وأن يدركوا إن مسؤوليتهم جسيمة وخطيرة إزاء الجامعة والقيم العلمية والمعرفية وإزاء مستقبل بلدهم وأمتهم.

ب. ضرورة أن تتلافى الكليات والأقسام العلمية مسألة الاختناق الإداري الذي يتعرض له العديد من طلبة الدراسات العليا، وبالتالي يؤدي إلى إضاعة لوقت الطالب وإرباكه ذهنياً ونفسياً خاصة في مراحل إعداد خطط الدراسة التي يرغبون في إنجازها، وهنا يجب أن تتمتع الأقسام المعنية بقدر كاف من الصلاحية والتخويل من حيث مدى صلاحية خطط الدراسة أو في اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية التي تستوجب تدخل الإدارات العليا على مستوى الكلية أو الجامعة،وهذا الأمر يكون أثره اكبر كلما كان هناك ضعف في القسم العلمي كضعف شخصية لو علمية رئيس القسم وبالتالي يدب الضعف في اللجنة العلمية والإدارية التي يرأسها،ويسهل ذلك تدخل إداري من عمادة الكلية في شؤون القسم الضعيف وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للعمادة ورئاسة الجامعة ،ويكون طلبة الدراسات العليا ضحية ذلك الضعف أو التلكؤ في مثل هذه الحلقات.

ج. ضرورة فك التداخل الذي يحصل في كثير من الأقسام العلمية من حيث اقتراب التخصصات من بعضها، على سبيل المثال، الجيولوجيا والجيمورفولوجيا في أقسام الجغرافية، أو التخطيط الحضري والإقليمي وجغرافية المدن، أو الجغرافية السياسية وجغرافية العلاقات الدولية والجيوبولتكس وغيرها.

د. يفضل تعيين مشرف علمي أو مستشار أكاديمي academic counselor ولو بطريقة مبدئية لكل طالب منذ بدء مرحلة القبول ومرحلة المقررات المطلوبة في برنامج الدراسات العليا تكمن مهمته في مسايرة الطالب

بغرض الكشف عن ميوله واتجاهاته العلمية ومحاولة تقويمها وتوجيهها بالاتجاه العلمي الصحيح، ولا ضير في أن يكون الأستاذ نفسه مشرفاً علمياً له في مرحلة إعداد بحثه إذا لزم الأمر ذلك.

هـ. لا يوجد هناك تنسيق بين أقسام الجامعات المتناظرة، بحيث يصدر في كل سنة نشرة دورية تتضمن المواضيع التي تم اختيارها من قبل الطلبة لكي لا يقع الطالب تحت وطأة المواضيع المتشابهة مع جامعات أخرى، إذ غالباً ما يحدث إن طالب دراسات عليا أختار موضوعه وقطع شوطاً طويلاً في تحضيره وأعداده يكتشف عن طريق الصدفة إن طالباً آخر في جامعة أخرى أختار نفس الموضوع، علماً إن هذه النشرات كان معمول بها سابقاً إلا إنها في الوقت الحاضر لم تعد تدَّور على مستوى الجامعات.

3. مرحلة إعداد البحث

يواجه طلبة الدراسات العليا مشاكل كثيرة في هذه المرحلة منها يتعلق بالطالب نفسه ومنها ما يخص القسم العلمي وأخرى تتعلق بالأستاذ المشرف فضلاً عن المشاكل ذات الصلة بأعداد خطة الرسالة وصلاحية اللغة وجمع المعلومات وهذه المشاكل ندرجها كالآتي:

أ. تتمثل المشكلة الأولى بالقصور في جدية الطالب (Seriousness of fur pose)

وذاتية التفكير (Independent Thinking) إذ أصبحت اللامبالاة العلمية والتهاون وضعف البناء العلمي للطالب سمات بارزة لأغلب طلبة الدراسات العليا، ويمكن الاستدلال على ذلك من ملاحظة القيمة العلمية للرسائل المعدّة، إذ إن مقارنة بسيطة بين رسائل وأطاريح الطلبة في السنوات الأخيرة مع ما يماثلها من رسائل وأطاريح في سنوات سابقة يجد المتقصي إن هناك فروق علمية كبيرة بين المستويين، وإذا كان الطالب يتحمل الوزر الأكبر من المسؤولية، فإن إدارات الأقسام والكليات لن تعفي نفسها من المسؤولية قطعاً، ابتداء من مرحلة قبول الطالب مروراً باختيار موضوع بحثه وصولاً إلى إعداده

ومناقشته. وإن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو عدم توريط الطالب غير الكفء الذي هو غير قادر على تقدير ذاته ووزنه الثقافي وقدرته العلمية للدخول في هذا المعترك، والذي يجد نفسه حائراً غير قادر للخروج منه بعد صرف ماله واستنزاف وقته وأظنى جهده فيه، فالطالب غير المجد هو بالأساس بعيد عن الجدية منذ مرحلة قبوله في الدراسات العليا،والقصد هنا بمصطلح التوريط لسببين أولاهما ؛إن الطالب أحيانا تأخذه العزة بالإثم فهو لا يمكن أن يقول على نفسه بأنه غير كفء أو ضعيف القدرة لصلة ذلك حسب رأيه برجولته أن كان طالبا وبشخصيتها إن كانت طالبةّ ،وثانيهما ؛إن اللجان التي تختبر الطالب المتقدم للدراسات العليا يجب أن تكتشف ذلك من خلال ما نوهنا عليه آنفا أي من خلال الأساليب التي يجب توفرها في اللجنة بحيث تكون قادرة على كشف حقيقة وقدرة المتقدمين .

ب. تقع على الأقسام العلمية مسؤولية بلورة وغربلة طلابها المتقدمين إليها وأن شح عددهم لغرض انتقاء الأصلح والأكفأ للانتساب إلى الدراسات العليا، فضلاً عن دور القسم في تسهيل إعداد خطط بحوث الطلبة من خلال التقليل من إجراءاتها الإدارية المطولة ابتداء بلجنة الخطط في القسم ثم مجلس الكلية ومن بعدها يتم قبولها أو رفضها بعد أن تستغرق وقتاً ليس بالقصير من وقت الطالب، في الوقت الذي بأمكان القسم المعني بعد أن تتوفر له الصلاحيات الكافية من تشكيل لجنة علمية لهذا الغرض ودراسة الموضوع واستصدار قرار القبول لمدة لا تزيد عن عشرة أيام يبدأ بعدها الطالب بالتنسيق مع مشرفه وبدء العمل.

ج. مشكلة الأشراف:أضحت هذه مشكلة تؤرق بال الكثير من طلبة الدراسات العليا، وهي ذو شقين[7]: الأول، حينما يُعَّين للطالب مشرف من غير تخصصه الدقيق، وبالتالي يقع الطالب ضحية المنافسة غير الاعتيادية بين أساتذة القسم، ويبقى الطالب خاصة في مرحلة الماجستير فريسة الآراء المتضاربة بين الأساتذة الذي يدور عليهم لمشاورتهم أو لأخذ رأيهم في مسائل

تخص موضوعه أو بمشكلة علمية تعارضه أو حتى وضع خطة علمية رصينة لموضوع دراسته، ولا يوجد تفسير لهذه المشكلة سوى التدافع للكسب المادي على حساب المبادئ العلمية التي يجب أن يحترمها أهلها وهم الأساتذة أكثر من غيرهم،وهنا يجب أن لا يغيب عن الذهن تدخل" المتطفلين" من الأساتذة الذين تنقصهم الخبرة والدراية بالشأن العلمي للطلبة،وأحيانا أخرى تنسحب العلاقات الشخصية المتشنجة بين الأساتذة لتضر بمصلحة الطالب!

أما الشق الثاني من المشكلة، فقد لوحظ في أغلب الأقسام إن قسم من الأساتذة قد أقحموا أنفسهم بالأشراف على عدد كبير من الطلبة في آن واحد، وبالتالي لن يجدوا الوقت الكافي لمتابعة بعض طلابهم لإرهاقهم الشديد الذي يؤدي إلى ضعف كفاءتهم العلمية وكذلك إرهاق الطالب نفسياً وذهنياً عندما لا تتوفر له الفرصة الكافية للجلوس مع مشرفه ومناقشته لمشاكله البحثية. ومن خلال الأسئلة التي طرحت على عدد من طلبة الدراسات العليا أجمعوا على عدم قراءة مشرفيهم لفصول رسائلهم وأطاريحهم، الأمر الذي يدفع بالطالب للتشبث بحثاً عمن يسعفه ويقرأ فصول رسالته من أساتذة آخرين.

د. أما مسألة جمع المعلومات وبخاصة الأقسام الإنسانية التي يحتاج فيها الطالب الحصول على معلوماته من الميدان، فإن العديد من المؤسسات الحكومية تأخذ اتجاها يتسم بالسرية غير المبررة وتبخل على طلبة الدراسات العليا بالمعلومات اللازمة وخاصة إذا لم تكن هذه المعلومات من النوع الذي يمس أمن البلد رغم أن الكليات تزود الطالب بكتاب تأييد إلى الجهات ذات العلاقة يؤيد انتسابه إلى الدراسات العليا.

هـ. عدم التزام طلبة الدارسات العليا بالحجم الذي حددته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لبحوثهم وعلى المستويين الماجستير والدكتوراه، وهنا يتحمل المشرف جزء كبير من المسؤولية وكذلك الأقسام العلمية، خاصة وإن حجم الرسالة كلما زاد عن الحد المقرر كلما دلّ على ضعف قدرة الطالب في الاختصار والدقة وقلة حيلته العلمية وتراجع كفاءته في معالجة وحفظ

المعلومات المتراكمة والكثيرة، وبخاصة نحن نعيش في عصر ثورة المعلومات، ولكن هذا لا يعني عدم اختصارها.

و. مشكلة اللغة الأجنبية:يفتقر طلبة الدراسات العليا إلى اللغة الأجنبية ، الأمر الذي يحد من درجة استفادتهم مما هو متوافر من معلومات بهذه اللغة، وبالرغم من إن طلبة الماجستير يخضعون إلى امتحان الكفاءة باللغة الإنكليزية إلا إن ذلك لا يسعفهم كلياً في تلبية حاجاتهم من الكتب المؤلفة باللغة الإنكليزية، ثم إن الكتب المترجمة من الإنكليزية إلى العربية رغم أهميتها فهي أيضاً غير كافية ولا تلبي حاجة الطالب بشكل كامل، لذلك تبقى ضرورة اكتساب الطالب قدر معقول من الكفاءة اللغوية حتى يستطيع مسايرة التطورات العلمية المنهجية منها وطرق البحث والتي عادة ما تزخر بها الدوريات بصفة خاصة، ويبقى الاقتراح قائماً في إرسال طلاب الدراسات العليا وكذلك الأساتذة الذين لم يحصلوا على شهادة من دول أجنبية إلى الدول المتقدمة من قبل الجامعات لغرض الإطلاع أولاً واكتساب اللغة ثانياً فهي سلاح ضروري للمعرفة لا مناص منه [8]،ورغم إن وزارة التعليم العالي العراقية فسحت المجال لزيارة الأستاذ الجامعي لدولة يختارها الأستاذ ولمدة شهر إلا إنها لم تخصص له أجور إيفاد تغطي هذا الشهر الأمر الذي عزف أو حُرم منه أساتذة كثيرون رشحوا لهذه المهمة.

4. مرحلة مناقشة البحث:

قبل البدء بمعرفة تفاصيل هذه المشكلة واللجنة التي تشكل لغرض المناقشة، لا بد من معرفة الخصائص العلمية التي يجب أن تتوفر في الرسالة لغرض قبولها للمناقشة، أي إن الرسالة أو أطروحة الدكتوراه يجب أن تتسم بما يأتي[9].

أ. أن يكون البحث ذات بناء موضوعي متكامل من حيث الخطة والمشكلة والهدف والمنهج، وأن يكون موضوعه يقدم خدمة علمية للجامعة أو يعالج قضية تنموية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وأن يكون الموضوع ذات

أصالة وخالٍ من التشعبات التي تخل أو تضعف الهدف الأساسي للرسالة أو الأطروحة.

ب. أن يتضمن البحث منهجية علمية واضحة ضمن التخصص العام أو الدقيق، ومطبق فيه طرق البحث العلمي والتمثيل الكارتوجرافي والصيغ البيانية والأساليب الكمية والمعالجات المختبرية و الفحوصات بشكل علمي ودقيق إن أحتاج إعداده إلى ذلك.

ج. دقة النتائج التي يتوصل إليها الباحث في ضوء الأهداف المعلنة وطبيعة مشكلة البحث والفروض العلمية التي أفترضها الباحث لموضوعه.

د. أن تكون بصمات الباحث واضحة في بحثه من حيث إمكاناته العلمية والخبرة التي أكتسبها وأسلوب مناقشته للموضوعات والمشكلات التي تضمنها موضوعه إلى درجة يمكن من خلالها تميّزه عن غيره في محاكاة الواقع ونظرته المستقبلية لمرامي موضوعه، وأن يكون أميناً في استخدامه للمراجع والمصادر.

وتمشيا مع هذه الأسس التي تبنى عليها البحوث الجامعية تتمحور حولها مناقشة اللجنة المشكلة للرسالة أو الأطروحة، ومن ثم يمكن تلافي الأهتمام المفرط بالتفاصيل التي يمكن معالجتها فيما إذا اجتازت هذه الأسس.

وفيما يخص لجنة المناقشة والتي يتم تعيينها من قبل اللجنة العلمية في القسم المعني وبموافقة مجلس الكلية، فإنه من الثابت أن يكون رئيس وأعضاء اللجنة ممن ينتمون إلى التخصص الدقيق للطالب، إلا إن الملاحظ إن قسماً كبيراً من المناقشات لا تخضع لهذا الأساس وإنما يتم إدخال أعضاء من اللجنة من غير التخصص الدقيق[10]، وهذا يتولد عنه إشكالات علمية فكرية للطالب، فالمناقشة ينبغي أن تكون تجربة تربوية على أعلى المستويات وليست ضرورة روتينية لا بد من اجتيازها قبل الحصول على الدرجة، ثم إن بعض الأساتذة المناقشين يميلون إلى استعراض قدراتهم العلمية وإلقاء محاضرات لا مبرر لها ولا تخدم الرسالة التي هي بصدد المناقشة، وقسماً آخر من المناقشين لا يقرأ

من الرسالة سوى عنوانها كما يحدث الآن بشكل ملفت للنظر في الكثير من الجامعات العراقية للأسف.

ولعل أخطر ما في الأمر في مناقشات الدراسات العليا سلوك بعض الأساتذة سلوكاً يتنافى مع مكانته ومركزه الجامعي وأخلاق العلماء، حينما يتخذ من المناقشة أسلوباً للثأر من المشرف على الرسالة، إذا كان الأخير أقتص في وقت سابق من تلميذ المناقش، ويقع الطالب فريسة التناحرات غير المبررة بين الأساتذة، فالضمير والأخلاق والسيرة الحسنة يدخلان هنا كضرورات لا بد منها من أجل الحفاظ على المستوى العلمي بعيداً عن الأغراض الشخصية.

وبصدد طلبة الماجستير ضرورة تشجيع الطلبة على الاستمرار في بحوثهم لدرجة الدكتوراه في مجال التخصص نفسه، إذ إنه من شأن ذلك زيادة العمق العلمي لهم وتجنب التميع المنهجي ورفع مستوى الاستفادة من الخلفية التي بنوها من خلال إنجاز رسائلهم لدرجة الماجستير في مجال تخصص محدد يتمشى مع ميولهم أولاً ويشبع حاجات أقسامهم ثانياً.

وإذا روعي في إعداد الرسالة وقبولها واجتياز الباحث مناقشتها، مع كل ما ذكر من الاعتبارات فالاحتمال الأكبر أن تكون الرسالة صالحة للنشر بتوصية من قبل اللجنة وعلى نفقة الكلية أو الجامعة لكي يستفيد منها بقية الطلبة وعلى كافة مستوياتهم.

5. أعداد طلبة الدراسات العليا:

إن أية جامعة مهما توافرت لديها الموارد المالية أو القوى البشرية لإنشاء أقسام علمية أو مؤسسة أو مراكز متخصصة أو كليات أو جامعات، لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار إعداد طلبة الدراسات العليا الذين يمكن أن يعدوّا أو يتدرّبوا في الحقول العلمية المختلفة، صحيح إنه يجوز أحياناً، استثناء بعض مراكز الأبحاث المتخصصة من هذا التعميم فيما إذا توافرت القوى البشرية والموارد المالية، ولكن بالنسبة إلى عدد غير قليل من مراكز الأبحاث

المتخصصة الملحقة بالجامعات وجميع الأقسام العلمية والكليات وحتى الجامعات التي يخطط لإنشائها، لا بد من أخذ عامل توافر عدد كاف من الطلبة للإفادة من هذه الفرص، فما هي الفائدة مثلاً، من فتح دراسات عليا في موضوع" الطاقة" للزراعة وتطوير دراسات عليا فيها إذا لم يكن هناك طلبة يدرسون الزراعة؟ أليس من الأفضل أن ترسل الجامعة التي لا تتوافر فيها الأعداد الكافية للدراسات العليا في" الطاقة" أو لدراسة الزراعة، إلى جامعة أخرى داخل القطر، أو في قطر عربي مجاور لدراسة هذين الحقلين.

وبالرغم من أهمية عدد طلبة الدراسات العليا في أي حقل من الحقول المعرفية وفي هيكل التعليم الجامعي. إلا إن نسبة طلبة الدراسات العليا في جامعاتنا ليس بالعدد المطلوب، إذ تصل نسبة طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد(7%) من طلبة الجامعة، في حين تصل النسبة في البلدان المتقدمة بحدود(50.25 %) من مجموع طلاب الجامعة، وتتفاوت نسبة طلبة الدراسات العليا هذه من جامعة إلى أخرى، فهي تبلغ(5%) في الجامعة التكنولوجية و(3 %) في جامعة المستنصرية، و(1 %) في جامعتي بابل وذي قار، و(2 %) في جامعة ديالى [11].

ويعود ذلك الانخفاض في عدد طلبة الدراسات العليا إلى حداثة نشأة الجامعات مقارنة لعمق وقدم نشأتها في الدول المتقدمة والذي يقتضي الأهتمام بزيادة عدد طلبة الدراسات العليا لأنه معيار لتقدم وتطور المجتمع من خلال الأهداف الرامية لها والمتمثلة بإثراء المعرفة الإنسانية عن طريق عملية البحث والاستكشاف، وإعداد القوى المدربة على مستويات عليا من العلم والتقنية ويدخل في هذا الهدف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات نفسها، وتطبيق البحوث وتحويلها إلى وسائل تكنولوجية لحل مشكلات المجتمع فكثير من البحوث الطبية والهندسية تعتبر اختراعات جديدة يجب استثمارها، فضلاً عن خدمة البيئة والمجتمع ومتطلبات خطط التنمية عن طريق الاشتراك في إعداد

تلك الخطط ومتابعتها وتقديمها، وتقديم الإستشارات العلمية لمراكز الإنتاج وتوجيه البحوث لمعالجة قضايا التنمية.

ثانياً: البحث العلمي في الوطن العربي:.

يعرف البحث العلمي على انه مجموعة من النشاطات والتقنيات والأدوات التي تبحث في الظواهر المحيطة والتي تهدف إلى زيادة المعرفة وتسخيرها في عمليات التنمية لمختلف جوانب الحياة، ويسمى البحث علمياً إذا اعتمد على تجميع معلومات كافية ناتجة من تجارب علمية يمكن قياسها والتحقق من دقتها عن طريق الملاحظة أو التجربة وتصنيف نتائجها ومن ثم يصار إلى وضع فرضيات معينة لتفسير تلك الظواهر وتصميم تجارب أخرى لاختبار تلك الفرضيات وتحويلها إلى نظريات.

تهدف الجامعات المعاصرة بشكل عام إلى نقل المعرفة وتطويرها والإضافة إليها، وذلك لا يتم بصورته الصحيحة إلا على ايدي باحثين مدربين ذوي خبرة واسعة في البحث العلمي، وبالتالي فإن من وظائف الجامعة الرئيسة تهيئة جو البحث العلمي وإعداد الباحثين في شتى مجالات المعرفة، فالجامعات العريقة تقاس عراقتها بما رسخت من تقاليد علمية وأسس بحثية ثابتة[12].

إن البحث العلمي في الجامعات العربية رغم مسيرته الطيبة لم يصل بعد إلى المستوى الذي نرضى عنه جميعاً رغم المحاولات الكثيرة التي جرت لوصف واقعه وتحديد الصعوبات التي تعترض مسيرته وتعيق من دافعيته، لذلك لم يفارق القلق من هو مهتم بهذا الشأن وهو يرى شعوب الدنيا من حوله تتسابق إلى استخدام عقولها وتسخير(البحث العلمي) لاستشراف المستقبل والأعداد له، بينما يعاني البحث العلمي في الوطن العربي من الضعف النسبي مقارناً بما هو قائم في الدول المتقدمة و حتى في بعض الدول النامية.

ولعلنا نطمح جميعاً إلى أن نرى جامعاتنا العربية وهي في بداية قرنها الحادي والعشرين وقد شرعت في الاستقلال بالتفكير والبحث العلمي وأبدعت شيئاً

مستندة إلى تراثها وثقافتها وحضارتها، وذلك لا يتأتى إلا بحل إشكاليات البحث العلمي ومعوقاته التي سنتناول أهمها.

أ. مشكلات البحث العلمي العربي:.

1. إشكالية ربط المنهجية والإدارة بالسياسة

" المنهج هو تخطيط عملي وأجرائي يتعلق بالأفكار المحكمة التي تنقل للدارسين، وكيف يكتسبها الدارسون ويستفيدون منها ويستخدمونها، بمعنى آخر هو عملية إيجاد درجة تطابق بين التفاعلات المخطط لها والتفاعلات الأفقية، وهو مجموعة من خبرات التعليم المقصودة والمستهدفة"[13] ولكن هذا التطابق لا يفترض ولا يمكن أن يتسم بالثبات والسكون لأن هذه الحالة أو هذا الافتراض لا يستقيم مع ديناميكية التطور والتغيير التي يتميز بها أي مجتمع خاصة مجتمعاتنا الحديثة، وبشكل خاص في مجال مسيرة العلم وألا أنطبق عليه القول" **علم مستقر، جهل مقيم**".

ولأننا نعيش في عصر انفجار المعرفة فإن استمرار منهج معين لسنوات طويلة يبدو غير منطقي، لذلك يجب أن يواكب المنهج سرعة العصر ومفاهيمه المتغيرة، ومسؤولية قيادة التغير تقع على عاتق المؤسسة التعليمية، وأساتذة الجامعات هم الطرف الأساسي في المعادلة، وهم مطالبون بمهمة تطوير المناهج لأنهم يعلّمونها كلها ويتخصصون في شتى مجالاتها. فهل يستطيعون القيام بهذه المهمة وجامعاتنا العربية في قصور وتخلف مقارنة بالدول المتقدمة والنامية وهي في مجملها واقعة تحت تأثيرين:

أولاهما؛ خاص بالصراع بين تياري الخصوصية والتحديث [14] وهو صراع بين آلية تقليدية تراثية وآلية تحديثية عصرية،**وثانيهما**:وهو الأشد والأعتى، ذلك الصراع بين التسلط والأنعتاق.

إن ضعف منظومة العلم والبحث العربية يعود إلى هدف السياسات العلمية في إبعاد العقل عن طرح المشكلات التي يعانيها المجتمع، فالجامعات ومراكز

البحوث ما زالت محدودة التأثير عموماً في إحداث النمو الاجتماعي والاقتصادي، وهذا لا يعود إلى نظرة الجامعة إلى نفسها ومدى تنظيم أوضاعها الداخلية فقط، بل وربما بصورة أكبر إلى نظرة المجتمع والدولة لها، ويستشهد كامل عمران[15] بمقولة روبنسون" **إن لدى العرب أدمغة كبيرة أسوة بسائر شعوب العالم، لكن مشكلة هذه الأدمغة إنه ليس لديها مكانتها في بلادها**".

ويعتقد الباحث مسارع الراوي[16] إن تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي مقرونة بالنظام الاجتماعي وبنية وفلسفة الحكم، فالمجتمع العلمي الحضاري يفرد علماً وحضارة، إذ كيف يستطيع العلماء أن يحافظوا على علمهم ويرتقوا به ويبدعوا فيه في مجتمع تتحكم به سلطة ديكتاتورية، والمشكلة إن معظم الحكام يعرفون اليوم أن عليهم تشجيع العلم والعلماء لكنهم غير قادرين على إيجاد البيئة السياسية والاجتماعية القادرة على استقطاب هؤلاء العلماء ورعايتهم،وهذه مشكلة أخرى تدخل من باب "إن كنت تعلم فتلك مصيبة وان كنت لا تعلم فالمصيبة أعظم" كيف إذن لهؤلاء الحكام لا يستطيعون فعل شيء وبيدهم كل شيء إلا إذا كان الأمر خارج عن إرادتهم وهذا ما ذكرناه آنفا في الحديث عن الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي العربي المشكوك فيه.

والواقع إنه ما من شيء يعيد الأمور إلى نصابها والجامعات إلى حيويتها وقيمها الأخلاقية والعلمية سوى فك أسوار اداراتها والاشراف عليها من قيود البيروقراطية، ولا بد أن تعود الجامعة إلى حضيرة الاختيار الحر عبر نظام ولوائح حرة ولكن محكمة التنفيذ والتطبيق تطال كل مخالف ونهاز لفرصة المناخ الأكاديمي الحر أستاذاً كان أو غير أستاذ تحت طائلة المسائلة دون تراخ ومهادنة.

2. إشكالية تطوير مهارات البحث العلمي

يتناول البحث العلمي كعملية إبداعية وإبتكارية شتى أنواع المعرفة لا يمكن أن يستقيم وينمو دون توفر شروطه الأساسية المتمثلة في البيئة الحرة والمناخ الديمقراطي المعرفي والمقومات المادية والمعنويات العالية. وعلى هذا الأساس تبادر غالبية المجتمعات والدول خاصة المتقدمة منها إلى النظر بأستمرار في أمر تطوير أنظمتها التعليمية ومراكز بحوثها وإعادة صياغتها، من هنا فإن ممارسة الحضارة المعاصرة وتملّكها والإبداع فيها والمشاركة في صنعها والسعي في إنتاجها وفي الارتقاء بها تعني ممارسة العلم، فليس هناك عمل تنموي خارج منظومة العلم والتقنية، وهذه الظاهرة هي الفارق بين الدول المتخلفة والمتقدمة[17] وفي ذلك ما يدعو للنظر بأستمرار في أمر تطوير أساليب وطرق البحث العلمي وتوفير متطلباته بما يتناسب مع خطط التنمية الطموحة ومع المنجزات المتلاحقة التي وصل إليها العلم كل يوم لرفد عملية التنمية والتطوير.

وبمقارنة موجزة مع الآخرين يتضح لنا إننا نعيش على هامش دائرة العلم والبحث العلمي، في وقت نحن أحوج ما نكون في موقع البؤرة منه، ولعل المؤثر الموضوعي لهذه المقارنة لا يقف فقط عند حدود عدد الجامعات ومراكز البحوث والكليات والأقسام والأساتذة فقط، وإنما يتعداه إلى تلك النسبة المعبرة عن نسبة العلميين الباحثين إلى القوى العاملة، هذا إذا استثنينا" مؤقتاً" نوعية البحوث التي يقوم بها هؤلاء وكفاءتها وضرورتها للتنمية وخدمتها لأغراضها.

تشير الدراسات إلى أن إنتاجية عشرة باحثين عرب توازي إنتاجية باحث واحد في المتوسط الدولي، هذا ويبلغ متوسط الباحثين إلى عدد السكان من المؤشرات التي تستخدم للإشارة إلى اهتمام الدولة بالبحث العلمي،في العالم العربي هنالك حوالي 380 باحث لكل مليون شخص عربي وهذا على اعتبار أن حاملي شهادات الدكتوراه والمدرسين في الجامعات محسوبين كباحثين،

بينما تبلغ تلك النسبة حوالي 4,000 باحث لكل مليون إنسان في الولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ هذا المؤشر حوالي 499 باحث لكل مليون شخص في الدول النامية و 3,598 باحث لكل مليون شخص في الدول المتقدمة. أي أن نسبة الباحثين العرب إلى عدد السكان هم الأدنى في كل دول العالم[18]. أما من حيث عدد الباحثين فتقرير اليونسكو لم يذكر بالتحديد عدد الباحثين في إسرائيل على سبيل المثال كونها ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط والمجاورة للعرب كما أنها العدو التقليدي للعرب ومن الضرورة بمكان أن يعرف القارئ أين نحن وأين هو عدونا من أساسيات الانتصار واسباب الهزيمة، ولكنه أشار إلى إن نسبتهم بالنسبة لدول العالم هي حوالي 0.4% وعند الأخذ بعين الاعتبار أن عدد الباحثين في العالم يقدر بحوالي 7,093,600 باحث، يتبين أن عدد الباحثين الإسرائيليين يقدر ب 28,374 باحث، أما الدول العربية مجتمعة حسب تقرير اليونسكو يبلغ عدد الباحثين فيها ما مقداره124.000 باحث، وهذا يمثل ما مقداره حوالي 1.8% من عدد الباحثين في العالم.

وعند استشارة عدد من المواقع الإسرائيلية أشار بعضها إلى أن هذا العدد يمكن أن يكون أكثر بكثير مما هو منشور في تقرير اليونسكو، أشارة بعض المصادر إلى أن نسبة العلماء والباحثين إلى عدد السكان تبلغ 145 لكل 10,000 شخص أي 14,500 لكل مليون إنسان وهذا يساوي تقريبا ثلاثة أضعاف النسبة في الولايات المتحدة أو اليابان وحوالي 37 ضعف في العالم العربي[19].

ويقف وراء هذا الضعف في مستويات منظومة البحث في الوطن العربي سببين رئيسين هما:

١-**أسباب عامة:** تتعلق بسياسة الجامعات العربية وتوجهاتها، فحداثة التعليم في الوطن العربي استدعت التركيز على التدريس وعدم أعطاء الأعتمام

والتركيز المطلوب للبحث العلمي كهدف ومرتكز أساسي من مرتكزات التحول العلمي التطبيقي، ويضاف إلى ذلك عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية الشاملة، مما أدى إلى ضعف التركيز على الجانب التطبيقي للبحث العلمي، إذ تتجه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العربي في غالبية أبحاثها نحو البحث في المفاهيم النظرية البحتة، كما تتركز معظم البحوث فيها لخدمة الباحث فقط فتأتي استكمالا لنيل شهادة جديدة أو لأغراض الترقيات الأكاديمية والوظيفية. أما المرافق والتسهيلات الخاصة بالبحث العلمي فلا تتوفر في أغلب الجامعات العربية وعلى الأخص في مراكز المعلومات والعناصر البشرية المساعدة، وخدمات الحاسوب، يرافق ذلك نقص في الأمور الإدارية والتشريعية والتنظيمية لعدم وجود برنامج مدروس لأولويات البحوث ومجالاتها، وعدم توفر نواظم واتفاقيات للاتصال بين مراكز البحث العربية، وصعوبة تسويق الأبحاث، وثقل العبء التدريسي المتوجب على عضو هيئة التدريس وعدم وجود خطة للتنسيق بين البحوث والباحثين، يضاف إلى ذلك عدم وجود الاهتمام الكافي بحضور العلماء والباحثين للمؤتمرات العلمية، وعدم توفر المناخ العلمي المناسب داخل الجامعات ذاتها،على سبيل المثال لا الحصر فان هناك قوانين صدرت من وزارة التعليم العالي العراقية لرفع مكافئة تعضيد البحوث،إلا إن الجامعات حصرت تعضيد البحوث لكل باحث ببحثين فقط في السنة وهذا يعد إلزام بشكل مباشر وغير مباشر على الباحث لعدم كتابة أكثر من بحثين ،هذه واحدة من مصائب الأستاذ الجامعي في هذا البلد.

ب–أسباب خاصة:

تتعلق بمنهج البحث العلمي والعاملين فيه ، ويأتي في مقدمتها قلة عدد الباحثين من ذوي الخبرة وضعف إنتاجيتهم، وعدم توفر الظروف الملائمة للعلماء والباحثين وهو ما أدى إلى نشوء ظروف لا تساعد ولا تشجع إعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية على البحث العلمي، مما يعطي الباحث عذراً اوسبباً لقلة الإنتاج، خاصة في ظل جمود المكتبات وافتقارها إلى النشرات

والـدوريات والمجـلات المتخصصـة لضـعف العلاقـات الثقافيـة والعلميـة بـين الجامعات العربية، وتكتمل الأسباب بضآلة المبالغ المخصصة للبحث العلمي في موازنات التعليم العالي في أغلب الجامعات العربية من جهة، وفي كلها قياساً على ما تخصصه الجامعات المماثلة في الدول المتقدمة من جهة أخرى. فالمبالغ المنفقة على البحث العلمي في الدول العربية تنحصر بين(0.3 – 0.5 %) من الدخل القومي، في حين تنفق الدول المتقدمة أكثر من(2 %) من دخلها القومي على البحوث المدنية وحدها، أما الأنفاق على البحث العلمي لكل فرد من السكان فهو لا يزيد على(2.4) دولار في الوطن العري في حين تتراوح ما بين(50 –100) دولار للدول المتقدمة[20].

إن من جملة المعوقات الأخرى" تلك الرؤية الفلسفية في الإدارة الجامعية، فالقيادة الأكاديمية للجامعة في الأقطار العربية كثيراً ما تكون متخلفة في نظرتها إلى التعليم الجامعي، فالتعليم الجامعي هو مرادف للبحث العلمي، وبدون بحث علمي لا يكون هناك تعليم جامعي، والمشكلة المحورية والأساسية في تخلف جامعاتنا تكمن في القَيْمين على التعليم الجامعي"[21] .

3. نسبة الأنفاق على البحث العلمي:

يعتبر ما تطرقنا إليه في الصفحات الماضية مشكلة مزدوجة" مادية وبشرية" التي تعاني منها الجامعات العربية ونعتبرها عقبة في طريق تقدم البحث العلمي فيها، هي نفسها التي تعاني منها مؤسسات البحث العلمي خارج الجامعات، وبالتالي فهي المشكلة الأساس التي تواجه البحث العلمي بعامة في الأقطار العربية. وقد جاء في دراسة أعّدها الدكتور محمد عثمان خضر الأمين العام السابق لإتحاد مجالس البحث العلمي وقدمت إلى المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، إن مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي تعاني وبدرجات متفاوتة من أمور عدة من أهمها:" عدم توفر الأطر البشرية بالكم والنوع اللازمين في العديد من

الأقطار العربية، وتدني الإنفاق على البحث العلمي، وعدم إكتمال البنى الإرتكازية[22].

وأدت هذه المعوقات إلى ضعف إنتاج الباحث الجامعي العربي إذا ما قورن بأنتاج مثيله في بعض البلدان النامية كالهند والباكستان والبرازيل على سبيل المثال، إذ إن معدل ما ينتجه الباحث في الجامعات العربية لا يتجاوز(0.5) بحثاً في السنة، وقد يكون أقل من ذلك في بعض الجامعات، بحيث تغدو النسب الأقرب إلى الصحة هي(0.3) بحث/ سنة، هذا في الوقت الذي تنتج فيه الولايات المتحدة(34 %) من مجموع الأبحاث العلمية والتكنولوجية في العالم وتتراوح نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالمي بين(30 – 40 %)[23].

وللتدليل على عمق المأساة التي يعيشها العالم العربي يكفي أن نشير إلى أن عدد الكتب التي ترجمت إلى العربية في الألف سنة الماضية يقدر بـ 10.000 كتاب وهو يساوي ما تترجمه اسبانيا في سنة واحدة فقط. ويقول العالم المصري أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء إن إنتاج العالم العربي من المعارف الإنسانية لا يتجاوز 0.0002% من إنتاج العالم بينما تنتج إسرائيل 1.0% من المعارف العالمية أي إن إسرائيل تنتج أبحاثاً ومعارف 5000 مرة أكثر من العالم العربي،من جانب آخر بلغ متوسط الترجمة لكل مليون شخص من العرب في السنوات الأولى من ثمانينيات القرن العشرين (4.4) كتاب أي أقل من كتاب واحد كل سنة، في حين بلغ (519) كتابا في المجر و (920) كتابا في اسبانيا

والجدول (14) يوضح عدد الأبحاث التي تم نشرها في الدوريات والمؤتمرات العالمية المحكمة ما بين عامي 1996 وعام 2007. ويبين الجدول عدد الأبحاث المنشورة، وعدد الأبحاث المقتبسة ومن ثم العدد الإجمالي لاقتباسات لتلك الأبحاث و يبين كذلك معامل (H) الذي يعبر عن مدى فعالية الدولة في

الإنتاج العلمي، ومدى تأثير تلك العلوم والمعارف المنتجة على العلوم والمعارف الإنسانية. احتلت إسرائيل المرتبة 14 بين الدول في الأبحاث المشورة ونشرت في العشرة سنوات ما بين 1996–2007 ، 138,881 بحثا، وكان هنالك 1.721.735 اقتباسا لتلك الأبحاث مما يعني إنها أبحاث نوعية من الدرجة الأولى، وقد حصلت إسرائيل على 293 نقطة على سلم معامل (H)وهي نتيجة تضعها في مصافي الدول المتقدمة كبريطانيا، وفرنسا وألمانيا.

جدول 14: عدد الأبحاث المنشورة والمقتبسة لعدد من الدول .

الدولة	عدد الأبحاث المنشورة	عدد الأبحاث المقتبسة	عدد الاقتباسات	سلم معامل(H)
الولايات المتحدة	3,916,572	3,731,237	63,589,350	959
اليابان	1,117,198	1,097,676	10,495,122	453
المملكة المتحدة	1,114,601	1,032,672	14,946,918	578
كوريا الجنوبية	272,646	272,646	1,721,735	204
تركيا	146,970	140,069	674,441	126
إسرائيل	138,881	134,055	1,773,976	293
مصر	41,614	41,129	188,598	85
السعودية	23,810	22,870	109,497	81
تونس	14,418	14,084	49,929	56

المغرب	14,209	13,881	65,974	63
الجزائر	9,371	9,305	31,831	53
الأردن	9,072	8,978	35,768	47
الكويت	7,735	7,592	39,035	55
الإمارات العربية	7,462	7,188	31,980	51
لبنان	6,357	5,955	35,200	58
عمان	3,687	3,516	15,092	39
سوريا	1,845	1,814	10,890	37
فلسطين	1,042	1,025	4,016	24
اليمن	642	625	2,688	23

المصدر: تقرير اليونسكو حول العلوم والتكنولوجيا 2008

أما بالنسبة للكتب والعناوين المؤلفة فقد تم الأخذ بعين الاعتبار حجم التأليف في كل المواضيع بما فيها من علمية وتكنولوجية وحسب الإحصائيات المتوفرة من منظمة اليونسكو التي يبينها الجدول (15) .

جدول 15:قائمة بأعداد الكتب التي تم تأليفها في السنة المبينة في الجدول للعدد من الدول.

الدولة	عدد الكتب

المملكة المتحدة (2005)	206,000
الولايات المتحدة (2005)	172,000
الصين (2007)	136,226
المانيا (2007)	96,000
اسبانيا (2008)	86,300
كوريا الجنوبية (1996)	30,487
إسرائيل (2006)	6,866
لبنان	3,686
مصر (1995)	2,215
سوريا	1,800
الجزائر	670
المغرب	918
الأردن	511
فلسطين	114

المصدر: تقرير اليونسكو حول العلوم والتكنولوجيا 2008

يشير الجدول أعلاه إلى أن حجم إنتاج المؤلفات في العالم العربي يزيد قليلا عن حجم إنتاج الكتب أو التأليف في إسرائيل. وهنا يجب الإشارة إلى أن لبنان يتصدر قائمة الدول العربية التي أنتجت مؤلفات تليها مصر ثم سوريا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول العربية غير مدرجة في بيانات اليونسكو مثل السعودية.

وتشير الكثير من الإحصائيات إلى أن تخلف الوطن العربي ثقافيا ومعرفيا ليس عن الدول المتقدمة فحسب بل أيضاً عن الدول النامية، على سبيل المثال فإن نصيب كل 1000 مواطن في أوروبا 350 كتابا سنويا وفي أفريقيا40 كتابا بينما لا يزيد عن 20 كتاب في الوطن العربي، كما أعد مركز دراسات الوحدة العربية ملفاً إحصائيا على مدى عشرين عاماً بين عامي 1965-1985 جاء فيه أن الوطن العربي كان يصدر 4000عنوان كتاب جديد في عام 1965 ووصل العدد إلى 7000 عنوان كتاب عام 1985 ثم تراجع إلى 2850 عنواناً وبالمقارنة نجد أن اليابان التي يبلغ عدد سكانها نصف عدد سكان الوطن العربي تصدر سنوياً 35 ألف عنوان وشتان بين الكتب التي تصدر في اليابان وبين الكتب التي تصدر في الوطن العربي.

وطبيعي إن هناك صلة وثيقة بين هذه النسبة المتدنية من الإنتاج البحثي وبين الواجب الأهم عند الأستاذ الجامعي في أغلب الجامعات العربية هو العبء التدريسي الثقيل الملقى على عاتقه.
المهم في هذا الجانب هي قضية التمويل وهي الوجه الثاني لمشكلة البحث العلمي، تظل هاجس العاملين في هذا الحقل على قلتهم ومعروف إن المصدر

الأساسي لتمويل البحث العلمي سواء ما يجري في الجامعات أو في المراكز الأخرى هو المصدر الحكومي، ولم تؤدي المؤسسات العربية الخاصة دوراً هاماً حتى الآن في عملية التمويل، ويتميز تمويل البحوث في الأقطار العربية بصفتين أساسيتين هما:

أ. الإنفاق الحكومي.

ب. قلة أو حتى إنعدام مشاركة المؤسسات والشركات والأفراد في نفقات البحث. ماذا يفعل القطاع الخاص في مجالات الأبحاث والتطوير وتشجيع الابتكار في شتى الفنون الإنتاجية، أكانت زراعية أو غذائية أو صناعية أو خدماتية لكي تدخل المجتمعات العربية في نهضة إنتاجية كبرى، نحن بأمس الحاجة إليها لأسباب عديدة وجوهرية؟ أولها ضرورة إيجاد فرص العمل للجيل الشاب الذي يعاني من إنسداد الآفاق المهنية أمامه، ولذا يهاجر الشاب الفقير، كما الشاب الغني المتعلم، ليجد فرص عمل في بيئة مختلفة، متماسكة، توفر لمن له الإرادة القوية فرص النجاح في الحياة العملية، ونحن نرى بأستمرار ما يحققه المغتربون العرب، ذوو الكفاءة والأندفاع من نجاحات باهرة في جميع القطاعات في الخارج، من النجاح في إدارة شركات غربية كبرى، أو النجاح في ميدان الطب والصحة أو في مجال العلوم الدقيقة(الرياضيات والكيمياء والفيزياء) أو في الترقي لدى وزارات مهمة في أوروبا والولايات المتحدة أو أجهزة الأمم المتحدة، وهذه طبعاً خسارة كبيرة للوطن العربي.

وكمؤشر على كمية الإنفاق على البحث العلمي في البلاد العربية ونسبة مع ما ينفق في إسرائيل أنظر الجدول (16) أما الجدول(17)يوضح إن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي تراوحت بين(0.8 % –6.8 %) على الرغم من إن بين الدول العربية دولاً غنية قادرة على توظيف أموال أكثر في هذا المجال الجدول(18) وتظهر الصورة أكثر وضوحاً عند مقارنة إنفاق الدول العربية على التعليم مقارنة بدول العلم الأخرى الجدول(19).

إن مشكلة البلدان العربية أنها مولعة بالتسليح غير المجدي إلى درجة أجهضت ميزانية الدفاع ميزانية الدولة على مستوى كل منها، وبالتالي أنعكس هذا التوجه سلباً على ما يصرف على القطاعات الخدمية الأخرى وبخاصة التربية والتعليم والبحث العلمي، فقد فاقت المصروفات الدفاعية بكثير المصروفات التربوية والتعليمية في عدد كبير من الأقطار العربية الأقل مورداً والأضعف نمواً، فقد زادت في المعدل من(5 %) عام 1960 إلى(8 %) عام 1990 من الناتج الخام للأقطار العربية الجدول(17).

أما واردات الأسلحة التقليدية فإنها بلغت فيما بين عامي 1987 – 1991 مبلغاً قدره(7743) مليون دولار، أو ما يناهز(38715) مليون دولار للمدة كلها، أو بمعدل(2277) مليون دولار لكل قطر عربي، بينما بلغت واردات الأسلحة في(إسرائيل) التي تهددها نظرياً(22) دولة عربية بلغ(164) مليون دولار. ورغم التفاوت بين الأقطار العربية بهذا الشأن فإن ميزانيات الدفاع استهلكت نسباً مهمة جداً من الموارد الإنتاجية العربية المتاحة، كل ذلك على حساب دعم التنمية البشرية داخل كل قطر عربي، وكذلك على حساب برامج التعاون العربي.

جدول 16:نسبة الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بإسرائيل لسنوات مختلفة.

الدولة	الإنفاق على البحث العلمي (مليون دولار)	مقارنة مع ما ينفق في إسرائيل
مصر (2007)	927.917	10%
الأردن (2004)	60.403	0.6%
الكويت (2005)	111.357	1.2%
المغرب (2006)	761.726	7.4%
السعودية (2007)	273.072	3.0%
السودان (2005)	179.085	2.0%
تونس (2005)	660.607	7.0%
السلطة الفلسطينية	11.5	0.12%
الدول العربية مجتمعة	4,700.000	53%
إسرائيل (2007)	8,817.635	

المصدر: تقرير اليونسكو حول العلوم والتكنولوجيا 2008

جـدول(17) بعـض المؤشـرات الاقتصـادية والاجتماعيـة للـدول العربيـة لعـام 2009.

17) بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية لعام 2009.

القطر	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية(مليون دولار)(1)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالدولار(2)	الإنفاق على التعليم(3)		معدل البطالة %(4)	الإنفاق على الصحة نسبة إلى الإنفاق العام(5)
			من الناتج المحلي %	من الإنفاق العام %		
الأردن	21.3	3630	4.3	11.4	12.7	9.5
الأمارات	250.5	52574	1.6	28.3	3.7	8.7
البحرين	24.3	21668	3.1	15.0	1.2	9.5
تونس	40.8	3959	6.5	25.9	14.0	16.5
الجزائر	170.3	4916	5.1	24.0	11.3	9.5
جيبوتي	982	1131	7.6	22.8	59.0	13.4
السعودية	468.8	18868	6.7	27.6	10.0	8.7
السودان	61.0	1599	0.8	8.0	19.7	6.3
سوريا	52.5	2677	5.0	16.7	8.4	5.9
العراق	110.4	3611	–	–	15.9	4.2
عمان	59.9	20898	5.0	8.8	7.5	4.3
قطر	102.3	70651	2.9	19.6	0.5	9.7
الكويت	148.1	43046	3.4	12.9	1.3	4.9
لبنان	29.6	7466	2.8	11.0	8.2	11.3
ليبيا	76.7	10520	–	–	10.0	6.5
مصر	162.6	2192	4.1	11.3	8.8	7.3

المغرب	85.7	2632	6.8	27.2	9.6	5.5
موريتانيا	3.6	1128	2.8	10.1	22.0	5.3
اليمن	28.7	1181	5.7	14.3	15.9	5.6

المصدر: (1)التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر/ أيلول2009،ص266

(2) نفس المصدر،ص19.

(3) نفس المصدر،ص283.

(4) نفس المصدر،ص37.

(5) نفس المصدر،ص275.

جدول(18) الإمكانات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

القطر	الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق(مليون دولار) 2008(1)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1000) دولار لعام2008(2)	حجم إنتاج الطاقة		إحتياطي النفط
			إنتاج النفط ألف برميل/ يوم 2008(3)	إنتاج الغاز الطبيعي مليون متر مكعب/ سنة2007(4)	مليار برميل/سنة 2008(5)
الأمارات	250.517	52574	2.630	49.200	97.80
البحرين	24.338	21668	182	11.500	0.12

السعودية	468.800	18898	9.318	79.500	264.25
عمان	59.945	20898	784	25.179	5.50
قطر	102.303	70651	854	59.800	15.21
الكويت	148.165	43046	2.680	12.600	101.50
المجموع	1074.048		16.448		

المصدر☹(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009،ص266.

(2) نفس المصدر،ص19.

(3) نفس المصدر،ص322.

(4) نفس المصدر،ص323.

(5) نفس المصدر،ص320.

جدول(19): نسبة الإنفاق من الناتج القومي ونصيب الفرد من الأنفاق على البحث العلمي لمجموعات من الدول.

الدولة	نسبة الإنفاق من الناتج القومي	نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي (دولار)
إسرائيل	4.7%	1,272.8
اليابان	3.4%	1,153.3

الدول الأوروبية	1.8%	531
أمريكيا الشمالية	2.6%	1,205.9
أمريكيا اللاتنية	0.6%	58.4
الدول المتقدمة	2.3%	710
الدول النامية	1.0%	58.5
الدول العربية	0.2%	14.7
الدول العربية في آسيا	0.1%	11.9
الدول الأفريقية	0.5%	9.4
المعدل العالمي	1.7%	170
فلسطين*	0.3%	2.9

المصدر: اليونسكو تقرير العلوم والتكنولوجيا 2008.

*إحصائيات الجانب الفلسطيني تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول(20): المصروفات الدفاعية والخلل في توظيف الموارد في الأقطار العربية.

القطر	المصروفات الدفاعية نسبة للناتج الداخلي الخام %	المصروفات الدفاعية نسبة لمجموع المصروفات التعليمية والصحية %	المعدل السنوي لاستيراد الأسلحة التقليدية	
			نسبة الواردات 1990	مليون دولار 1991-1997
الأردن	10.9	12.8	4.6	123

الأمارات	4.7	174	–	358
البحرين	3.0	134	–	182
تونس	3.2	58	0.2	13
الجزائر	1.5	18	2.1	220
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	17.7	177	8.8	2119
السودان	2.0	–	7.6	46
سوريا	13.0	204	28.7	689
الصومال	–	500	–	–
العراق	20.0	511	47.8	2064
عمان	15.8	268	4.6	120
قطر	–	–	–	74
الكويت	6.5	83	4.6	223
لبنان	–	–	–	17
ليبيا	8.6	56	5.5	220
مصر	4.6	57	10.6	1092
المغرب	4.5	52	1.6	110
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن	–	–	–	73
إسرائيل	2.9	192	0.77	164

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1996، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص206–207.

وكما هو معلوم، فبالرغم من ثرواتنا النفطية والبشرية، ونحن نصدرها إلى الخارج بشكل مفرط، فنحن لا نزال نتخبط وراء الأبنية الشاهقة والسيارات الفخمة في بحر من التخلف وعدم المشاركة في النهضات العلمية والتكنولوجية والصناعية والخدماتية المتتالية، التي دخل فيها العديد من دول العالم الثالث التي كانت أكثر فقرا منّا في بداية الخمسينات، وقد أصبحت اليوم من عمالقة إنتاج الالكترونيات، وهي لم تتمتع بوجود ثروات نفطية ومعدنية لديها كما هو الحال عندنا، وهي أيضاً عانت من الحروب والتوترات السياسية الضخمة، التي أحاطت بها" كوريا، تايوان، ماليزيا، الصين، الهند" على سبيل المثال لا الحصر.

وفي اعتقادنا إن عجزنا هذا ناتج عن سببية معقدة وليس عن سببية أحادية الجانب كما يقدر معظم المحللين، وما دمنا لم نتناول هذا التعقيد بالروية والبصيرة، فإننا سنراوح مكاننا التعيس في هذه الدنيا، فهناك العديد من الأسئلة المزعجة، التي لا بد من طرحها لكي نتلمس بعض جوانب الخروج من النفق المظلم الذي نحن فيه، ومن بين هذه الأمثلة ما يدور حول عجزنا عن القيام بمهمتين أساسيتين لم نولهما أيّ نوع من الأهتمام:

أحداهما: ثقافية حضارية أخلاقية، **وثانيهما** : علمية واقتصادية وتكنولوجية، وهما قضيتان مركزيتان يتكاملان للخروج من حلقة الانحطاط المتواصل والتخلف العلمي والحضاري.

4. إنعدام القدرة الفكرية في البحث العلمي العربي

ليس لدينا القدرة العلمية للبحث والتقصي وفي شتى أنواع العلوم وبخاصة الإنسانية منها وتأتي على رأسها التاريخ والفلسفة، وهما من العلوم الأساسية التي لابد من بنائها بشكل منظومة متكاملة متراصة متماسكة، يرتاح إليها كل إنسان عربي كما هو الحال في الحضارات والثقافات الأخرى[24] .

ويتساءل جورج قرم، ماذا نفعل لإطلاق حرية الأجتهاد الديني؟ وهي التي أمنت رونق الحضارة الإسلامية في عصورها الأولى، وهي التي تميز بها فكر رواد الإصلاح في عصر النهضة العربية، التي توارت تحت الرمال، ويجب بعثها مجدداً، ولا مجال لتطوير مثل هذه المنظومة دون حوارات مكثفة ومعمقة، وإنتاج بحثي واسع يتكامل مع الزمن، ولو أنه يتباين في الاستنتاجات والتأويلات، فالتاريخ والفلسفة والسوسيولوجية ملك الجميع، ولا أعتقد إن هناك عقبة أمام هذا النوع من الأبحاث العلمية ما دام المثقف العالم لم يحد من رسالته المعرفية بالإنجرار وراء العمل الصحفي والإعلامي والتعرض الحاد لهذا أو ذاك من الأنظمة العربية.

والقليل من المؤسسات الثقافية القائمة في الوطن العربي، نراها، في كثير من الأحيان تدخل في دوامة النشر الغزير دون التصويب على المجالات التي يجب التركيز عليها ناهيك عن مئات من الندوات التي تقام في كل أرجاء الوطن العربي ولا تأتي بجديد وهي في معظم الأحيان تضع قائمة المواضيع المطروحة للمناقشة حسب ما يأتي من الخارج من تيارات فكرية أو شعارات براقة أو مواضيع سطحية وسخيفة تتكرر من سنة إلى أخرى، نذكر منها على سبيل المثال الشرق الأوسط الكبير، تعميم الديمقراطية، صِدام وحوار الحضارات، الأصالة والحداثة، العولمة، الغزو الثقافي الغربي، الإسلام والقومية العربية.....الخ من مثل هذه المواضيع المطاطة وغير المرّكزة.

وكما تبين من دراسات عديدة حول وضع العلوم في الوطن العربي وتوافر القدرات البشرية الكبيرة(وبشكل خاص دراسات الدكتور انطوان زحلان المنشورة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية) فإننا نمتلك الأمكانات الكبيرة لتحقيق التقدم العلمي والمعرفي المتسارع، إنما دولنا ومجتمعاتنا لا تولي هذه القدرات والأمكانات أي إهتمام يذكر إلا في بعض الحالات الاستثنائية القليلة، وبالتالي تبقى تلك القدرات مكبوتة غير مستنفرة وغير مستثمرة في إطار جهود جماعية لإجراء نهضة فكرية وثقافية وحضارية شافية، دعا إليها أخيراً الباحث

اللبناني الدكتور ناصيف نصار المختص بتطور الأيديولوجيات الفكرية عند العرب.

ومن المؤسف حقاً أن نرى القليل جداً من التفاعل بين الشخصيات العربية الباحثة في العلوم الإنسانية، فيبقى كل باحث وكأنه وحيد لا يشير إلا قليلاً لأعمال الباحثين الآخرين لخلق عملية التراكم المعرفي التفاعلي ضمن عملية بناء منظومة فكرية عربية تغتني بهذا التراكم والتفاعل فتفتح الأفق الجديد وتشجع العنصر الشاب في توسيع طاقاته الفكرية وتأمين صوابية إدراكه وشموليته بالنسبة إلى تطور الوطن والبيئة المحلية الإقليمية والدولية.

وما يزيد الطين بلّة، ليس فقط قلة الإنتاج الفكري، إنما أيضاً تجزئة أسواق النشر العربية فيصعب على مثقف من قطر عربي معين التعرف على ما ينشره المثقفون الآخرون في أقطار عربية أخرى قريبة أو بعيدة، أضف إلى ذلك إن خبرة الشباب العربي الذين يطورون قدرات بحثية وفكرية يهاجرون للانخراط في شبكات العلم والمعرفة في الدول الغربية الكبرى فنخسرهم في الوطن خسارة كبيرة.

وفيما يتعلق بحجم الإنتاج العلمي في الدول العربية ذات العلاقة بالقدرة الفكرية، أشارت دراسة إلى إن مجموع براءات الاختراع المسجلة للعالم العربي في 20 عاما ما بين عامي 1980 وعام 2000 إن العرب حصلوا مجتمعين على 836 براءة اختراع بينما سجلت كوريا الجنوبية وحدها 57,968 براءة اختراع الجدول (21).

جدول 21:براءات الاختراع لمجموعات من الدول .

الدولة	2008	المجموع الكلي	المرتبة العالمية
الولايات المتحدة	157,772	4,380,724	1
اليابان	33,682	725,866	2
المانيا	8,915	313,078	3
المملكة المتحدة	3,094	129,762	4
كوريا الجنوبية	7,549	57,968	8
إسرائيل	1,166	16,805	14
الدول العربية مجتمعة	71	836	
لوكسمبورغ	24	974	
ماليزيا	152	947	
السعودية	30	310	46
مصر	2	113	60
الكويت	15	103	61
لبنان	2	70	65
المغرب	4	70	66
الإمارات	9	57	74
تونس	2	23	95
الأردن	0	21	97
سوريا	0	20	99

الجزائر	0	13	104
العراق	1	10	114
عمان	5	2	119
السودان	0	7	120
البحرين	0	4	131
ليبيا	0	4	135
قطر	1	4	138

المصدر: اليونسكو تقرير العلوم والتكنولوجيا 2008.

يبين الجدول أعلاه عدد براءات الاختراع كما هي مسجلة في دائرة تسجيل الاختراعات الأمريكية على مدار التاريخ، حسب جنسية المخترع الأول في قائمة المخترعين.

ب. سمات البحث العلمي العربي

تأسياً على المشكلات التي تواجه حقل البحث العلمي في الوطن العربي من المؤكد إن يكون إنعكاسها كبيراً عل خصائصه وسماته العامة، ولكي نستطيع أن نزن وبدقة منظومة البحث العلمي العربي، لا بد من إلقاء نظرة على سمات البحث العلمي العالمي لغرض المقارنة والذي يتسم بالآتي[25] .

1. تتميز البحوث الحديثة بالتقاء عدد من العلماء في اختصاصات مختلفة، ومن هنا فإن الإتجاه في الجامعات العالمية يشجع البحوث المشتركة ما بين الإختصاصات المختلفة.

2. تميل البحوث إلى التعقيد، وإلى إستعمال الأجهزة المتطورة والحديثة.

3. تزامن وترابط التطور بين أنظمة المعلومات العلمية والبحث العلمي، بحيث أصبحت مكملة ودافعة لهذا التطور، ولم يكن ذلك ممكناً دون تطور المكتبات وإدخال الحاسبات الألكترونية لإستخدامها في خزن وأستدعاء المعلومات.

4. نتيجة لحصول الاندماج والانفتاح ما بين الفروع العلمية المختلفة، فقد أنتهت عزلة العلماء وانتهى الزمن الذي يسمح بولادة العباقرة المنفردين وابتداء عصر المجاميع العلمية.

5. إن ما يسمى بالبحوث من أجل المعرفة والتي كانت جامعات الدول المتقدمة تتميز بها لم تعد منفصلة أو منعزلة عن الإنتاج، إذ إن الكثير من نتائج الأبحاث التي تجريها الجامعات تتحول وبمدة قصيرة وبتأثير وحدات البحث والتطوير إلى الإنتاج وتتسارع هذه العملية بمرور الزمن.

6. لقد أدركت الدول الأوروبية بأن عزلة علمائها ستؤدي إلى هيمنة الولايات المتحدة في مختلف النشاطات العلمية، لذلك بدأت ومن خلال منظمة الدول الأوروبية بإنشاء لجنة للبحث والتطوير وخصصت ملياري دولار كل سنة لهذه البحوث[26] لقد بدأت فرنسا وضمن هذا الأتجاه الأوروبي بإقامة تعاون علمي عالمي ففي برنامج سمي (Science) يهدف إلى تشجيع البحوث الأساسية في علم الوراثة تم التعاون ما بين(19) مختبراً أوروبياً[27] أما مجلس البحث

العلمي الفرنسي فقد انشأ علاقات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان.

أما على مستوى الدول العربية فلم يتم الأتفاق حول فاعلية تطوير مؤسسات عربية مشتركة للدراسات العليا يتم ولو بشكل نظري، ولم يتم حتى الآن الخوض في تفاصيل هذا التوجه من جوانبه العلمية المرتكزة على دراسات ميدانية معمقة توفر الدليل القاطع على جدوى إنشاء وتطوير مثل هذا النوع من المؤسسات من النواحي الإقتصادية أو الفنية. وبالرغم من هذا كله، فإن خبراء التعليم العالي العرب الذين تعرضوا لقضايا هذا القطاع العلمي تعرفوا عن كثب على مشكلة النقص في أعضاء هيئة التدريس ليس فقط في أبعادها الكمية بل أيضاً في أبعادها النوعية، أكدوا بكل قوة على أهمية تطوير مؤسسة عربية متخصصة تعني بهذا الجانب، فقد أقترح عبد الله عبد الدائم في ورقة قدمها إلى المؤتمر الأول للوزراء والمسئولين على التعليم العالي في الوطن العربي نحو" إنشاء جامعة عربية للدراسات العليا تكون بمثابة نموذج وتجربة رائدة توفر لها الأمكانات المادية والبشرية يجعلها في مصاف الجامعات العالمية المتقدمة، ويكون من بين أهدافها إعداد القوى البشرية اللازمة للتعليم العالي في الوطن العربي"[28] وبعد مرور قرابة العقدين من الزمن لم تفلح هذه الدعوات وبالتالي لم تَرى النور(جامعتنا المرتقبة).

وبالعودة إلى سمات البحث العلمي العربي سواء كانت عل مستوى الباحثين أو طلبة الدراسات العليا في الجامعات العربية، فيمكن إدراجها كالآتي [29] :

1. يتسم البحث العلمي العربي بأنه ذات صفة أكاديمية بحتة غرضه زيادة المعرفة، وإشباع الرغبة العلمية، والاستفادة من البحث لأغراض الترقية أو التدرج الوظيفي، ويغلب على صفة البحث الجانب الفردي بعيداً عن روح التعاون العلمي والجماعي وبالتالي، أفتقد الباحثين إلى الصفة التراكمية المعرفية التي غالباً ما تنتظم ضمن المجموعات البحثية، وتبادل الخبرات.

2. يواجه الباحثون العرب صعوبات علمية ومادية وفنية في كيفية إعداد بحوثهم فضلاً عن عدم وجود الدعم المعنوي لهم الذي يتأتى من حاجة المؤسسات المجتمعية والاقتصادية والثقافية لبحوثهم بسبب القطيعة الحاصلة فيما بين الجامعة والمجتمع. إضافة إلى افتقار المكتبة العربية إلى المؤلفات الرصينة وضعف دور الترجمة التي تؤدي دوراً كبيراً في نقل المعرفة من علماء العالم المتقدم إلى العلماء العرب، وبالتالي أصبح الباحث العربي منكفئاً منعزلاً علمياً وذهنياً وانعكس ذلك بشكل كبير على القيمة النوعية لبحوثهم.

3. لما كان العلماء العرب يعيشون في شبه عزلة عن معطيات التطور العلمي والثقافي المتسارع في العالم، فمن المؤكد أن ينعكس ذلك على طلبة الدراسات العليا ومستوى بحوثهم تحت إشراف هؤلاء الأساتذة، فتولد هذه البحوث قاصرة عن تلبية الحاجة الفعلية لها في خدمة أهداف الجامعة والمجتمع.

4. قلة أو انعدام الأجهزة العلمية والمختبرية في الجامعات، وبالتالي أضحى الباحث يعتمد بشكل شبه كلي على الجانب النظري، وإن كان ذلك يصح على بعض الفروع الإنسانية، فإنه يعتبر عائقاً خطيراً أمام البحوث العلمية الصرفة كالكيمياء والفيزياء والأحياء والجغرافية والطب والصيدلة.....الخ.

5. هناك فجوة واسعة بين الاختصاصات العلمية المختلفة وانعدام التعاون العلمي بينها وبالتالي فإن فوائد هذه البحوث ستقتصر على جوانب محددة من الحياة، لعدم تكامل الحاجة المطلوبة منها من قبل مؤسسات الدولة.

6. التخلف الإداري المسؤول عن أجهزة العلم والتكنولوجيا، فهذه الأجهزة تتميز بتخلف إداري وعلمي، ومن هنا فهي تحتمي بإجراءات بيروقراطية حتى أصبح الباحث يخشى من غضب الموظف الإداري، أما إذا تردد الباحثين على المراكز العلمية والمؤسسات الرسمية قد يصل به ا لحال إلى غلق الأبواب أمامه تماماً.

7. ضعف ارتباط الأبحاث العلمية بعوامل التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ورغم أهمية قطاع الزراعة في الوطن العربي وأهمية المياه، وضعف البنية

الصناعية، وتردي الخدمات الطبية والهندسية، فإن البحوث في هذه المجالات قليلة، ومعظم البحوث التي أنجزت لم يتم الاستفادة منها، وكأن هناك قطيعة بين حقل البحث العلمي والمجتمع. إن المسؤولية الكبرى في هذا الجانب تقع على الإدارات العليا للدولة ومؤسسات التعليم العالي والجامعات نفسها، التي لم تستطيع توفير غطاء علمي وجو أكاديمي ومناخ مريح لباحثيها.

8. أما عن المجلات العلمية الخاصة بنشر الأبحاث والتابعة للجامعات فهي تعد من أكثر المحطات إعاقة لتطور البحث العلمي بالنظر للتعقيدات والأجور المرتفعة التي تؤذي الباحثين مادياً، وهنا تقع المسؤولية على إدارة الكلية والجامعة بشكل مباشر لأنها هي المسؤولية عن هذا العائق، لا بل إن أجور نشر الأبحاث تحدده الكلية والجامعة وليس غيرها.

ج. السياسات العلمية والتكنولوجية

تهدف السياسة العلمية إلى تنظيم البحث العلمي وإلى توجيه الموارد المتوفرة حسب الأوليات التي تضعها إستراتيجية العلم والتكنولوجية، وهي تعمل على تنسيق التعاون ما بين وحدات البحث المختلفة، سواء تلك الموجودة في قطاع التعليم أو في القطاع الإنتاجي والخدمي، كما تعمل على إقامة نوع من التوازن ما بين البحوث التي تلبي حاجات آنية للمجتمع وتلك التي تهدف إلى زيادة المعرفة والتعمق بها. فإذا كان الاقتصاد موجهاً ضمن خطة التنمية، فإن على المسئولين عن السياسة العلمية تحليل هذه الخطة ومعرفة الجوانب التي يمكن أن يؤدي فيها البحث العلمي دوراً مساعداً أو رائداً، وترتبط وحدات السياسة العلمية والتي توجد ابتداء من القسم العلمي وانتهاء بالمراكز البحثية ثم بالهيئة العليا للسياسة، وترتبط وحدات الإحصاء والتخطيط والمتابعة بهذه الهيئة، لأن عملية الترابط ما بين وحدات السياسة العلمية يجب أن تكون باتجاهين هما؛ لتجديد وتحديث المعلومات حول الكوادر العلمية وإمكانياتها والبحوث العلمية المنشورة وأهميتها لمختلف القطاعات الإنتاجية والمعرفية.

لقد كان هناك حالة من التخبط في الوطن العربي بالنسبة إلى أنواع البحوث وفائدتها وقد كان التركيز يجري دوماً على البحوث التطبيقية، ومن المعروف إن البحوث العلمية تقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

البحوث الصرفة، والبحوث التطبيقية، والبحوث الموجهة. لقد سادت في الوطن العربي مقولة تفيد بأن البحوث التطبيقية تعطي مردوداً اقتصاديا سريعاً، وإن بقية البحوث لا يمكن تشجيعها واعتمادها، وطبعاً في مثل هذه النظرة الكثير من القصور، إذ إن التقدم في المجالات التكنولوجية والعلمية التطبيقية لم يكن ليحدث لولا وجود قاعدة علمية نظرية قوية قائمة على بحوث علمية نظرية صرفة ولنا أن نأخذ بعض الأمثلة للتدليل على صحة هذا القول: أولاها، التطور الذي ساد علم الإحصاء والرياضيات واستخدام نظرية السجال (Game theory) وبحوث العمليات (Operational research) في السياسة والحرب، ولقد تم تطوير بحوث العمليات في إنكلترا إثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف تحقيق أكبر قدر من الإصابات في الأهداف الألمانية باستخدام أقل عدد ممكن من القنابل، أما المثال الثاني الذي يمكن أن نسوقه في هذا المجال فهو ما تم من بحوث إثر ما تسمى بأزمة الطاقة، فبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 شجعت الولايات المتحدة بحوثاً في عدة اتجاهات مثل إيجاد بدائل للطاقة، وتشجيع الدراسات المستقبلية حول الطاقة، ولعل الدراسة الأولى الرائدة في هذا المجال هي التي قام بها(30) عالماً اقتصاديا وصناعياً وسميت هذه المجموعة بنادي روما ونشرت دراستها المشهورة" حدود النحو" عام 1974[30] وتبع هذه الدراسة دراسات أخرى ،ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أن هذه الدراسات كانت قاعدة معلوماتية مهمة استفادت منها الولايات المتحدة في توجهها نحو المنطقة العربية بعد حرب 1973، والتي تمخضت عن تخفيض سعر برميل البترول إلى مستوى مقبول.

في الوطن العربي هناك عجز واضح في مجال البحوث النظرية وفي مجال وحدات الربط ما بين الباحث والقطاع الإنتاجي. ان واجب الباحث يتوقف

عندما يصل إلى نتائج بحثية جديدة بعدها يبدأ عمل المهندس الاقتصادي من أجل تقييم جدوى النتائج اقتصاديا وصناعياً، مثل هذه الوحدات المهمة لا توجد في الوطن العربي. ورغم إن العديد من البحوث كانت في اتجاه مشاكل محلية خاصة في مجال الزراعة غير إن هذه البحوث بقيت محفوظة في الأدراج لأن وحدات الربط العلمي والتكنولوجي مفقودة. قامت محاولات لربط الجامعة أو مراكز الأبحاث بالقطاع الإنتاجي ولكنها باءت بالفشل لغياب هذه الوحدات. إنه من غير المعقول أن تنجح أي بحوث تطبيقية دون وجود قاعدة علمية نظرية لدى الباحث أو المؤسسة البحثية، وهذا هو ما يحدث في الوطن العربي.

إن الذي يكمل وحدا ت السياسة العلمية وحدات نقل التكنولوجيا أو مراكز نقل التكنولوجيا وكان هناك سعي حثيث من أجل إقامة مثل هذه المراكز، سواء كانت إقليمية أو عربية، إلا إن هذا السعي لم ينجح، وكان من الممكن أن تضم هذه المراكز بنوك معلومات عن التكنولوجيا، وأن تقوم بدراسات لتقييمها والظروف اللازمة لاستيعابها وكذلك القيام بدراسات مستقبلية حول حاجة الوطن العربي للتكنولوجيا والنوع الذي يمكن أن يسهم في حل المشاكل الأساسية. كما إن بالإمكان أن تكون هذه المراكز أساساً لتقديم الاستشارات في مجال نقل وتوطين التكنولوجيا، وفي وضع سياسات تكنولوجية تتداخل مع السياسات العلمية في الأقطار العربية. إن التخبط هذا أدى إلى غياب الاهتمام الحقيقي بالباحث العلمي ودراسة الظروف التي يمكن أن تساعده ليقوم بواجبه. كما أدت إلى غياب الاهتمام بالقيادات العلمية التي هي من أهم عناصر نجاح الباحث العلمي في عمله. جميع هذه العوامل أدت إلى انعزال الباحث العلمي العربي، وبالتالي فقدانه لروح التواصل مع حركة البحث العلمي العالمية وغياب الرؤية الواضحة لديه وسيادة روح اليأس والإحباط، والتي سببت وما زالت تسبب هجرة الألآف من الكوادر العلمية العربية إلى الدول المتقدمة.

مصادر ومراجع الفصل الثالث

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إستراتيجية تطوير التربية العربية، تقرير لجنة وضع إستراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية،تونس، المنظمة، 1979، ص328.

(2) محمد الرميحي، هل نحتاج إلى أن نتعلم كيف نفكر، مجلة العربي، العدد 372، الكويت، نوفمبر/ تشرين الثاني، 1989، ص5.

(3) محمد بن بهجت الفاضلي، البحث العلمي وتنمية المعرفة الجغرافية، بحوث مختارة من الندوة الثانية لأقسام الجغرافيا في المملكة العربية السعودية، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 23–25 إبريل، نيسان 1985، ص158.

(4) Rosenberg and L.E. Birdzeu: Scientific American, vol-263, No.5,p.18,Nov.1990.

(5) أماني قنديل، تقرير عن ندوة" الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي" التي عقدت في البحرين للفترة 3–5 تشرين أول/ أكتوبر 1987، المستقبل العربي، العدد 108، شباط 1988، ص152.

(6) راجع في هذا الموضوع: المهدي المنجرة، الألتحام بين العلم والتقانة مفتاح القرن الحادي والعشرين، مصدر سابق، ص18–20.

(7) الدراسة الميدانية للباحث في فترة إعداد هذا الكتاب للعام الدراسي 2007–2008.

(8) فاروق بن محمد الجمال والسيد بن البشري محمد، بعض المشكلات المرحلية لطلاب الدارسات العليا في قسم الجغرافية – جامعة الملك سعود، مصدر سابق، ص195.

(9) نبيه عاقل، البحث العلمي في الوطن العربي، دور الجامعات ومسؤولياتها، شؤون عربية، العدد72، ديسمبر/ كانون الثاني، 1992، ص40.

(10)الدراسة الميدانية، الأسئلة التي وجهت لطلبة الدراسات العليا في جامعات بغداد والمستنصرية وبابل والبصرة والموصل للعام الدراسي 2009–2010 .

(11) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التخطيط والمتابعة، الدراسات العليا في العراق لعام 2005، بيانات غير منشورة.

(12) عمر الأسعد، الجامعات العربية حتى عام 2000، الواقع والتصورات المستقبلية، عمان، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، 1988، ص 324- 350.

(13) سمر روحي الفيصل، قدرة اللغة العربية على إستيعاب العلم وتأصيله، القاهرة، جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية،العدد،74،1993،ص167- 168.

(14) حسن قبيس، لغتنا والترجمة، بيروت، دار الفكر العربي، 1994،ص8.

(15) كامل عمران، دور العلم والثقافة في تنمية القدرة الذاتية العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 73، 1993، ص86-87.

(16) مسارع الراوي، تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص58.

(17) محي الدين صابر، إستراتيجية تطوير العلم والثقافة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص26.

(18) خالد سعيد ربايعة، البحث العلمي وبراءة الاختراع ،مركز أبحاث المعلوماتية في الجامعة العربية الأمريكية في الأراضي الفلسطينية، موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية، وكالة معاً في 2010/1/13.

(19)المصدر السابق.

(20) سلمان رشيد سلمان، ازمة البحث العلمي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 75، 1993، ص14.

(21) زكي حنوش، إشكالية البحث العلمي ومعوقاته في الجامعات العربية،جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد 86، ص198.

(22) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سابق، ص51.

(23) سليمان إبراهيم العسكري، مثلث عربي بلا أضلاع، مجلة العربي، العدد 566، الكويت، 2006، ص10.

(24)جورج قرم الانهيارات العربية من المسؤول؟ مجلة العربي، العدد 566، الكويت، كانون الثاني/ يناير، 2006، ص16.

(25) سلمان رشيد سلمان، الإتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي العربي، نظرة أولية، شؤون عربية، العدد 78، حزيران/ يونية، 1994، ص78.

(26)Science vol. 256, 24 April, 1990, p458.

(27)I..I.D, P459

(28) عبد الله عبد الدائم، تكامل الأقطار العربية والتعاون العربي في مجال التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989، ص209.

(29) سلمان رشيد سلمان، مصدر سابق، ص84.

(30) D.H.Meadows,D.L.Meadows, J.Randers and W.W. Behrens: The timit of of Growth, New American Library, New Youq, 1974.

الفصل الرابع

التعليم والتنمية

الفصل الرابع

التعليم والتنمية

ثلاث حقائق تصدم العربي المتأمل في تطور وطنه مقارنة بدول العالم الأخرى هي : إن الإنسان العربي يعيش واقعاً متردياً، وإن هذا التردي يزداد، وإن استمرار التردي يدفع بالعرب إلى هوة سحيقة قد تجعل منهم أكثر شعوب الأرض تخلفاً في مطلع القرن الحادي والعشرين وامتداده.

ورب قائل: أليس هذا حال شعوب العالم الثالث عامة؟ الجواب هو لا، إن تردي الواقع العربي مطلق ونسبي، مطلق بمعنى إن إشباع بعض الحاجات الإنسانية الأساسية ما زال أملاً لغالبية الشعب العربي، وفي هذا نشترك مع أكثرية شعوب العالم الثالث، أما في المنظور النسبي، فلسنا في مصافّ المتقدمين في العالم الثالث،ولو اعتبرنا التطور التاريخي نجد إن الوطن العربي قد تدهور في جوانب متعددة بالمقارنة مع الهند والصين وماليزيا مثلاً، وقد إخترنا الهند والصين لأن كلاً منهما بلد كبير ينتمي إلى حضارة عريقة تعرضت للأضمحلال عهوداً، ويمكن القول إن كليهما كان أسوأ حالاً من الوطن العربي على إجماله في منتصف القرن العشرين، ولكن في الثمانينات من القرن نفسه نرى إن الهند تكتفي ذاتياً في الغذاء وتتقدم في مضمار القدرة التكنولوجية الذاتية، والصين ما زالت المثل عل الإنجاز في إشباع الحاجات الإنسانية لربع البشرية وبناء القدرة الذاتية بدء من أوضاع غاية في التدني.

أما ماليزيا فان الدكتور مهاتير محمد رئيس الوزراء استطاع من عام 1981 إلى عام 2003 أن ينتقل ببلده من بلد متخلف مهمل إلى دولة حضارية تتربع على قمة الدول الناهضة التي يشار إليها بالبنان والبنيان ،وترافق هذا الازدهار مع تضاعف دخل الفرد الماليزي من 1000 دولار سنويا عام 1981 إلى 16000 دولار عام 2003،أما الاحتياطي النقدي فقد ارتفع من 3 مليارات إلى 98 مليارا ووصل حجم الصادرات إلى 200 مليار دولار ،وحقق عام 1996

طفرة صناعية تجاوزت 46% عن العام الذي سبقه بفضل المنظومة الشاملة والقفزة الهائلة في الأجهزة الكهربائية والحاسبات الالكترونية.كل ذلك جاء بفعل الخريطة التي رسمها هذا الرجل لبلده والتي حدد فيها الأولويات والأهداف والنتائج التي يجب الوصول إليها خلال 10 سنوات وبعد 20 سنة حتى عام 2020وسميت بعد ذلك باسم "عشرين –عشرين–وهي ترمز إلى شكل ماليزيا سنة 2020والتي يفترض أن تصبح رابع قوة اقتصادية في آسيا بعد الصين واليابان والهند.ولغرض ربط موضوع ماليزيا بموضوع بحثنا فان رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد قرر أن يكون التعليم والبحث العلمي هما الأولوية على رأس الأجندة ،وبالتالي خصص اكبر قسم في ميزانية الدولة ليضخ في التدريب والتأهيل للحرفيين والتربية والتعليم ومحو الأمية وتعليم الانكليزية وفي البحث العلمية كما أرسل عشرات الآلاف كبعثات للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبية.

أما على مستوى العالم المتقدم، فقد أدت الثورة الصناعية إلى رفع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة إلى(15) ضعفاً، وزاد حجم المبادلات الدولية إلى أكثر من(100) ضعف، وزاد الأنتاج العالمي من السلع المصنعة أكثر من(200) ضعف[1]، وقد تحول العالم الثالث إلى دول محيطية تابعة للمركز – العالم المتقدم– وكان نتيجة ذلك أن زاد الدخل القومي لدول المركز وأزداد إفقار دول العالم الثالث، وبذلك بعدت الشقة بين متوسط دخل الفرد في دول المركز ودول المحيط، فبعد أن كان الفارق(1–9) عام 1950، أصبح(1–14) عام 1970 [2].

أدى نمو العلم والتكنولوجيا إلى إحلال المواد المصنعة بدل المواد الأولية التي كانت متوفرة في دول العالم الثالث، ففي بداية الثورة الصناعية كان معدل النمو السنوي للصادرات في كل من المواد الأولية والمنتجات الصناعية متقارباً، بلغ هذا المعدل نحو(2.5 %) في المدة ما بين(1876–1920)إلا إن صادرات المنتجات الصناعية أخذت في الزيادة بعد ذلك بمعدل سنوي بلغ(3.1

%) بينما تراجعت صادرات المواد الأولية حيث لم يزد معدل نموها السنوي على واحد في المائة[3] وفي ظل هذا الوضع نشأت الشركات متعددة الجنسيات، التي بدأت تحتكر الأسواق وتتنافس فيما بينها، فهنالك سبع شركات فقط تسيطر على أسواق النفط وخمس شركات كبرى تسيطر على سوق الغذاء.

لقد دللت الدراسات على إن عامل المعرفة والتعليم أزداد تأثيره في زيادة الدخل القومي وأصبح يساهم بنسبة(20 %) فيه، إن التقدم التكنولوجي كان مسؤولاً عن 90% من الزيادة في متوسط دخل الفرد الأمريكي خلال المدة(1900–1960) فيما كانت الزيادة في رأس المال مسؤولة عن(10 %) فقط[4].

وبينت دراسات أخرى إن حوالي(50 %) من الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي في اليابان ترجع إلى التقدم التكنولوجي بمفهومه الواسع الذي حققته اليابان خلال مدة قصيرة نسبياً[5]. أما بالنسبة للزراعة في الدول المتقدمة فإن الهكتار الواحد ينتج الغذاء اللازم لأربع وعشرين شخصاً، أما في معظم أرجاء العالم الأخرى فلا يتجاوز حاجة ثلاثة أشخاص، إن إنتاج(2.7) طناً في الولايات المتحدة الأمريكية كان يستلزم عام 1800 مقدار (373) ساعة عمل في حين كانت النسبة لدول أوروبا أكثر من 4000 ساعة ،وفي عام 1840 أصبح الإنتاج(2.7)طنا في الولايات المتحدة يحتاج إلى(233) ساعة عمل، ثم أصبح 152ساعة عمل عام1880 وتناقص ليصل إلى 108ساعات عمل عام(1990) و34 ساعة عمل في المدة 1945–1949، وعشرة ساعات عمل للمدة 1966–1970[6].

إن الإنتاجية الزراعية في العالم الثالث متدنية جداً وذلك لعدم إستخدام التكنولوجيا حيث إن الهكتار الواحد يقابله(0.05) حصان آلي في أفريقيا و(0.19) حصان في آسيا و(0.27) حصان في أمريكا اللاتينية، أما المعدل

بالنسبة للعالم العربي فهو(0.09) حصان لكل هكتار في حين إن النسبة الدنيا هي(0.5) حصان لكل هكتار.

أن التنمية بمفهومها الحديث قد تجاوزت مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ مبدأ يعرف باسم التنمية البشرية ،والمفهوم يعيد ربط العلاقة بين البشر والتنمية ،ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل أيضا ،باعتبار البشر غاية التنمية .ومن هنا لابد من الإشارة إلى إن استراتيجيات التنمية العربية خلال العقود الماضية ركزت على استمرار نمو معدلات الناتج القومي من السلع والخدمات بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وأحيانا على دخلها القومي ،وهي في مجملها قائمة على أساس استيراد التقانة وليس من أصل الإبداع العربي.

كما أن الاعتماد العربي في إحداث تنمية فعالة وشاملة على المصادر الخارجية للتقنية والخبرة والتمويل ،لم يؤدي إلى توسيع حقيقي في تكافؤ الفرص وتوزيع ثمرات التنمية أو توزيع أعباءها .لذلك فان دليل التنمية البشرية للدول العربية لم يتضمن سوى أربعة دول ذات الأداء التنموي المرتفع هي ؛البحرين والكويت والإمارات وقطر على التوالي ،فيما تضمنت المجموعة الثانية ذات الأداء المتوسط إحدى عشر دولة ،بينما وقعت ثلاث دول ضمن الأداء المنخفض هي السودان واليمن وموريتانيا بعد استبعاد العراق وجيبوتي.

إن تاريخ الفكر التنموي قديما هو سجل لتطور فهم رأس المال الطبيعي والمالي ،الا ان أدبيات هذا الفكر تطورت كثيرا استجابة لتطور الحياة البشرية بمفهومها العام،فاخذ يشمل على رأس المال البشري ،وتبلور هذا المفهوم ليستقر على مفهوم التنمية البشرية(Human Development)الذي يبحث في رفاهية الإنسان ،ويرتب عليها أهمية كبرى في تطوير القدرات الإنسانية وتوظيف هذه القدرات في تعظيم الرفاه الاجتماعي ،حتى وصل إلى بلورة الرفاهية بما يسمى بمفهوم رأس المال الاجتماعي(Social Copital)،ولعل أرقى إشكال رأس المال البشري ما يسمى برأس المال(الثقافي Cultural

Copital) الذي يمثل جماع المعرفة ومعين الهوية والخصوصية الإنسانية لطائفة من البشر.

ولعل من العقبات الرئيسة للتنمية البشرية في الوطن العربي انتشار الفساد الإداري وضيق الهامش الديمقراطي وشيوع الفقر والبؤس وامتهان الكرامة المقترن بذلك .وينبغي أن تتاح للجميع فرص العمالة وان يكون للجميع نصيب في عائدات الرخاء الاقتصادي ،وان الوسيلة الناجعة لمكافحة الفقر هي تمكين الفقراء لنفسهم من كسر حلقة الفقر من خلال فسح المجال أمام الفقراء للمساهمة بفاعلية في النشاط الاقتصادي والمجتمعي .

وليس من شك في أن عامل المعرفة والتعليم يؤديان دورا محوريا في زيادة رأس المال البشري من خلال مساهمة التعليم في بناء المعارف والقدرات والإمكانيات ،خاصة وان مؤسسات التعليم هي التي تؤسس الثروة المجتمعية من المعارف والقدرات المتطورة.

وتأسيسا على ذلك ،فان البلدان العربية بحاجة إلى تنمية مستدامة ترمي إلى توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة عادلة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة ،وإعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول والأفراد والأجيال القادمة .

أولا– مفهوم التنمية:

يفترض ابتداءً أن التنمية تعني أستخدام أمثل للموارد الطبيعية والبشرية وإن محورها الإنسان في المجتمع بحاجاته المادية بأنواعها وبقيمه الروحية والأخلاقية وإنها تهم عامة الشعب/ الأمة كما إنها تنمية مستمرة.

ويفترض إن التنمية في الحاضر تكون وفق تخطيط شامل للدولة وبمشاركة الهيئات والفئات الشعبية، ورغم ذلك فإن هناك عدم إتفاق بين المفكرين الإجتماعيين على تعريف واحد مقبول للتنمية فيعرفها البعض[7] على إنها

العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة ممتدة من الزمن، وهذا يعني إن التنمية حتى تتحقق ينبغي أن تؤدي إلى زيادة صافية في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط الفرد الحقيقي من خلال زيادة معدلات نمو الدخل القومي على معدلات نمو السكان بما ينجم عنه ارتفاع معدل الدخل الفردي الحقيقي أي متوسط نصيب أو حصة الفرد الواحد من الدخل القومي.
بينما يقوم البعض الآخر بتعريف التنمية على إنها عملية تطور حضاري شامل لمختلف جوانب حياة الفرد والمجتمع[8].

إن التنمية عبارة عن عملية للتغير الإجتماعي تهدف إلى تغيير في الخصائص والأنساق والوظائف للمؤسسات الإجتماعية في البلدان النامية، وتحاول العمل جاهدة في حدود الإمكانات المتاحة على إزالة العوائق التي تراكمت عبر حقبة تاريخية من الزمن لتقيم علاقات جديدة وأنظمة إجتماعية مقننة ومتطورة محاولة تلبية حاجات الأفراد وإشباع رغباتهم. كما تهدف التنمية إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية والأستفادة من الطاقات البشرية والإمكانات الموجودة.

وإذا اعتبرنا إن التعريف السابق للتنمية قد يحقق نوعاً من التكامل فبهذا التعريف تكون التنمية عملية إجتماعية تتم على مستويات ثلاثة هي: المستوى التقني،والمستوى الإقتصادي، والمستوى الإجتماعي.

إن معظم نظريات وخطط التنمية في بلدان العالم الثالث تركز على مسألة الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وكثير منها تعتبره المصب الذي تلتقي عنده جداول التنمية والدعامة الأساسية التي ترتكز عليها. إن إهتمام الكثيرين بالتنمية من هذا المنظور الإقتصادي والتقني يجعل البعد الإجتماعي للتنمية الذي هو حجر الأساس في قضايا التنمية بعيداً عن الإهتمام به وتحقيق نوع من الترشيد والإستيعاب له لكي تحقق التنمية نجاحاً متوازناً ومتسقاً.

وإذا افترضنا جدلاً صحة الفرض القائل بأهمية الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية، فإن ذلك يتطلب منّا الوقوف على التصورات والإجراءات المعينة

التـي تحـاول المجتمعـات إتباعهـا تبعـاً لإخـتلاف نماذجهـا وأشـكالها وتبعـاً لاختلاف تراثها الحضاري والتاريخ المشترك بين أفرادها، إن فكرة الأستغلال الأمثل للموارد البشرية والإقتصادية يجب أن تشتمل على مفهوم الترشيد للموارد في إطار مواقف تاريخية معينة للمجتمع الذي ينشد التنمية.

فالترشيد الاجتماعي لقضية الاستغلال الأمثل للموارد هنا لا يكتسب معناه الحقيقي ولا يؤدي أهداف التنمية الأساسية إلا إذا أرتبط بالإنسان، والإنسان يعيش بأدوار إجتماعية مختلفة في مدد زمنية معينة ويتفاعل مع أخيه الإنسان على نحو معين. إن أي تنمية لا يكون الإنسان هدفها وغايتها لا تحقق الأهداف المرجوة منها سواء كان ذلك على المستوى البعيد أو القريب[9].

إن عالمنا المعاصر الذي نعيش فيه اليوم لا يشهد نمطاً واحداً من أنماط التنمية، فإختلاف دول العالم وإجتهاداتها فيما يخص نوع التنمية التي تطبقها لا يعود فقط للتباين والتعارض أحياناً في الإطار السويسولوجي والأيديولوجي لتصورات التقدم بالنسبة إلى هذه الدول وإنما يتعداه إلى كيفية تحقيق هذا التقدم من خلال الإجابة عن بعض الأسئلة الآتية:

ما هي الظاهرة والمستترة التي تكمن خلف عمليتي التنمية والتخلف؟ وما الذي يجعل بعض الدول تنجح فيها عملية التنمية أكثر من غيرها؟ ولماذا نجد اليابان غير الهند؟ وإلى أي مدى تتطلب التنمية حدوث تحولات إجتماعية وتبدلات ثقافية في المجتمع الذي تحدث فيه؟ وما مدى إستجابة وإستيعاب الدول لمؤثرات التقنية القادمة إليها من المجتمعات الصناعية المتقدمة؟ وكيف يمكن إحداث التوازن بين الأفكار المستحدثة والمستوردة وبين القيم السائدة في المجتمع؟

إن منظور بعض المفكرين الإجتماعيين لكيفية تحقيق مستوى لتقدم بعض البلدان النامية يركز على مواجهة العناصر التقليدية التي من شأنها أن تعوق عمليات التغيير الإجتماعي والثقافي الذي تهدف إليه التنمية، ولعل هؤلاء يشيرون إلى قضية البناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي تركه

الأستعمار خلفه قائماً في البلدان النامية بأعتباره العائق الأساسي لتنمية هذه الدول، إلا إنه من الإنصاف القول إن التسليم بأن مشاكل البدان النامية في التنمية راجعة إلى الأشكال التقليدية من الأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي خلفها الإستعمار في هذه الدول يمثل محاولة للهروب من مجابهة الواقع الذي تعيشه هذه الدول. إننا في الوقت الذي لا ننكر أهمية هذا العامل بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث التي كانت مستعمرة، لا يمكن في الوقت نفسه أن نجعل منه عاملاً وحيداً في قضية التنمية والتخلف لهذه الدول[10].

وعملية التنمية بهذه المعاني، تختلف جوهرياً عن عملية النمو الإقتصادي الذي يعّرف بأنه" العملية الهادفة إلى خلق طاقة، تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لمدة طويلة من الزمن"[11]. فالنمو الإقتصادي جزء من مكونات عملية التنمية، يسبقه الكثير من التوجه والإستعداد المجتمعي والتحولات الهيكلية ويصاحبه توجه إجتماعي يحرص على وجود علاقات تؤكد عدالة توزيع ثمرات التنمية وتربطها عضوياً بعملية التطور الحضاري.

ويمكن إيجاز التنمية على إنها عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن تجدد إحتاجات المجتمع وتزايدها، كما إنها عملية مجتمعية واعية وموجهة بموجب إدارة التنمية.

ثانياً- مساهمة التعليم في التنمية

تشير مسالة توزيع الطلبة في جامعاتنا إنها لا تلبي حاجات الدول العربية في مجال التنمية،إذ تشير الأحصاءات إلى إن(64 %) من الطلبة الجامعيين هم في أختصاصات إنسانية، و(7.5 %) في العلوم الطبيعية و(10 %) في العلوم الهندسية و(10.5%) في العلوم الطبية و(8%) في العلوم الزراعية[12]، إن هذا التوزيع يعكس خللاً واضحاً، فرغم إن الريف في الوطن العربي يشكل

أكثر من نصف سكانه،فإن نسبة الكوادر الزراعية في الجامعات لا تزيد على(8%) ورغم الحاجة الملحة إلى الصناعات والخدمات التي تعتمد على العلوم الطبيعية مثل الكيمياء وعلوم الحياة،إلا أننا نجد أن نسبة الجامعيين في هذه الاختصاصات هي 75% وإذا ما قارنا هذه النسب بمثيلاتها في أوروبا لوجدنا أن نسبة الكوادر المتخرجة من الجامعات الأوروبية هي 58% للتخصصات العلمية و(42%) للتخصصات الإنسانية،أما نسبة خريجي الجامعات لمجموع السكان بلغت(0.4%) للدول العربية مقارنة ب(10%) للدول المتقدمة[13].

أما نوعية التعليم ومساهمته في التنمية فهمامتدنيتان جداً، حيث إن روح البحث والتقصي معدومة لدى معظم الطلبة الجامعيين ومشلولة بالنسبة للتدريسين– كما ذكرنا في الفصل الثالث– إذ إن البحوث المنتجة في الجامعات العربية لا تخضع لأي تخطيط قائم على الحاجات الفعلية للمجتمع ومؤسساته. إن غياب التخطيط التربوي الشامل وعدم متابعة الجامعات العربية للتقدم العلمي في الدول المتقدمة، وفقدان المناهج التي تزاوج ما بين حاجة البلد وبين التقدم العلمي العالمي علاوة على الاهتمام بالكم دون النوع في معظم الجامعات في الوطن العربي، قد أدت إلى تخلف التعليم وبالتالي أنعكس سلبياً على حركة البحث العلمي العربية وما يئول إليه كل ذلك من مخرجات سلبية على العملية التنموية.

إن التنمية والتعليم عاملان يشتركان في تطور بعضهما البعض لأنهما يلتقيان في المخرجات التي تصب في تطور المجتمع وتقدمه. فبقدر ما يخصص ضمن مجالات التنمية لحقل التعليم وتطوره تنعكس مخرجات التعليم من كوادر متعلمة ومدربة لتساعد في تنشيط حركة التنمية والعكس صحيح، إلا إن التنمية العربية إحادية الجانب فهي تنمية قامت لتحقيق نمو إقتصادي سريع، وبذلك أهملت الجوانب الأخرى للتنمية، فقد أهملت التنمية العلمية والثقافية والبيئية والصحية والاجتماعية والسياسية، وعمت النظرة الأحادية مجمل حياتنا، ومن

هنا فقد واجه الوطن العربي العديد من المشاكل التعليمية والبيئية ووقف حائراً أمامها، أو بدأ يلهث وراء دول العالم المتقدم لحل مشاكله هذه.

إن الأموال العربية الطائلة لم تستغل لتحقيق التنمية متعددة الجوانب، ولم تطور الكوادر العلمية، وخصصت مبالغ ضئيلة للبحث العلمي، ولم تسعى الدول العربية إلى عمل دراسات جدوى لمشاريعها ولا الإعتماد على باحثيها من أجل دراسة التأثيرات الإجتماعية والسياسية لعملية نقل سريع للتكنولوجيا،من هنا نستطيع أن نتبين، أن أزمة البحث العلمي العربي ذات أبعاد مختلفة، ويمكن أن نجد بأن هذه الأزمة تتلخص في غياب إستراتيجية للبحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، يمكن تحليل الأستراتيجية إلى مجموعة أهداف وأولويات، فبالنسبة للوطن العربي هنالك أولويات لا بد أن تسعى حركة البحث العلمي إلى تحقيقها كجزء من خطة تنمية صحيحة، ويمكن تلخيص هذه الأولويات بما يأتي:

أ-إشباع الحاجات الأساسية للفرد، ولعل أهم الحاجات الأساسية للفرد العربي هي المسكن والملبس والمأكل، إذ يشكو المواطن العربي من عدم توفر هذه الحاجيات -وهذه مصيبة- إذ إن واردات الغذاء للوطن العربي في حالة تزايد مستمر يقابلها نقص مستمر في الصادرات الزراعية، حتى أصبح الوطن العربي أكبر مستورد للغذاء وهو ما يهدد الأمن الغذائي العربي، ونحن نشهد في الوقت الحاضر أستخدام الغذاء من قبل الدول المتقدمة كسلاح وكأداة للتأثير على القرارات السياسية والإقتصادية في العديد من دول الوطن العربي.

ب-الموارد المائية

يواجه الوطن العربي عجزاً كبيراً في المياه سواء تلك المستخدمة في الزراعة والصناعة أو للشرب، لقد تم إستهلاك(2870) مليار متر مكعب في الشرق الأوسط، (71%) منها للري و(29%) للصناعة[14]، إن مخزون المياه في المنطقة لا يتجاوز(0.4%) من مصادر المياه في العالم، رغم إن مساحة الأراضي العربية تشكل(4.5%) ونسبة السكان(2.5%) من سكان العالم، بل إن

الشرق الأوسط يأتي في الدرجة الأولى في إستخدام الماء المقطر، حيث إن الطاقة الإنتاجية لمحطات التقطير في الشرق الأوسط تشكل أكثر من(60%) من الإنتاج العالمي[15].

ج–استخدام التكنولوجيا الحياتية والبحوث الكيميائية في مجالات ذات أهمية إستراتيجية كصناعة الأدوية والأسمدة.

د–الطاقة: يمتاز الوطن العربي بكونه يضم أعلى إحتياطي نفطي في العالم، إذ يزيد على(60%) من الأحتياطي العالمي، أما بالنسبة إلى الغاز فإن نسبة الأحتياطي تزيد على(16%) من الأحتياطي العالمي، علاوة على إن الموقع الجغرافي العربي يؤهله للأستفادة من الطاقة الشمسية.

هـ–النفط والصناعات المتعلقة به كالصناعات البتر وكيميائية.

هذه هي الأولويات التي ينبغي أن يصب فيها البحث العلمي العربي ليكون جاهزاً لخدمة قضايا التنمية في الوطن العربي.

إن إستراتيجية التعليم تحتاج إلى فلسفة، لان التقدم العلمي العالمي يضعنا أمام الحاجة لفهم أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية، لقد قامت هذه الثورة ضمن بيئة حضارية خاصة وتمحورت حولها قيم إجتماعية وتعليمية تلبي حاجة المجتمعات الغربية، أما نحن فكل ما عملناه هو نقل هذه التكنولوجية التي نشأت في بيئة هي غير بيئتنا وتفضي لقضاء حاجات هي غير حاجاتنا، وبالتالي ليس لدينا رؤية فلسفية في كيفية محورت هذه التكنولوجيا لتلبي الغرض الذي نقلت من أجله، وبالتالي فشلت لدينا حتى عملية النقل العلمي من العالم الغربي.

ثالثاً– صورة التكامل بين الجامعة والتنمية

تبرز أهمية الجامعة بوصفها المنبر الذي تتوافر فيه أفضل الأجواء للتفاعل والبحث العلمي ضمن الأهداف المرسومة والموارد المتاحة لها، وللجامعة علاقة دينامية مع بيئة توطنها (Environ marital Lacution) تتسم

بالحركة والتفاعل بإتجاه خلق المناخ الملائم لتطوير واستنباط العلوم المختلفة، تخدم الإحتياجات التنموية الإقتصادية والإجتماعية عن طريق الكادر البشري المؤهل علمياً وفكرياً لخدمة المجتمع.

إن الجامعات العربية تزداد عاماً بعد عام حجماً وعدداً، إلا إن مدى تأثيرها بأتجاه خدمة قضايا التنمية لا تتناسب وحجم الدور الملقاة على عاتقها وقد لا يكون السبب في ذلك كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الباحثين كما يتصور البعض، وإنما هو ضعف قنوات الأتصال، إضافة إلى عدم وجود برنامج تعاوني بحيث يظهر وبشكل جلي دور الجامعة في خدمة قضايا التنمية بكافة أشكالها، وإذا كان الأمر كذلك، فإنها تؤدي إلى ظهور عقبات أساسية تحول إلى حد ما دون تحقيق الجامعة لرسالتها وأهدافها في المجتمع[16].

إن أهمية التكامل بين الجامعة والتنمية لا يقتصر فقط على مدى الإستفادة الممكنة من قدرات وإمكانات الجامعة لخدمة التنمية، بل يساعد على زيادة الخبرات وتوسيع وتنمية القدرات العلمية والفكرية للباحثين مما يؤدي إلى زيادة مهارة الباحثين في مجال البحث العلمي.

إن أداء الجامعة لدورها في تهيئة الكوادر البشرية المؤهلة لكي تأخذ مواقعها الخاصة في الوحدات الإنتاجية والخدمية تفرض عليها التزامات تتمثل بتهيئة البرامج التدريسية التي تنسجم مع أحتياجات البيئة في عمليات التنمية الشاملة، كما وتقع على عاتقها عملية أختيار الكادر التدريسي المؤهل لإدارة البرامج لتقليل الفجوة بين ما يتعلمه الخريج على مقاعد الدراسة وما يمارسه من عمل في الوحدة التي يُعيّن فيها.

إن حركة التطور في المنظور المستقبلي تؤشر بأن تلك الفجوة تزداد إتساعاً كلما ظهر القصور في البرنامج الجامعي، والسبب في ذلك يعود إلى عدم الدقة في تحديد إحتياجات التنمية من الكادر وضمن المواصفات التي تتطلبها حركة التطور في البلاد.

وتأسيساً على ذلك، نطرح عدة تساؤلات منها: من المسؤول عن البرامج الجامعية؟ ومن المسؤول عن عدم دقة تحديد إحتياجات التنميةمن الكادر المتخصص؟ وما القوى التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف؟

وقبل أن نجيب عن هذه التساؤلات، لا بد من إظهار حقيقة هي إن جامعاتنا العربية فيها من العناصر الكفوءة رغم قلتها ما تلبي طموحات التنمية، وتضم بين ظهرانيها طاقات إبداعية خلاقة تشهد لها الجامعات الغربية بعد هجرة الأدمغة العربية إليها. ولكن هناك قوى خفية تحول دون إعطاء المجال الكافي لتفعيل هذه الطاقات وهناك قوى تعمل بالظلام ولكن لديها حججاً دنيوية تحول دون نجاح هذه الطاقات وتحللها من عقالها لتعمل في خدمة أوطانها رغم تربعها على قمة الهرم القيادي لهذه الأوطان!

ومن هنا يدخل الواعز الإسلامي كميزان للبرهنة على صدق النيات من عدمها من خلال خصائص الإسلام الرئيسة التي تقوم على أساس إنه عقيدة، وعبادة، وخُلُقْ ومادة ثقافية، وقانون للحياة، وسياحة، وقوة، ومرشد وهادِ إلى الطريق القويم الذي لا أعوجاج فيه، وأنه نظام كامل يفرض نفسه على كل مظاهر الحياة وينظم أمور الدنيا لحسن تنظم أمور الآخرة[17].

فالجامعة عبارة عن نظام يتألف من مجموعة من العناصر المعقدة في تفاعل متبادل ولكي يتم فهم ذلك النظام فلا بد من فهم أهم مكوناته التي تعد حلقات مستمرة ومتكاملة من المدخلات والعمليات والمخرجات الشكل(1).

والنظام المتكامل يحتوي على أجزاء فرعية أو جزئية Sub-system مثل البرامج التدريسية والشؤون الإدارية وشؤون الطلبة.....الخ، والتي تتفاعل فيما بينها من جهة ومع البيئة من جهة أخرى.

وفي ضوء مكونات النظام الجامعي تبرز لنا صورة توافقية وتكاملية أخرى عند مطابقتها مع مكونات التنمية الشاملة والمستدامة، إذ ترمي الأخيرة إلى إستخدام عناصر البيئة وموارد الطبيعة، وتضمن في الوقت ذاته عدم تلوثها وعدم إستنزافها، وبالتالي إستمرارها من أجل أستخدامها من قبل الأجيال

اللاحقة، وتهدف أيضاً إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل.

وتسعى التنمية الشاملة إلى تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة، وتركز التنمية على الاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة وضرورة الحفاظ على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها[18].

الشكل(1)

مكونات النظام الجامعي

المدخلان	العمليات	المخرجات
الحاجات، الموارد، الأمكانيات المالية، هيئة التدريس، الطلبة، الأدارة والبرامج.	العملية التعليمية، التربوية، الخدمات العلمية، النشاط البحثي والأكاديمي، الخدمات الطلابية، الخدمات الإدارية.	الكوادر (الخريجون) التأهيل العلمي(النتاج العلمي)، السلوك، المعلومات، الأستشارات والخدمات العلمية.

لذا فإن مكونات النظام الجامعي تعتبر مكملة للنظام التنموي والعكس صحيح، إذ لا يمكن للجامعة أن تنمو وتزدهر دون أن تكون هناك أسس تنموية سليمة في البلد. وفي الوقت ذاته تعتبر مكونات التنمية مادة علمية ومصدر الهام الباحثين بالفحص والتحليل إلى جانب كونها ميداناً لمحاكاة التطبيق الجامعي ووسيلة لخدمة المجتمع فضلاً عن إنها تمثل مادة للإبداع الفكري(الشكل 2).

شكل رقم (2)
مكونات النظام التنموي

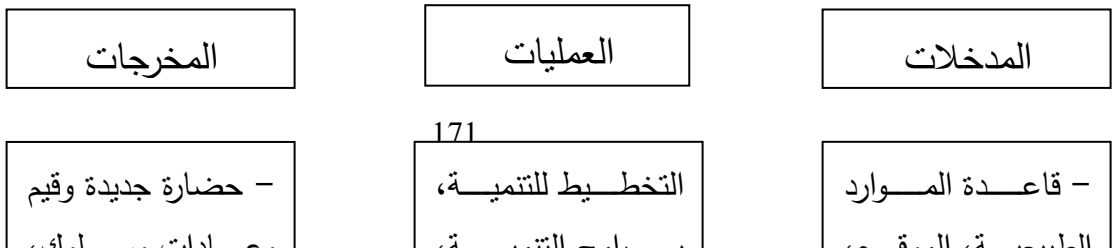

رابعاً– إخفاق التنمية في البلاد العربية

تعود الإخفاقات التنموية في البلدان العربية إلى الأمور الآتية:

1. **قصور الرؤية في شروط التنمية:**

هناك وهم كبير لدى المفكرين العرب حول مسألة التنمية في إنها تقتصر على الإنجاز الاقتصادي مثل تحقيق معدلات نمو عالية أو زيادة إعداد العاملين في مختلف القطاعات أو زيادة فعالية قطاعات اقتصادية محددة. ولم يفكر هؤلاء التنمويون بالقضايا الأخرى التي تتعلق بالتنمية مثل تنمية فكر وإبداعية الفرد العربي أو المواقف الاجتماعية وتحديث التقاليد أو معدلات النمو السكانية أو تطور بنية التعليم وتشجيع الباحثين على البحث العلمي أو تطور الفكر السياسي وأساليب الحكم.....الخ ونتيجة للقصور في الرؤية بشان شروط التنمية، فإن العديد من المشاريع التي طرحت لدفع عجلة التنمية لم تنجح.

مضى زمن طويل على هذا التفكير التنموي والذي لم يتطرق لمسائل المشاركة السياسية بشكل عقلاني، حيث إن عنصر المشاركة السياسية لم يطرأ على بال واضعي السياسات الاقتصادية، أما خوفاً من السلطات السياسية، أو استخفافا بدور المستفيدين من التنمية وعدم الحرص على مشاركتهم في صناعة القرار الاقتصادي، ولذلك فإن العديد من المشاريع تمت صياغتها دون مراعاة المستفيدين منها،وأنجزت على عجل وبتكاليف مالية عالية، وهكذا فبدلاً من أن تصبح تلك المشاريع أداة لتحسين ظروف المجتمع وترفع من كفاءته فقد أضحت عبئاً على الخزائن العامة وربما رفعت في بعض الأحيان من معاناة المجتمعات.

إن من الأمور الأساسية في قضية التنمية قدرة المجتمعات على صياغة أهدافها بشكل يتوافق مع قيم العصر، ولذلك فإن التنمية العصرية تتطلب نمواً سكانياً معتدلاً وأُسراً محدودة العدد وذات كفاءة عالية نتيجة لتحصيل أفرادها العلمي. وفي إطار التعليم والتحصيل العلمي يمكن أن يزعم المرء بأن أنظمة التعليم في الدول العربية بعيدة كل البعد عن شروط التنمية، إذ لا تزال بعيدة عن متطلبات الاقتصاد، ولا شك إن مسألة التعليم والتدريب المهني من أهم معوقات التنمية في البلاد العربية، حيث ارتكزت أنظمة التعليم على تخريج عناصر تهدف إلى التوظيف في مهن إشرافية أو وظائف في مؤسسات القطاع العام ولم تتمكن حتى الآن العديد من الدول العربية من تطوير أنظمة وبرامج التعليم لتواكب الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ولذلك فإن العديد من المهنيين وأصحاب الحرف يتعلمون من خلال الممارسة العملية، والتي تكون في أغلب الأحيان دون المستوى التقني المطلوب لبناء اقتصاد يعتمد على المهارات العالية، وهكذا فإن العنصر البشري المتعلم والمؤهل غير موجود لكي يقوم بأداء الأعمال التي تتطلبها الاحتياجات الناشئة عن التوسع في أعمال مختلف القطاعات الاقتصادية.

وإذا أريد للتعليم أن يصبح مفيداً ونافعاً فيجب أن لا تكتظ المدارس ومؤسسات التعليم بأعداد كبيرة نتيجة للتزايد السكاني السريع، بل إن المطلوب هو إعداد محدودة ومقدور على تدريسها وتأتي من بيئات اجتماعية واعية. ولا بد من الإقرار بأن التحصيل العلمي للأبناء أصبح اليوم أكثر من الأزمان السابقة، يعتمد على توافر عائلات تتكون من آباء متعلمين قادرين على مساعدة أبنائهم في التعليم.

إن توافر بيئة اجتماعية متعلمة أصبح من أهم العوامل المساعدة في التنمية، إذ إن ذلك يؤهل أكثر للتحصيل العلمي والتزود بالمعرفة من قبل الطلبة الصغار السن، وكلما زادت نسبة المتعلمات بين النساء أصبح بمقدور الأمهات من مساعدة أبنائهن على مواجهة التزامات التعليم، حيث إن الأمهات يبذلن جهوداً أكثر من الآباء في مساعدة الأبناء. ولكن للأسف فإن الأمكانات البشرية في الوطن العربي غير مستثمرة استثمارا جيداً، حيث يتعطل دور المرأة وتمنع من العمل في مهن ووظائف[19].

أما النقص الآخر في رؤى التنمية هو إعتبار من يقرأ ويكتب متعلماً وقادراً على أداء عمله بمهارة، في الوقت الذي تعاني فيه حتى الجامعات من الأمية وبالتالي لا يمكن أن تساهم القوى العاملة المتوافرة في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال آليات وتقنيات حديثة، إذا كان الجزء الكبير من هذه القوى العاملة يفتقر إلى التعليم الحقيقي- النوعي- والتدريب المهني.

2-عدم تنمية القدرات التقنية الوطنية:

تعتبر قضية تنمية القدرات التقنية الوطنية عنصراً رئيساً من عناصر أي تنمية شاملة، فمن دون توفر البشر المدربين القادرين الذي تضمهم مؤسسات تقنية مترابطة في حلقات متصلة تعمل في تنسيق وتكامل ليس بالإمكان حدوث أي إرتقاء تقني حقيقي، ولا شك في إن الموارد البشرية للدولة تشكل أهم العناصر وأكثرها تعقيداً في عملية التنمية، وفي رأينا إن كفاءة تخطيط

أداء الأطر البشرية المشتركة وتنظيمه وتدريبه وتطويره في تنفيذ خطة التنمية هي الأساس لما نعنيه بالأعتماد على النفس.

يعاني العديد من الأقطار العربية نقصاً حاداً في القدرات العلمية والتقنية[20]، وهذا واضح من الأعتماد الكبير على المصادر الأجنبية في تلبية الأحتياجات التقنية، الأمر الذي أدى وفي أغلب الأحيان إلى تكريس التبعية التقنية وتقليص دور القدرات الوطنية وتحجيم جهود تنميتها.

وصفوة القول، إن تنمية القدرات الوطنية تعد بحق الاستثمار الأكثر عائداً ولمدد طويلة تفوق أي مجال أستثمار آخر، ومن منطلق ما قيل سابقاً، فإنه ينبغي أن تركز ممارسات نقل التقنية الأجنبية جل جهودها لتنمية القدرات الوطنية. وهذه حقيقة غابت عنا جميعاً– للأسف الشديد– في خضم النقل المتسارع للتقنية– في مفهومها الضيق بهدف الإسراع بالتنمية.

3–تبعية التنمية

إذا كانت التبعية لا تزال تشكل قيداً حديدياً للبلدان العربية التابعة فإن إستراتيجية الإعتماد على النفس بالمقابل تشكل أداة لكسر القيد وفتح ثغرة فيه تتيح المجال للتدرج في مسار التنمية المستقلة إلى المدى الممكن والمقبول[21].

وظل الجدل الدائر بين المدارس الفرعية داخل" مدرسة التبعية" يدور حول الوزن النسبي لكل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تكوين التخلف وأستمراريته، ففي الوقت الذي ركز فيه" البنيويون" على أهمية العوامل الداخلية في تكوين حالة التبعية، كان هناك فريق آخر يشدد على العوامل الخارجية في نزح الفائض الأقتصادي وتعميق آليات التبادل التجاري غير المتكافئ.

لقد أسرف أنصار مدرسة التبعية في الحديث ببراعة عن أشكل وآليات التبعية: **التبعية الأستعمارية، التبعية المالية، التبعية التقنية، التبعية الثقافية، التبعية العلمية**، ولكنهم واجهوا مأزقاً بخصوص مقولة إن" التبعية والتنمية لا يجتمعان"

أبداً، ومقولة" إستحالة النمو الأقتصادي تحت قيادة برجوازية الأطراف" مركزين في ذلك على ضرورة الوطنية الخالصة في قيادة وعملية التنمية في كل بلد.

4-العبء العسكري والتنمية في الوطن العربي

يشكل الأنفاق العسكري تكلفة إقتصادية صافية للأقطار العربية، فخلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كانت معدلات نمو الأنفاق العسكري في الوطن العربي تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الأجمالي ومعدلات التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، ونجم عن ذلك أن مزيداً من الموارد النادرة بدأ تحويلها من القطاعات المنتجة(أو من القطاع المدني) إلى القطاع العسكري. وكون الأقطار العربية أستطاعت التغلب على هذه الأشكالية في مطلع السبعينات من القرن المذكور بمساعدة الأرتفاع الهائل في أسعار النفط الخام وأسعار المواد الأولية الأخرى، وكذلك من خلال المعونات الأقتصادية والعسكرية الخارجية، فإن سنوات الثمانينات حملت في طياتها تطورات عديدة فاقمت من مشكلة تمويل الدفاع، أهم هذه التطورات كان الهبوط في أسعار المواد الأولية بالقيم الأسمية والحقيقة، وأنخفاض أسعار النفط بدءاً من عام 1982، وتقلص حجم المساعادات الخارجية من الدول الكبرى وحجم المساعدات من الدول الخليجية العربية بسبب إنصراف هذه إلى الحرب العراقية- الإيرانية، ثم الأرتفاع الكبير في تكاليف الأسلحة والمعدات العسكرية المستوردة.

وبعد أن حل القرن الحادي والعشرين وما صاحبه من تطورات مذهلة أهمها الأحتلال الأمريكي للعراق 2003 وانصراف الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربية ودول الجوار الجغرافي للعراق للأنشغال بهذا الأحتلال وما ترتب عنه من مساومات غربية للدول العربية بما يسمى" شراء المواقف" فضلاً عن انفتاح قريحة الدول العربية بأغلبها على شراء وتكديس الأسلحة لمواجهة متطلبات المراحل التي ستلي الاحتلال الأمريكي للعراق، كل ذلك ضاعف من

حجـم الأنفـاق العسـكري علـى حسـاب الأنفـاق فـي المجـالات الاجتماعيـة والاقتصادية الأخرى الجدول(22).

جدول 22:نسبة الإنفاق العام في الدول العربية على الأمن والدفاع مقارنة بالأنفاق العام على الخدمات العامة والاجتماعية والاقتصادية لعام 2009

القطر	الخدمات العامة	الأمن والدفاع	الخدمات الإجتماعية	الشؤون الإقتصادية
الأردن	2.2	24.7	49.6	9.8
الأمارات	23.3	33.2	14.4	14.0
البحرين	22.7	27.1	26.8	8.8
تونس	6.0	11.3	55.3	19.2
الجزائر	16.8	21.5	40.0	2.5
جيبوتي	25.8	9.5	–	–
السعودية	20.5	34.9	33.9	6.9
السودان	12.9	21.3	21.0	23.1
سورية	–	31.03	–	–
العراق	53.6	17.9	17.1	4.1
عمان	8.1	40.2	39.1	4.0

قطر	65.6	12.9	16.7	2.8
الكويت	–	26.1	27.1	23.7
لبنان	42.9	12.4	11.8	21.3
ليبيا	5.4	11.3	10.6	10.9
مصر	27.1	12.7	55.3	4.6
المغرب	10.8	23.1	31.6	3.6
موريتانيا	13.0	20.0	34.0	28.1
اليمن	29.2	23.9	21.3	25.5
مجموع الدول العربية	23.4	24.7	31.4	9.1

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام2009، ص333-334

والسؤال الاساسي هو: كم يكفي من الأنفاق الدفاعي؟ وما هو الحجم الأمثل للأنفاق العسكري لأية دولة؟ وهذا السؤال يعكس في الحقيقة المشكلة الأقتصادية الأساسية، وهي المقارنة بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة، وإذا كان من الخطأ تعريض الأمن الوطني للخطر بحجة العناية بالعدل الإجتماعي، فإنه ليس من المجدي أن يكون لدينا سياسة عسكرية من شأنها تعريض المجتمع الذي صممت الدفاع عنه" للإفلاس" والفهم الأفضل لظاهرة الأنفاق العسكري يتطلب وضعها ضمن البيئة التي توجد فيها، أي معرفة ظروف العالم الواقعي الذي تعيش فيه هذه الدولة.

وما يبعث على القلق إن الجزء الأكبر من الإنفاق العسكري العربي تتحمله أقطار عربية لا يحيط بها جغرافياً سوى أقطار عربية أو دول غير ذات تهديد مباشر لها كالدول الأفريقية التي تحيط بليبيا والجزائر وتونس على سبيل

المثال لا الحصر ، وهذا يعني إن الصراعات العربية–العربية، وسباق التسلح العربي– العربي يستحوذ على النصيب الاكبر من هذا الأنفاق. والتكلفة الأقتصادية للأنفاق العسكري العربي هي في حقيقتها تكلفة إقتصادية للتمزق العربي[22].

والسؤال المهم الآخر الذي لا بد من طرحه هو: كيف إذا خصص للأنفاق على التعليم والتنمية ما يماثل الأنفاق على الاسلحة؟ وإلى متى يتم إهمال ما هو أساسي للحياة كالعلم والمعرفة والأهتمام على ما هو ثانوي؟ على إعتبار إن الدفاع في الوطن العربي لحد هذا اليوم لم يتم تسخيره لخدمة الأمة إطلاقاً ! بل هو إجهاض ومضيعة لطاقات الأمة،لا بل كشفت لنا الثورات الشبابية العربية في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا إن الأسلحة التي كدست لتحرير فلسطين والجولان!!!وجهت إلى صدور الشباب العربي.

هذا إذا ما عرفنا إن الأقطار العربية أنفقت خلال عقدين من الزمن، السبعينات والثمانينات من القرن العشرين أكثر من(667) مليار دولار بالأسعار الجارية على التسلح والمؤسسات العسكرية(حوالي 629 مليار دولار بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف لعام 1985) وإذا ما أخذ بعين الأعتبار إن هذه التقديرات تمثل الأحصاءات الرسمية المنشورة من قبل الحكومات، وهي لا تشمل الأوجه السرية للأنفاق العسكري، مثل بعض صناعات السلاح، كالأسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية، فإن القيمة الحقيقية للأنفاق العسكري العربي خلال عقدين من الزمان تتجاوز بكثير(1000 مليار دولار) وهذا الحجم من الأنفاق يمثل حوالي نصف ما أنفقته الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي(الناتو)، وثلاثة أضعاف جملة الأنفاق العسكري للدول الرئيسة المجاورة للوطن العربي(إيران، تركيا، أثيوبيا وإسرائيل) كما إنه يمثل تقريباً الأنفاق العسكري لكل من قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية مجتمعتين، هذا في الوقت الذي زادت فيه قوة إسرائيل وإهمال القضية الفلسطينية على الصعيد السياسي، أما على الصعيد التعليمي، فإن الأمية بين الكبار في الوطن العربي

تتجاوز (28 %) وتصل بين النساء(56 %) وهو بهذا يفوق جميع أقاليم العالم باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء ،ومعدل وفيات الأطفال تقارب(70) لكل ألف طفل مقارنة مع الدول المتقدمة(8) بالألف، و(35) بالألف في دول شرق آسيا، ولا يزال قطاع واسع من الشعب العربي يفتقد الحاجات الأساسية مثل توافر مياه الشرب النقية، ووسائل التصريف الصحية الحديثة والكهرباء[23]، ونحن نتحدث بلسان فصيح عن التنمية العربية.

5-التنمية وأزمة التعاون العربي

إن عناصر التنمية ومستلزماتها لا تتوافر بشكل متوازن في كل قطر عربي على حدة، وإنما توجد بوفرة في الأقطار العربية ككل، فهنا الأرض الزراعية الخصبة الواسعة، وهناك الخبرات والقوى العاملة المكتظة، وهكذا بالنسبة إلى الموارد المالية والموارد الإقتصادية الأخرى. وما لم تتزاوج عناصر التنمية المبعثرة في أرجاء الوطن العربي فلا يمكن أن تتم بسلام في كل قطر بمعزل عن القطر الآخر. ولذا فإن التعاون العربي في إدارة التنمية وأستثمار الموارد الإقتصادية والبشرية هو الأسلوب الرشيد لزيادة الكفاءة الإنتاجية ورفع معدلات الأداء للتنمية الشاملة.

ولعل من أهم المداخل للتعاون العربي في التنمية هو إقامة المشروعات العربية المشتركة ذات البعد القومي والموزعة جغرافياً وفق قواعد الميزة النسبية للأنتاج. وقد شهدت الساحة العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية وإلى الآن العشرات من المشروعات العربية المشتركة وتنوعت الأطراف المشاركة فيها ما بين أطراف ثنائية وأطراف متعددة كما تنوعت الأنشطة التي تتعامل معها لتشمل مختلف القطاعات النتاجية والإقتصادية والخدمية، وتشير البيانات إلى أن عدد المشروعات العربية المشتركة بلغ في الوقت الحاضر حوالي(880) مشروعاً[24]، يقارب رأسمالها(46) مليار دولار.

وعلى الرغم من المسيرة الطويلة للتعاون العربي في مجال إقامة المشروعات العربية المشتركة، يمكن أن نسجل عليها بعض الملاحظات وهي كالآتي:

أ. ما زال التعاون العربي في إقامة المشروعات المشتركة متواضعاً جداً لا يتناسب مع حجم المشاكل التي تعاني منها الأقتصادات العربية، ولا يتناسب مع الطاقات والموارد الضخمة الموجودة على الأرض العربية.

ب. غياب التصور التكاملي التنموي الذي يربط بين المصالح القطرية والمصالح القومية عند إقامة المشروعات العربية المشتركة.

ج. الافتقار إلى عنصر التنسيق والرؤية الشمولية سواء بين المشروعات العربية المشتركة بعضها مع بعض، أو بين المشروعات العربية وبين المشروعات القطرية.

د. لم تستند المشروعات العربية المشتركة إلى المعايير السليمة للتكامل الأقتصادي العربي، سواء في بعدها القومي أو في توزيعها الجغرافي أو في المزايا النسبية للأنتاج، كما تؤكد المعلومات إن الكفاءة التجارية والمالية وأحتمالات الربح السريع هي التي تحكم المشروعات العربية المشتركة بشكل عام.

هـ. التباطؤ في تنفيذ المشروعات العربية المشتركة، بالرغم من كثرة الدراسات الفنية والجدوى الأقتصادية المتعلقة بها والمنجزة من قبل جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

و. ضرورة زيادة الفعالية التمويلية للصناديق العربية القطرية من أجل التوسع في تمويل المشروعات العربية المشتركة.

خامساً- غياب الإرادة الاجتماعي:

تكمن معضلة التنمية الشاملة في الأقطار العربية في عدم توفر أسس صلبة وصحيحة المنطلقات، تسمح بأقامة البناء المؤسسي الذي يتم عبر معطياته الأدراك المجتمعي وتتبلور الأرادة الإجتماعية المنشودة، بل ما هو أخطر من

ذلك وأكثر مدعاة للقلق يتمثل في غياب الشروط الأولية التي لا يمكن إرساء أسس البناء اللازم لإدراك متطلبات التغير وتوفير وسائله دون تحقق الحد الأدنى منها، وما بين هذه الشروط شرطان جوهريان حاسمان: **أولاهما** : ضعف الهيئات والمؤسسات اللازمة لتأكيد وجود قدرة مجتمعية من أجل حماية كرامة المواطن والدفاع عن إمكانية ممارسته لحقوقه الأساسية، **وثانيهما:** غياب القدرة المؤسساتية التي تسمح بمقاربة المنطلقات الفكرية للأفراد والجماعات تمهيداً لصيانة نظرة مجتمعية أصيلة– مرتبطة بالمكان ومتفاعلة مع الزمان– تنير السبيل لمسيرة المجتمع، وتتيح تعبئة قدراته وإطلاق طاقاته وتنميتها، وتستطيع إدارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره.

هذا، وفي اعتقادنا، تكمن بعض الجذور العميقة لأزمة التطور الحضاري العربي وتبدد بعض الأسباب الذاتية التي أجهضت إمكانية تبلور إرادة إجتماعية للتنمية في سائر البلاد العربية وعلى مدى إدراك قيادات العمل العربي لهذا الغياب، ومدى مسئوليتها ودافعيتها في النضال من أجل إرساء مرتكزات البنية التحتية للعمل المؤسسي العربي والمتمثلة في إحياء ضمير المجتمع وإطلاق حرية العقل فيه سيتوقف مستقبل العطاء وتتحدد فرص الخلاص من قيود التخلف، والأنفكاك من ربقة التبعية بكامل أشكالها.

مصادر ومراجع الفصل الرابع

(1) بول بابروك، مأزق العالم الثالث، بيروت، دار الحقيقة، 1974، ص2.

(2) محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام العالمي الجديد، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981، ص56.

(3) Anthony Sampson: The seven sisters, coronet Book, London, 1975.

(4) مصدق الحبيب، التأثير الأقتصادي للعلم والتكنولوجيا في التنمية الإقتصادية، النفط والتنمية، السنة الخامسة، آب 1980، ص12.

(5) أنطوان زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص60.

(6) بول بابروك، مصدر سابق، ص32.

(7) فليح حسن خلف، التنمية في بغداد، المنظور العمراني لمدينة بغداد، وقائع المؤتمر العلمي للجامعة المستنصرية الذي أنعقد للفترة 11-12 آيار 1988، كانون الثاني 1991، ص221.

(8) علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية بأعتبارها عملية حضارية(التنمية العربية)، بيروت، 1984، ص79.

(9) أبو هاني العبادي،تأملات إجتماعية في القضية الداخلية، الجزيرة(الرياض)، 1982/2/16،ص7.

(10) المصدر السابق، ص21.

(11) عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد(6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر، 1984، ص70.

(12) Statistics on scientific and Technological Man power and Expenditure on Research and Experimental Develof ment in Arab countries, SC.761, CASTARAB/ Rabat, 16-25.

(13) I.B.I.D.

(14) علي شاوي، شؤون فلسطينية، عدد231–232، يونيو، 1992، ص118.

(15) عبد المهدي رحمة الله وسلمان رشيد سلمان، مصادر الطاقة، جامعة بغداد، 1991، ص230.

(16) Kast,F.E., and Rosenx weing, J.E, " Organization and Management", System Approuch, MC. Graw- Hill book Co,., New York, 1990,P.538.

(17) محمد صالح العجيلي، أصالة القيم الثقافية في المدينة العربية والغزو الثقافي الأجنبي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة العاشرة، العدد السابع والثلاثون، المحرم 1933هـ نسيان/ إبريل 2002،ص51.

(18) C.A. Tisdall, " Sustainable Development, Different Perspectives", world development, vol.16, No.3, 1988, PP. 372-385.

(19) عامر ذياب التميمي، علاجات التنمية، مجلة العربي، العدد482، الكويت، يناير/ كانون الثاني، 1999،ص39.

(20) فؤاد عبد اللطيف الرميحي وصالح خليل الحاج إبراهيم، دور العلم والتقانة في بناء المجتمع العربي، ورقة مقدمة إلى: ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية، مركز

البحوث العلمية والتطبيقية، جامعة قطر، 1-4 كانون أول/ ديسمبر، 1986، ص238- 245.

(21) راجع في ذلك: يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية إلى الأعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

(22) عبد الرزاق فارس الفارس، السلاح والخبز: الأنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 171، آيار/ مايو 1993، ص9.

(23) المصدر السابق، ص4.

(24) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ص87

الفصل الخامس
استراتيجيات مستقبلية للتعليم العالي
في الوطن العربي

الفصل الخامس

استراتيجيات مستقبلية للتعليم العالي

في الوطن العربي

لغرض وضع إستراتيجية مستقبلية للفلسفة التعليمية في الوطن العربي على مسئولي سياسات التعليم الأخذ بمسألتين مهمتين:**أولاهما** كيف لنا كوطن عربي تغيير المناخ التعليمي والثقافي السائد دون هيمنة ايديولوجية معينة على حساب أخرى، وبالتالي بناء مشروع تعليمي ثقافي وحدوي **وثانيهما**، ما هو دور المؤسسات التعليمية في تكوين رؤية شاملة وإستراتيجية فعلية لصنع شخصية علمية للمواطن العربي من حيث تكوينه الفكري والثقافي والإجتماعي ليكون أكثر إستجابة للمؤثرات البنيوية التي تصب في مصلحة أمته.

قبل بناء مشروع واقعي ووحدوي للوطن العربي كافة يجب معالجة هذين السؤالين بدقة ومسؤولية واعتبارهما من ضمن الأولويات التي تستدعي الدراسة داخل حدود التاريخ والجغرافيا والأنتماء الإجتماعي لكل قطر على حدة في معطياته الخاصة وواقعه ونضاله وطموحاته وتطلعاته وكذلك مقوماته الحضارية. ومن هذا المنطلق يمكن للوطن العربي رسم مشروع وحدوي موضوعي على الصعيد الإقليمي يشمل مقومات حياة الإنسان العربي الذي يقتدى به على الصعيد الدولي.

يواجه الوطن العربي اليوم تهديدات في جميع تركيباته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، ولعل أخطر تهديد وأخطر تحد في رأينا للهوية العربية يكمنان في الميدان الثقافي، فالأقطار العربية اليوم مطالبة

بتحديد الوظيفة التعليمية والحفاظ على أهداف تربوية ذات صلاحية تكون مستمدة من التشكيلات الآتية:

- المواضيع التربوية.
- احتياجات المتعلم
- إشكالية الأوضاع في القضايا الإنسانية.

ولفاعلية هذه التشكيلات يجب إجراء تعديلات صارمة في نظام المعرفة بأدراج المبادئ الآتية:

- المبادئ المنبثقة عن المفهوم الفلسفي لـ " الكلية".
- المبادئ المبنية على الترتيبات الأفقية.
- مبادئ التكامل.[1].

هذه كلها مبادئ باطنية لا تستلزم أيديولوجية معينة تنسق على شكل مواضيع ومنهجية تنشئ الأرضية اللازمة لخلق ونشر وتطبيق مهارات تلائم متطلبات وواقع الوطن العربي وتشّيد قاعدة ثابتة وفرض حقيقة للتجديد والتغيير وتشترط هذه المهارات أن تكون ذات أبعاد ثلاثة[2]:

- مهارات التصور والأدراك.
- مهارات تقنية.
- مهارات إنسانية.

من هذه الخلفية يتبين لنا مدى أهمية دور البرمجة ومنهجيتها كمحرك ديناميكي لمعالجة مشاكل العصر، وبهذا المفهوم التقدمي تصبح البرمجة وسيلة للتوعية من جهة وإعادة للتشكيل المجتمعي من جهة أخرى.

فإذا كانت قمة الوعي الأجتماعي تكمن في" معنى العالم"[3] على حد تعبير" فيرار" وفي المعنى الإجمالي[4] على حد تعبير" هابر ماس" فعلى الوطن العربي اختيار معنى" عالمه" الخاص، والمعنى الإجمالي الذي يريده لهوية الأمة العربية والإسلامية لأن هذا الاختيار الهام ليس في النهاية إلا اختيارا سياسياً في جوهره، ويتعلق بنوعية المواطن الذي نختار ونوعية المجتمع الذي

نريد وأخيراً نوعية الحياة التي نصبوا إليها.وفيما يأتي نضع الاستراتيجيات الآتية .

أولاً- تغيير واقع الإنسان العربي

يقول" باولو فيرار" (إن التربية الحقيقية هي التي تسعى إلى العمل المنبثق عن التفكير لتوفير الوعي الاجتماعي) [5] ويقوم هذا النوع من التفكير على الافتراض الآتي: إن الوعي بالذات يكيف الموقف والسلوك الإنساني، ولهذا يلزم الفرد إدراك وفهم التركيبات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تؤثر على حياته كي يستطيع التغلب عليها وإيجاد البديل. وتقتضي هذه الفلسفة التربوية التقدمية تغييراً في التركيز، ابتداءً من الأشياء إلى الإنسان في حد ذاته وكذلك في التجربة التعليمية.

يتميز الإنسان بثلاث طبائع حيوية ونفسية واجتماعية، وبمقتضى طبيعته الحيوية فإنه يأكل ويشرب وينتقل في الزمان والمكان، وبمقتضى طبيعته النفسية فإنه يشعر ويتألم ويتلذذ ويتخيل ويفرح، وبمقتضى طبيعته الإجتماعية فإنه يعيش في مجتمع ويتعامل مع أفراده ويخضع لما يفرض عليه من معاملات إقتصادية وأوضاع سياسية وتربوية وتشريعات قانونية.

ويحكم السلوك الإنساني مبدأين أساسيين يتفق عليها أغلب علماء النفس وهذين المبدأين هما[6]: مبدأ السببية (principle of causation) ومبدأ الدافع (Principle of goal directed) وتأسيساً على ذلك، يمكن النظر إلى السلوك الإنساني على إنه عملية مستمرة تبدأ من السبب إلى الدافع وتنتهي بالهدف أو الغاية.

لكن في الواقع العملي وبخاصة في مجتمعاتنا العربية إنه ليس بإمكان الفرد دائماً تحقيق كل رغباته، وذلك لوجود العديد من العوائق أو العقبات) (Barriers التي تحول دون تحقيق ذلك، وهذا يعني إن الفرد سوف يمر بحالة من الإحباط (Frustration) وبالتالي يتحول الإنسان المحبط إلى

إنسان منفعل وقلق وعدائي، ومن الواضح إن لهذه الإنفعالات تأثيرات سلبية على شخصية المجتمع الذي يعيش فيه، فهو ينعزل وينكفئ على ذاته، ويحدد من علاقته الإجتماعية، وقد يصل الأمر به إلى ترك المكان الذي يعيش فيه، وفي كل الأحوال يكون قد أحدث خللاً اجتماعيا واضحاً وردود الأفعال هذه يمكن أن نرصدها بسهولة في أي مجتمع عربي، ينعكس ذلك على تركيبة المجتمع البنيوية وبالتالي يتحول المجتمع إلى مفكك ومتحلل ولا شعوري همهُ الوحيد هو كيفية مواجهة أزماته الخاصة والبحث عن حلول لها. إذن أين المجال الفكري للأفراد في هذه المجتمعات يخصص لأغراض الدراسة والتعليم وطلب المعرفة؟ ومن ثم الاشتراك الفعلي والمساهمة في بناء مجتمعه؟

وتأسيساً على ذلك، فإن تغير سلوك الإنسان العربي يبدأ حين تضع عوامل التنمية كلها لتنصب على الإنسان نفسه، فإصلاح البشر يعني إصلاح جميع أدوات التنمية الأخرى والعكس صحيح. وتتم عملية التغير بمرحلتين حاسمتين: **أولاهما**، توفيرالمناخ البيولوجي الملائم للإنسان وتوفير جميع مستلزماته الأساسية **وثانيهما**؛ توفير مجالات الراحة النفسية والاجتماعية والإقتصادية للسكان، لكي يتفرغوا بعدها نحو البناء والأعمار والابداع، ولن يتم ذلك كله دون أن يسبقه إصلاح في نظم المناهج والتعليم وبشكل جذري.

ثانياً– تحديد إستراتيجية تربوية وتعليمية:

يتوقف تحقيق أي إستراتيجية على الوسائل والإمكانات المتوفرة والتي يمكن اعتمادها للوصول إلى الهدف أو الأهداف المطلوبة، إذ إن الإستراتيجية تعني مجموعة الأهداف التي يتوخى مجتمع ما تحقيقها بإتباع وسائل معينة، وبقدر ما تكون الأهداف واقعية وممكنة التحقيق بقدر ما يتحقق قدر معين من النجاح، بالنسبة للعلم والتكنولوجيا فهما غير حياديين، لقد بشر الكثير من الكّتاب بأن العلم حيادي، في حين إن التكنولوجيا غير حيادية، الحقيقة إن كليهما غير حيادي، فنظرية دارون قد خدمت الرأسمالية الصاعدة، وكما هو

معروف فإن العالم أصبح قوة إنتاجية لا يمكن فصله عن التكنولوجيا، وكل تكنولوجيا تحمل سّرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والسياسي، ومن هنا فإن التكنولوجيا الغربية كثيفة رأس المال والمعرفة والتنظيم والإدارة، هذه التكنولوجيا تخلق المركز والمحيط، ذلك المحيط الذي يكون تابعاً للمركز، لقد خلقت عدم المساواة حتى في المجتمعات الغربية نفسها، كما إنها فرضت، ولا تزال المفاهيم الغربية الثقافية باعتبارها المفاهيم الوحيدة.

أما على صعيد العلم فهناك العديد من الفلسفات: هنالك الفلسفة التحديدية (Restrictionist) والتي تعتبر العالم منقسماً إلى عالم القيم وعالم العلم، وهما منفصلان عن بعضهما، وبأن العلم لا يؤثر عل القيم، والفلسفة الثانية وهي التوسعية (Expansionist) التي ترى إن العلم يمكن أن يؤثر على القيم الإجتماعية والدينية[7]).

إن المهم أن تكون لدى المسؤولين عن التخطيط للعلم والتكنولوجيا فلسفة بشأنهما وهذا ما لا نجدهُ في الدول العربية. إن العديد من الدول العربية أفتقرت حتى إلى فلسفة تربوية، فكيف هو الأمر بالنسبة للعلم والتكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى تبعية مجتمعاتنا للمركز المتقدم، وبدأنا نشهد هيمنة غربية على الثقافة العربية، حتى بات المتعلمون في بعض الدول العربية يفخرون بمعرفتهم وتكلمهم للغة أجنبية، باعتبار ذلك رمزاً للتقدم، ولا يتكلم اللغة العربية باعتبارها ترمز إلى التخلف!!(رغم أهمية تعلم لغة أجنبية لكن دون إهمال للغة الأم) أصبح الفرد العربي يفخر بالثقافة الفرنسية أو الأمريكية، وبهذا يصبح بلا جذور وممزق الشخصية. إن هذا الوضع إن أستمر سيؤدي إلى تمزق الدول العربية، فهل بإمكاننا صياغة إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في إزالة التخلف والتفكك الذي نعيشه؟ للجواب على ذلك علينا أن ندرك بأن العلم جانب واحد من عدة جوانب، مثل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا إن الجانب العلمي قد أصبح الجانب المهم والفاعل في مجتمعات اليوم.

يمكن أن نقدم شكلاً يوضح علاقة مؤسسات العلم والتكنولوجيا وترابطهما وأن نبين من خلال هذا الشكل الدور الذي يمكن أن يؤديه العلم والتكنولوجيا في تحقيق تنمية واقعية للوطن العربي(أنظر الشكل رقم 3).

ومن خلال الشكل يظهر ما يأتي:

1.إن المنظومة القطرية ترتبط بالمنظومة الإقليمية العربية، ومن خلال المنظومة العربية أو بطريق مباشر يجري التواصل ما بين المنظومة القطرية والمنظومة العالمية.

2. ترتبط بالمنظومة القطرية المنظومات المحلية، أما المنظومة الإقليمية فترتبط بها المنظمات العربية، مثل إتحاد مجالس البحث العلمي العربية، وإتحاد الجامعات العربية، ومنظمة التنمية الصناعية..... الخ.

الشكل 3: منظومة العلم والتكنولوجيا العالمية والعربية والقطرية

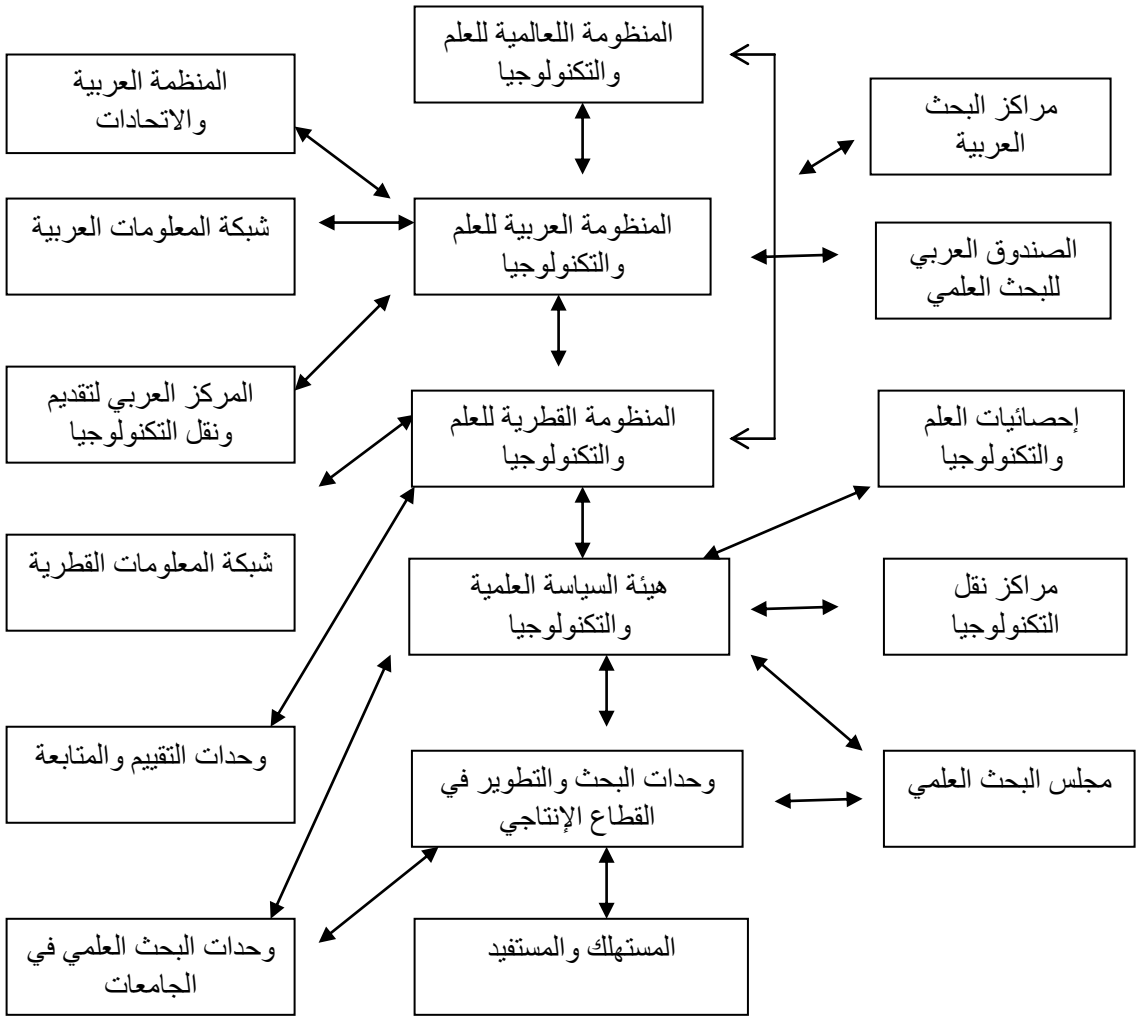

المصدر: سلمان رشيد سلمان، إستراتيجية العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي: ضرورة أم ترف، شؤون عربية، العدد78، ص49.

هذه المنظمات التي تأخذ على عاتقها، وبصورة جدية، دراسة المجال الذي تختص به بحيث يكون باستطاعتها أن تقوم بتقديم الدراسات والاستشارات والمعلومات لمنظومة العلم والتكنولوجية العربية، على سبيل المثال، فإن على إتحاد مجالس البحث العلمي العربية أن يمتلك الرؤية الشاملة لدور اتحادات المجالس القطرية والبحوث المشتركة التي يمكن أن تقوم بها هذه المجالس. ويمكن لهذا الإتحاد تخصيص ميزانية للبحوث العربية المشتركة وتقوم منظومة العلم والتكنولوجيا بإنشاء مراكز عربية للبحث العلمي العربي في مجالات مشتركة وأساسية بالنسبة للوطن العربي، مثل المركز العربي لبحوث الطاقة والغذاء، وتشجيع هذه المراكز للقيام بأبحاث ذات تأثير اقتصادي، وسنأخذ مثالاً على ذلك.

تعتبر الدول العربية مُنْتجاً رئيساً للطاقة، وهناك نوعين من الطاقة: الأولى المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة المياه وطاقة الرياح، والثانية الطاقة النافذة أو المستهلكة مثل النفط والغاز والفحم، وفي هذا المجال لا بد للوطن العربي ومن خلال المراكز العربية الطليعية– مثل مركز بحوث الطاقة– من امتلاك رؤية واضحة لدور الطاقة النووية وبدائل الطاقة، وأن يقوم مثل هذا المركز ببحوث من مجالات طبيعية مثل الطاقة الشمسية وأي اتجاه يكون مفيداً للوطن العربي وأي الدول المتقدمة يمكن أن يعتمد عليها.

3–الصندوق العربي للبحث العلمي

مهمة هذا الصندوق كبيرة، إن هناك الكثير من الباحثين في الوطن العربي وضمن الاختصاص الواحد في عزلة عن بعضهم بعضاً في حين إن الكثير من هؤلاء الباحثين يرتبطون بمشاريع أو بحوث مشتركة مع باحثين من الدول المتقدمة ومن هنا فإن مثل هذا الصندوق سيفتح قنوات ما بين الباحثين، الأمر الذي نفقده في الوقت الحاضر.

هذا في الوقت الذي تقدم فيه لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لمنظمة الدول الأوروبية في إسناد المشاريع البحثية ذات الاهتمام المشترك ما بين مجموعة من الباحثين في مجالات متعددة.

4-شبكة المعلومات العربية

هذه الشبكة تضم معلومات مفصلة عن اختصاصات الباحثين العرب والبحوث التي قاموا بها وكذلك البحوث التي يقوم بها باحثون في العالم والتي يمكن أن يستفيد منها الباحث العربي.

5-المركز العربي لنقل وتقييم التكنولوجيا:

هذا المركز مهم ليكون قاعدة معلومات لجميع أنواع التكنولوجيا على سبيل المثال: هل سيكون نقل التكنولوجيا في قطاع محدد على شكل تسليم مفتاح باليد (Turn Key Project)، أم سيعتمد على فك الحزمة التكنولوجية، أم هل بالإمكان القيام بعملية التكنولوجية العكسية (Reverse Technology) في قطاعات معينة وهذا ما قامت به اليابان أول الأمر.

وعلى الصعيد القطري فإن هناك ضرورة لوجود إستراتيجية علمية وتكنولوجية ولا بد لهذه الإستراتيجية أن تخلق البنى المؤسسية القادرة على تحقيق الإستراتيجية وأهم ما يجب توفره لتحقيق الإستراتيجية المطلوبة هو:

أ-ضمان وجود هيئة للسياسة العلمية تقوم بالتخطيط للتعليم وتقوم بالتنسيق ما بين الجهات التي تقوم بالبحث وكذلك ما بين الجهات المستفيدة من البحث[8] وهذا التنسيق يحتاج إلى تنظيم إداري جيد على مستوى جميع وحدات السياسة العلمية ابتداء من الأقسام العلمية في الجامعات مروراً بهذه الوحدات في مراكز البحث العلمي وصولاً إلى الهيئة العليا للسياسة العلمية، كما إن هناك ضرورة لوجود هيئات علمية تقوم بدراسة المشاريع المقترحة من قبل وحدات البحث العلمي لتحويلها ثم تقييمها بعد انتهاء المشروع.

ب-شبكة المعلومات تضم معلومات تفصيلية دقيقة عن:

1. الباحثين العلميين في القطر، اختصاصاتهم، بحوثهم، مستواهم التقني.

2. عدد الكوادر التقنية المتوفرة واختصاصاتهم.
3. الجامعات ومراكز الأبحاث العربية والعالمية التي يمكن أن تساعد في تطوير قدرات الهيئات المحلية للبحث العلمي.
4. إحصائيات حول العلم والمعرفة.

ج–ميزانية جيدة لإسناد البحث العلمي، وتحدد أبواب ميزانية البحث العلمي بعد أن تقوم الهيئة بدراسات تشمل:

1-دراسة أهداف الخطة الاقتصادية للقطر لتحديد المجالات التي يمكن أن يساهم العلم فيها.

2–تحديد الأولويات العلمية للمجتمع.

3–دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الباحث وعلى البحث العلمي.

4-التنسيق ما بين وحدات البحث العلمي نفسها لتكوين مجاميع بحثية، إذ إن البحث الآن لا يمكنه أن يعتمد على باحث بل على المجاميع العلمية.

5 – تحويل النتائج التي يحصل عليها الباحث ووحدات البحث العلمي إلى القطاعات المستفيدة وفي هذا المجال لا بد من وجود وحدات تضم مهندسين واقتصاديين لتحديد أي النتائج يمكن تحويلها إلى تقنيات وتقديم الدراسات كدراسات الجدوى الاقتصادية، وبعد ذلك إنشاء وحدات الإنتاج الصغيرة. وفي هذا المجال يؤدي مركز نقل المعلومات القطري دوراً كبيراً في مثل هذه الدراسات.

6– أن يكون هناك ترابط ما بين وحدات البحث في الجامعات ومراكز الأبحاث مع وحدات البحث والتطوير في الصناعة والزراعة والقطاع الخدمي، ويجب أن تكون وحدات البحث والتطوير في الوحدات الإنتاجية والخدمية فعالة.

يشير الواقع العربي إلى إن مثل هذه الإستراتيجية غائبة تماماً في معظم دول الوطن العربي بل إن هنالك غياب لوحدات السياسة العلمية وحتى ضمن

أصغر مستوى وهو القسم العلمي والجامعات، لذلك فما نراه في الوطن العربي هو وجود باحثين علميين منعزلين في الجامعات ومراكز البحث العلمي يتصلون بشكل مباشر بمنظومة العلم العالمية، أما الصناعة العربية فإن أية مشكلة تواجهها لن تحل عن طريق وحدات البحث والتطوير المحلية- غير الفعالة أصلاً- ولا من خلال القاعدة العلمية المحلية- المعزولة عن عملية الإنتاج- بل من خلال مستشارين ومهندسين يأتون من الدول المتقدمة، إن هذا الوضع قاد إلى تبعية علمية عربية للدول المتقدمة مما أعاق أية عملية بناء علمي محلي كفء يخدم بالدرجة الأولى التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإداري والسياسي للدول العربية.

ولابد من الإشارة إلى أن هناك حاجة وضرورة لقيام تعاون علمي عربي في مجال البحث العلمي ،وهذه الضرورة قائمة على مصلحة تقوم أساسا على حفظ الذات ومواجهة متطلبات النظام العالمي الجديد الذي تأخذ الوحدات الإقليمية الكبرى مكانها الفاعل فيه.

ثالثا- إستراتيجية الاعتماد على الذات العربية لإنتاج العلم

ضرورة الاعتماد على الذات العربية والتقليل من الاعتماد على الغير، هذا يجعلنا نسرع الخطى في وضع خطة عربية شاملة دقيقة تكون واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ من كل الأقطار العربية بحيث توظف فيها كل إمكانياتها المادية والبشرية.

وتأسيساً على ذلك أرى إن الخطة المستقبلية الشاملة لتحقيق التقدم العلمي ينبغي أن ترتكز على الأسس الآتية:

1. وضع إستراتيجية عربية موحدة تتضافر فيها الجهود السياسة والإمكانيات الاقتصادية العربية لتحقيق أهداف محددة ومن دون هذه الإستراتيجية لن تنجح أية دولة بمفردها في تحقيق شيء له قيمة في هذا المجال، تجدر

الإشارة في هذا الصدد إلى إن الجامعة العربية قامت ولا تزال تقوم بجهود مهمة في هذا الاتجاه[9].

2. في إطار هذه الإستراتيجية الموحدة يجب إنشاء مراكز موحدة متعددة الجوانب والتخصصات للبحث العلمي، وذلك بهدف خلق كوادر علمية مدربة على أعلى مستوى في الوطن العربي تقوم بصناعة العلم والتقنية وفق الإمكانيات الذاتية العربية وبالمواد الخام المحلية وبحسب الاحتياجات الحقيقية للبلدان العربية على أن يشرف على هذه المراكز ويقوم بتدريب كوادرها العلماء العرب.
3. إنشاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمة العلمية في كل فروع العلم، ذلك إن تعريب العلوم في اعتقادنا قضية من القضايا المصيرية في موضوعنا هذا لأنه سبيلنا الوحيد إلى تمّلك القدرة العلمية، وهو كذلك السبيل الوحيد إلى خلق المناخ العلمي الذي يستدعي مشاركة المجتمع كله في التقدم الحضاري المنشود[10].

تجدر الملاحظة إلى إنه حتى الآن لا تزال مصادر تمويل البحث العلمي ومتعلقاته ومنها الترجمة العلمية مقتصرة على الهيئات الحكومية في الوقت الذي غابت فيه المؤسسات والهيئات العربية الخاصة- باستثناءات قليلة- عن أداء دور مؤثر في هذا الصدد[11] وهذا أمر مستغرب في ظل الثروات التي تملكها المؤسسات المستقلة والأفراد في الوطن العربي، وقد آن الأوان لتشارك هذه المؤسسات في دعم البحث العلمي وتعريب العلوم، خصوصاً إن تلك المشاركة تدل على مدى وعي القائمين عليها، وعلى مدى حرصهم على دعم النمو المتكامل للقدرة العلمية العربية، فضلاً من إن هذا الدعم سيعود بالفائدة على مشروعات هذه الهيئات وتطويرها.

4-ضرورة العمل على إعادة العقول العلمية العربية المهاجرة ذات السمعة العلمية العالمية إلى وطنها الأصلي في الوطن العربي، ونحن أعلم إن الكثيرين منهم يرغبون في ذلك، لكنهم يخشون البيروقراطية والروتين الحكومي

العربي، وكثرة العقبات التي من الممكن أن تعوق استكمال أبحاثهم وتطويرها، ومن ثم تعوق تقديم خبراتهم وخدماتهم إلى مجتمعهم! ولذلك، فإن العامل الحاسم في تحفيز هؤلاء للعودة إلى وطنهم هو إزالة أية معوقات أمام هذه العودة وتوفير الإمكانيات البحثية والمالية كافة اللازمة لاستقرارهم.

إن عودة هؤلاء ضرورة لأسباب عديدة منها ما يتمتعون به من خبرات علمية واسعة اكتسبوها عبر احتكاكهم المباشر بمراكز البحث العلمي المتقدمة في الغرب وما يمكنهم أن يمثلوه من قدوة للعلماء العرب الشبان من حيث خبرتهم في الهجرة وفي البحث العلمي، كما إن عودة هذه العقول العلمية العربية المهاجرة أمر ضروري لتمثل مراكز القيادة والصدارة في الجامعات والمراكز البحثية العربية بدلاً من اعتماد هذه الجامعات والمراكز في كثير من البلدان العربية والإسلامية على القيادات غير العربية.

5-ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربي، إذ إن إنشاء المؤسسات العلمية التي سبقت الإشارة إليها لن يكون له قيمة كبيرة إن لم تتوافر دائماً الظروف الموضوعية لاستمرار هذه المراكز، فضلاً عن توافر الإقبال من الشباب العربي على التخصصات العلمية وتحفزهم للإبداع في هذه التخصصات الصعبة. ولن يكون هذا الإقبال ممكناً إلا إذا ركزنا على التربية العلمية في المدارس [12] والجامعات العربية إلى جانب التركيز على التربية الدينية والأخلاقية والثقافية لهؤلاء الشباب.

إن النظام التربوي العربي ينبغي أن يتلاءم ويتوافق مع الإستراتيجية التي نسعى لاستنباتها داخل الوطن العربي للتقدم العلمي والتقني، ومن ثم ينبغي التركيز على تنمية القدرات العلمية لطلاب المدارس والجامعات ويمكننا ذلك بأكثر من صورة، منها على سبيل المثال:

أ-إدخال مقرر علمي إجباري في كل البلدان العربية عل كل الطلاب يدرسونه أما في السنة النهائية من دراستهم في المدارس الثانوية أو في السنة الأولى من دراستهم الجامعية، وينبغي أن يكون هذا المقرر موحداً في كل البلدان

العربية وأن تعد مفرداته وأساليب تدريسه وتتولى الأشراف عليه جهة محايدة من الجهات العلمية التابعة للجامعة العربية.[13]

يهدف هذا المقرر إلى بث الروح العلمية والتفكير العلمي والمنهجي لدى الطلاب العرب، وليكن تحت أسم" منطق التفكير العلمي" أو أي مسّمى آخر بحيث يشتمل على التعريف بالعلم ومعناه وضرورته للفرد والمجتمع، وكذلك يشتمل على معنى البحث العلمي وأساليبه وأدواته وأخلاقياته، إن اكتساب الشباب العربي حب البحث العلمي ومعرفة مهاراته المختلفة وكيفية استخدامها في حياتهم العلمية الخاصة، مسألة ضرورية وحيوية من شأنها أن توفر ولو بشكل جزئي الوعي الجماعي لدى الشباب العربي بأهمية العلم والبحث العلمي بل أهمية الإبداع العلمي وضرورته الوطنية.

ب- إذا أضفنا إلى ذلك الإكثار من إصدار المجلات العلمية التي تنشر الثقافة العلمية على مستوى الوطن العربي عبر طباعة أنيقة فاخرة وبلغة بسيطة وبأسعار رخيصة في متناول كل شاب عربي، وأضفنا إلى ذلك أيضاً الإكثار من بث البرامج العلمية واستضافة كبار العلماء في ندوات إذاعية وتليفزيونية محببة لأكتمل الوعي الجماعي بأهمية العلم وبضرورة البحث العلمي لدى الشباب العربي وشيوخ المجتمع من غير المتعلمين وزيادة القدرات الإبداعية العربية في ميدان العلم.

ج- استخدام القنوات الإعلامية الأكثر رواجا بين الناس سواء القنوات التلفازية أو أقراص الفيديو أو الراديو أو الإعلانات في الساحات الرياضة والنوادي التي يرتادها الشباب في إمكانية بث وتحبيب العلم وترغيب الشباب للمشاركة في دورات تقام لهذا الغرض ،إلى جانب أظهار مكانة العلماء في القنوات الإعلامية لكي تكون حافزا لهؤلاء الشباب ، فضلا عن إظهار الترغيب للشباب من النواحي المادية والمعنوية لترسيخ حبهم للجامعات والمدارس ومن ثم البحث العلمي، إذ من المعروف أن هناك قنوات جامعية مخصصة لمناقشة

مشاكل الطلبة وهمومهم ومشاريعهم ورغم أهميتها لكنها لا تفي بالغرض المطلوب .

رابعاً- توفر الإرادة لتغيير الواقع

حجم التحديات التي تواجه مسيرة التعليم في الوطن العربي كبيرة وعلى كافة الصُعد، وبهذا فهي تستدعي إرادة قوية لتغير هذا الواقع، لكن مسيرة التغير هذه تستلزم مشاركة ملتزمة من الأهل والأسرة والمجتمع في المنظومة الجامعية: أساتذة وقيادات جامعية مؤمنة بضرورة التغيير وبدوافعه وفوائده وهم الذين سوف يشقون طريقهم بالتقدم خطوة خطوة نحو المجهول مدركين إن عناصر المقاومة سوف ترفع رؤوسها، وما حدث تغيير إلا وناصبه معارضون، وهم كذلك متحسبون لمواجهة الصعوبات للوقوع في أخطاء مرحلية يمكن تصحيحها، لكنهم غير مترددين في اصطناع الخبرة اليدوية العملية بأن شق الطريق إنما يتحقق بالمشي فيه، وذلك من خلال مغامرة استكشافية متصلة الحلقات.

شهدت الجامعات العربية تغييرات في العقود الماضية لكنها- في تقديري- تغييرات فوقية ومن قبيل الإضافة أو التجميل، لم يقترن فيها الانشغال بتفاصيل كيف نعّلم؟ ومع ماذا نّعلم؟ إلا بقدر محدود، ومن ثم لن يكون التوجه الجديد تخطيطاً يتوقف على ما تتيحه المناسبات وتنتهزه الصدف والفرص بين الحين والآخر، كما أنه لن يكون تخطيطاً مدفوعاً فحسب بالتخوف واتقاء مخاطر التغيير، أو بمحاولات تبرير الواقع، وترميمه ولمسه لمساً رقيقاً حتى لا تختل الأمور.

وكثيراً ما تردد الحديث عن بحث طرق غير تقليدية تنتهي بنا إلى طرق تقليدية في جوهرها أو في صورة تجميلية في شكلها من قبيل صب الزيت القديم في قنان جديدة.

والتغيير المنشود ينطلق من الإيمان بضرورة التغيير والحاجة، وبأن جامعة المستقبل لن تفتح إلا بدور قيادي رائد في تطوير المجتمع ذاته ومن ثم تعبئة الجسم الجامعي كله لهذه الضرورات، والاتفاق على إن التغيير لا يهدد مصالح أحد، وإن طاقة الرغبة في التغيير ينبغي أن تكون ذات نفس طويل لا يهدأ ولا يمل، وإن ثمة خلخلة في الأوضاع الساكنة في حياة الجامعة على حد تعبير باولو فيرار حين نحكم بأن كل شيء على ما يرام.

وفي هذه المحاولة الإستراتيجية للتغيير يبدأ السعي إلى تذرية محصول القمح للفصل بين الحب والتبن، واظهار المواقع العكرة التي ينبغي تنقيتها أو التخلص منها في ضوء الرؤية والتوجه الفكري الجديد، وأعتقد إن في جامعاتنا مواقع واضحة ينبغي أن تذروها الرياح، أسوق منها على سبيل المثال ما أستقر من نظم الكتب الجامعية المقررة، ومعايير ترقية الأساتذة، واعتماد الأقدمية في اختيار القيادات، وقوانين وإجراءات الضبط والربط، وتضييق حريات التعبير والتفكير لكل من الطلبة والأساتذة، إلى غير ذلك مما يمكن الاتفاق عليه على أزاحته من ركام التاريخ وعبء التقاليد المترسب في الثقافات العامة والفرعية والنوعية.

ومع هذه العمليات والتغييرات الإستراتيجية تظل الرؤية في جامعة المستقبل، حريصة على مقومات تنمية القيم الروحية وممارستها الصحيحة دون تفريط أو إفراط، وبها تتعزز وشائج الوطنية والقومية السديدة، ولسوف تزداد حرصاً على أن تبقى أبوابها ومنافذها مشرعة للشباب من أبناء الميسورين والمستورين والفقراء، ومفتوحة على مصاريعها للكبار الذين انقطعوا عنها لظروف خاصة وما زالوا راغبين في معاودة الإفادة منها، وللعاملين كلما أرادوا ترقية مقدراتهم المهنية والفكرية.

وتظل الجامعة كذلك ملتقى لمختلف الأجيال من الأساتذة والطلاب من عديد الأقطار العربية والإسلامية، يلتقون فيها على عشق المعرفة والبحث والاحترام للرأي المخالف، كما يلتقي فيها الجنسان في محيط من المساواة والتقدير

المتبادل شركاء علم وعمل ومصير ولسوف تواصل مسيرتها بالإسهام في دور قيادي متقدم لإثراء مقومات التنمية بالعلم والمصنع والمزرعة والحرية والإبداع، وفي تفاعل إيجابي واثق الخطى مع المتغيرات المجتمعية والعالمية.

خامساً– مسايرة التقدم في المعرفة العلمية

تعتمد الثورة العلمية أولاً وقبل كل شيء على العقل وعلى العلم وعلى المعرفة العلمية المتقدمة، فضلاً عن الاستخدام الأمثل لتدفق المعلومات، ولا حاجة إلى القول إن حجم المعرفة العلمية قد أتسع أتساعا هائلاً، ولا شك إن الحديث عن هذا التقدم العلمي والمعرفي بأوجهه المختلفة يتجاوز حدود قدرتنا على حصره، وحسبنا أن نذكر– من قبيل المثال لا الحصر– أن مواجهة المسألة السكانية نفسها في العالم، ولا سيما ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن تتم إلا عن طريق" قوة العلم" و" قوة التقنية" وتجديدهما باستمرار بحيث تتغلبان على مشكلة التزايد السكاني وما يلحق بها من تلبية الحاجات الغذائية– وغير الغذائية– لسكان المعمورة{ الذي سيبلغ عددهم حسب بعض التقديرات(8.5) مليار إنسان عام(2025)، وقد يصل إلى (12.5) مليار في منتصف القرن الحالي} [14].

ومن هنا يجهد العلم من أجل إيجاد الحلول التي تزيد من إنتاج الأرض ومن إنتاجية الإنسان في شتى الميادين، ولا يكتفي في هذا المجال بالحلول التقليدية، بل يلجأ إلى تقنيات حديثة، ولا سيما تلك التي تقدمها له ثورة " التقنيات البيولوجية" التي لجأت إلى شتى أساليب" التلقيح البيولوجي" للنبات، والتي تمضي اليوم نحو تلقيح النبات عن طريق" المعالجة الوراثية"(الجينية) التي أصبحت الشغل الشاغل لمهندسي المورثات(الجينات). وقد ذاعت في السنوات الأخيرة الأنباء التي أشارت إلى ما تم في ميدان التلقيح الوراثي(الجيني) لبعض الحيوانات(كالبقر والأغنام)، فيما أطلق عليه أسم" الاستنساخ الجيني" Clowning " وقد بلغ التقدم في ميدان التلقيح الوراثي حداً أثار

الجدل الكبير حول احتمال نقل" الاستنساخ" إلى عالم البشر مما يولد مشكلات خلقية وإنسانية بالغة الخطورة.

وما دمنا قد أشرنا إلى ثورة التقنيات البيولوجية كمثال من أمثلة التغير الجذري في المعرفة العلمية لا بد أن نشير عابرين إلى الثورة في ميدان قريب منها هو ميدان" علم النسل" الذي غدونا نعلم عنه وعن نتائجه الشيء الكثير، غير إن ما يخبئه للمستقبل أعظم وأجل، بل أدهى وأمر، وحسبنا أن نذكر عابرين أن الأبحاث الجارية ترشح هذا العلم إلى بلوغ مراحل من التقدم خطيرة، كالتدخل لتحديد جنس الوليد من ذكر أو أنثى، أو صفاته الجسدية(بل والنفسية) وكالقدرة على جعل المرأة عقيماً طوال حياتها، أو القدرة على إنتاج نوعين من البشر(متخلف ومتقدم) والتدخل بالتالي في الطاقة العقلية للإنسان.

وغني عن القول إن تغيرات علمية تقنية ضخمة تتم في شتى ميادين المعرفة، من أبرز الأمثلة عليها ما يتم في ميدان علم البحار، ودراسة أعماق المحيطات، وفي ميدان" أبحاث الفضاء" وفي ميدان" الطاقة وتحويلها"، وفي مجال" توليد مواد جديدة" عن طريق المعالجة الكيماوية وسواها[15].

وواضح إن هذه التغيرات الكبرى في عالم المعرفة والتقنية تملي على التربية في شتى بلدان العالم ولا سيما في بلدان العالم الثالث نقلة نوعية في مناهجها وفي طرائقها وفي فروعها وتحفظاتها، وتفرض بوجه خاص بناء نظام تربوي مرن، متنوع المسارات، متكاثر الاختصاصات، مرتبط بحاجات البحث العلمي، فضلاً عن ارتباطه بحاجات سوق العمل المتجددة. وحري بنا في وطننا العربي أن نكون أقرب في تفكيرنا لغرض الاقتراب مما وصل إليه العالم في هذه المجالات وفي غيرها، ذلك لتوفر الإمكانيات المادية والبشرية في أرضنا وأن ينصب جهدنا على

الإرادة فقط، إن توفرت أرادة وطنية مدعومة بالإخلاص تمَّكنا من طي السنين واللحاق بركب العالم المتقدم.

سادساً– إحياء التراث العلمي العربي وتسخيره

يزخر الوطن العربي بمواطن للقوة عديدة بحاجة إلى من يفجر مكامنها، لذا ترنو الأنظار إلى التعليم والمعرفة، لتتولى دراسة واحداً من هذه القوى ألا وهو دراسة التراث العربي الإسلامي وتحليله وتجديده من خلال ذاته ومن خلال تفاعله مع الثقافات العالمية ومع حاجات الحاضر والمستقبل. وأهم ما يتولاه العلم في هذا المجال إحياء القيم الإنسانية في ذلك التراث، بحيث تغدو قوة دفع تيسر التمثل الصحيح للحضارة العلمية التقنية، بل الحضارة التي أسهمت الثقافة العربية الإسلامية في تفجير بواكيرها منذ قرون عديدة. وعلى رأس تلك القيم التي يمكن أن تمثل رأس الحربة في سعي الأمة العربية لتوليد حضارتها والتي يتوجب على التعليم والتربية أن تبرزها وتعني بها عناية خاصة قيم احترام العلم واحترام العمل والعدل وتكافؤ الفرص والتعاون والتضامن، إلى جانب ما لا حدّ له من القيم الأخلاقية والاجتماعية. ولنا في تجربة اليابان منذ أيام الإمبراطور"مئيجي Meiji" عام1886، وفي التجربة الحديثة للدول التي تعرف باسم" النمور الثمانية" قدوة حسنة، فهذه الدول جميعها وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم علمي تقني ومن ارتباط بتجربة العصر المتجددة بفضل عاملين متكاملين: **أولاهما**، نقل العلم الغربي والثقافة الغربية واستيعابهما وإنتاجهما، **وثانيهما**–وهو الأهم– الاعتماد في هذا كله على ما يولده الارتباط بثقافة الأمة وبتراثها وبقيمها" ولا سيما تلك المستمدة من الكونفوشيوسية" من قدرة ذاتية وتضامن قومي وإيمان بالعلم والعمل ومن جهاد ثقافي لابد منه لتحقيق نقلة علمية تقانية قوية وصامدة[16].

وغني عن البيان أن العناية باللغة العربية حاملة التراث وناقلة قيمه ونظرته إلى الكون وسيلة أساسية من وسائل الحفاظ على التراث وفهمه، وإن تطويرها بالتالي بحيث تتسع لعلوم العصر شرط لازم من شروط تجديد التراث العربي الإسلامي ومن شروط التفاعل بينه وبين ثقافات العالم.

ولا نغلو إذا قلنا إننا إذا أردنا أن تكون اللغة العربية أداة الثقافة، فلابد لنا أن "نثقفها" بالمعنى الاشتقاقي الأصلي لكلمة" تثقيف" غير إن تثقيف اللغة العربية لكي تستوعب حياة العصر ولغة العصر يستلزم بدوره أن يقدم علم عربي وتطور حضاري عربي من شأنهما أن يجعلا من تجديد اللغة العربية مهمة حية تتم من خلال معاناة العلم والحضارة وعبر أنتاجهما.

وجملة القول أن الثقافة والتقنية صنوان لا يفترقان، فالتقنية لا تنمو إذا لم يتوافر لها مناخ ثقافي قومي يعبئ الطاقات في سبيل الهدف المشترك، وهو بناء حضارة ذاتية عالمية في آن واحد، ويجعل من مخاطر الغزو العلمي والتقني والاقتصادي الأجنبي أداة تحريك وتفعيل للإرادة المشتركة العازمة على أن تبني حضارتها الذاتية عن طريق التفاعل بينها وبين العالم لا عن طريق خضوعها واستسلامها للعالم وذوبانها فيه ونهبه لخيراتها.

ولا نكون مفرطين في القول إن نحن جعلنا من اضطلاع التربية والتعليم بهذه المهمة، مهمة بناء الثقافة الذاتية العالمية وبث قيمها الحية رأس الرمح في تجديد التربية والتعليم وتطويرهما من أجل مواجهة مطالب التغير في العصر والتعامل معها تعاملاً واعياً خلاقاً. فالنظام التربوي المرن والآخذ بالتربية المستمرة، والاهتمام بالتعليم الذاتي، وربط التعليم بحاجات العمالة المتغيرة، وتجديد تقنيات التربية، هذه وسواها مما سبق وسائل أساسية دون شك من أجل التكيف مع التغير ومن أجل بناء تربية متجددة وتعليم فعال وحضارة متجددة.

غير إنها جميعها تفقد الأرض التي تعمل عليها والتي تطمئن إليها إن لم يصاحبها ويداخلها وينبت في ثناياها عمل جاهد لتجذير التعليم في الثقافة القومية، وقد يكون العمل من أجل هذه الأهداف كلها إذا لم يستند إلى أرضية ثقافية تحميه وتؤججه وتمنح له معناه.

سابعاً- تحديث المجتمع

يسود عالم اليوم قدراً كبيراً من اللامساواة والفقر والإقصاء والاستهانة بكرامة الإنسان أدى ذلك إلى نوع من الإحباط في المجتمعات التي تعاني من هذه

الظواهر ويضمنها مجتمعنا العربي، إن طبيعة هذا الإحباط تتوقف على إدراك المرء للاحتياجات الاجتماعية والمادية وكيف أن المجتمع يجب أن يتطور من أجل تحسين هذه الظروف السيئة، بل أن السياسات المختلفة للتغيير الاجتماعي المخطط والتي يتم إعدادها الآن للتخفيف من حدة هذه المشكلات ترتكز على مفاهيم عامة للتغيير الاجتماعي–الاقتصادي والتنمية.

لقد كان انتشار الاهتمام بالتغير الاجتماعي–الاقتصادي بين الباحثين الأوروبيين في القرن التاسع عشر، إلى حد ما، انعكاساً مباشراً لظروف ذلك الوقت.

وطبقاً لما يراه دوب Dob [17] فإن هذه التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية كانت شاذة في مجموعها، طبقاً لمستويات القرون السابقة، وهو يوضح إن هذه المدة شهدت تغيراً ضخماً في التصورات الخاصة بثبات العالم وأستاتيكيته، حيث كان هناك تناقض ضخم بين الأصالة والتجديد، على اعتبار إن التجديد قانون أساسي للحياة، وينطوي على تحسن مستمر كحالة طبيعية عادية لمجتمع سليم، وكما يلاحظ دوب فإن الوعي بهذا التغير يجعل من تفسير اقتصاد القرن التاسع عشر تفسيراً في ذات الوقت الذي حدث به من تغير وحركة.

والوقع إن كثيراً من الجامعيين والفلاسفة وعلماء السياسة قد اعتبروا إن تحليل هذه التغيرات هو من أهم الواجبات الملقاة على عاتقهم، ولقد اختلفت تفسيرات الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع التقليدي وبوجه خاص أعمال ماركس(1818–1883) ودوركيم(1858–1917) وماكس فيبر (1864–1920) فقد قدموا نظريات مختلفة تماماً عن أصول وسمات ومستقبل المجتمع الصناعي. وكانت لهم أيضاً آراء مختلفة عن التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذا التحول، وفي الوقت الذي كانت فيه آراؤهم الخاصة عن الدين والتربية والانحراف والسياسة مصدر اهتمام كبير فأن نظرياتهم العامة عن التغير الاجتماعي قد حظيت باهتمام أكبر بل سادت حتى في القرن العشرين[18].

وكلما زادت المعلومات التي نعرفها عن الماضي وحاضر المجتمعات في العالم الثالث أتضح مدى المحدودية والضيق الذي كانت تعاني منه التحليلات الأوروبية الكلاسيكية.

وفي القرن العشرين شهد نقداً وصقلاً وتهذيباً لآراء هؤلاء العلماء، فنجد اليوم مدرستين تسودان الفكر التنموي والتغيري **أولاهما**؛ هي التي سادت في منتصف القرن العشرين وتمثلها أفكار نظرية التحديث وهي تقدم قائمة بالملامح العامة لعملية التنمية اعتمادا على أفكار دوركيم وفيبر، **وثانيهما**؛ نظرية التبعية والتي احتلت مركزاً رئيساً في الحوار حول التنمية في سبعينيات القرن العشرين.

أعتمد منظّروا الحداثة[19] على القيم والمعايير السائدة في المجتمع وأنساقه الاقتصادية ونادوا بأن الانتقال من العلاقات الاقتصادية المحدودة في المجتمع التقليدي إلى الاتحادات الاقتصادية الإبتكارية المعقدة أعتمد على تغير أساسي في قيم واتجاهات ومعايير الناس، إذ إن الإنجاز الاقتصادي والتقدم يعتمدان بدرجة كبيرة على أهلية الإنسان واتجاهاته وعلى النظم الاجتماعية والسياسية ولتنظيمات المشتقة منها وعلى الخبرة التاريخية وإلى حد ما الاتصالات الخارجية وفرص السوق والموارد الطبيعية.

فالتحديث إذن يعتمد على إحلال القيم الجديدة محل القيم التقليدية والبدائية، ففي المجتمع التقليدي نلاحظ ثلاثة سمات هامة وحاسمة:

1. سيادة قيمه التقليدية ذاتها، أي إن الناس يتجهون إلى الماضي ويفتقرون إلى القدرة الثقافية على التوافق مع الظروف الجديدة.
2. نسق القرابة هو الإطار المرجعي الحاسم لكل الممارسات الاجتماعية، لكونه الوسيلة الأولى التي من خلالها تنظم كل العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية، فموقع الإنسان في نسق القرابة، وبالتالي في المجتمع يورث ولا يكتسب، أي انعكاس لمكانة الأسرة أو القبيلة التي يولد فيها.

3. لأعضاء المجتمع التقليدي مدخل عاطفي وخرافي وقدري في النظر لما حولهم– ما سيحدث يحدث لا محالة– وإن كل شيء هو من عزم الأمور.

وعلى العكس من ذلك يقوم المجتمع الحديث على سمات مختلفة تماماً هي:

1. قد تستمر تقاليد الناس في البقاء ولكنهم ليسوا عبيداً لها وهم يتحدون أي شيء يبدو غير ضروري أو يعوق طريق تقدمهم الثقافي المستمر(ذلك لأنهم لا يعانون من سمة التقليدية ذاتها).
2. أصبح للقرابة دور أقل أهمية في كل مجالات المجتمع(حتى داخل الأسرة) وذلك بسبب الحاجة إلى التنقل الجغرافي والاجتماعي الذي يضعف من روابط الأسرة، بل إن موقع الإنسان في الاقتصاد والسياسة يكتسب من خلال العمل الشاق والدافع القوي للإنجاز ولا تقرره القرابة.
3. أعضاء المجتمع الحديث ليسوا قّدريين بل هم ينظرون إلى الأمام ويتصفون بالابتكار والاستعداد للتغلب على العقبات التي يجدونها في طريقهم وخاصة في شؤون العمل، مما يعكس روحاً قوية للتنظيم ومدخلاً عقلياً وعلمياً في الاتجاه نحو العالم.

ومن الواضح اندماج أفكار مختلفة من علم الاجتماع الكلاسيكي في هذه الثنائية عن نوع المجتمع، فمثلاً يشمل وصف المجتمع الجديد عودة إلى الفصل بين القرابة والاقتصاد الذي يؤكد التحرر من القيود الخاصة بالعمل، كما يشير إلى الصفة العقلية والحسابية للتنظيم الإبتكاري.

وينادي أنصار التحديث بأنه في المجتمع الحديث يكون الاتجاه نحو الإنجاز هو محك اختبار العقل عند الناس وخاصة في المجال الاقتصادي لأنه المعيار العقلي لتقرير من الذي يجب أن يحصل على أي نوع من العمل وبأي مقابل، ففي المجتمع الذي يتجه نحو الإنجاز تُحدّد الأعمال أو المهن والحوافز

على أساس المهارات والعمل الشاق فالمهم هو ما يستطيع أن يفعله الشخص وليس من هو الشخص الذي يحصل على هذه الحوافز.

ويؤكد ماكليلاند[20] "Mcliland" بأن مستوى الإنجاز في أي مجتمع يعبر عنه بمستوى التجديد والتنظيم وفي الثقافات التقليدية نجد إن هاتين الخاصيتين غير واضحتين، ولكن في المجتمع الحديث يمكن التغلب على القيود الاقتصادية إذا كان هناك دافع قوي عند المنظم لأن ينجح في عمله.

ومن الممكن أن نوحد خواص كل مجتمع من حيث إبعاده الاقتصادية لأنها تقع داخل مرحلة من خمس مراحل هي:

المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ للانطلاق Pre-take off، ومرحلة الانطلاق Take-off، ومرحلة التحول إلى النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير (High mass Consumption).

فهذه المراحل الخمس مشتقة من تحليل روستو للثورة الصناعية في بريطانيا وقد حدد الانطلاق بأنه" ينبوع كبير لحياة المجتمعات الحديثة" تستمد منه طاقاتها عندما يتم إزالة العقبات عن طريق النمو الاقتصادي وخاصة عند بدء تزايد معدلات الاستثمار الرأسمالي إلى أن يصبح معه النمو حالة عادية. ويبدو من الواضح إن الطموح التنظيمي المرتبط بتراكم رأس المال والاستثمار ينظر إليه من جانب أنصار نظريات التحديث على أنهما القوتان الرئيستان للتنمية.

خلاصة القول، إن الفائدة من تطبيق نظرية التحديث على بلداننا العربية تكمن في التوسع في البرامج التعليمية وتدريب صفوة المنظمين على القيم والدوافع التي من المحتمل أن تنشط المشروعات الحرة والاستثمار الأمثل لرأس المال وتوجيهه لنهضة صناعية رائدة والتسويق التجاري للصناعة وإعداد برامج تنموية خاصة بتنشئة جيل يقوم على أساس الحرص على القيم وليس تذويبها ضمن إطار الحداثة وإمكانية إحياء القيم العربية الإسلامية الأصيلة المتجددة ورفض الانكماش على النفس وغلق أبواب الانفتاح بحجة المحافظة على القيم

والتأكيد على تعديل سلوك الناس وفتح طرق التفكير السليم أمامهم من خلال برامج تعليمية وتثقيفية وتربوية تتماشى مع روح العصر.

مصادر ومراجع الفصل الخامس

(1) Zakia Belhachmi, Educating women for Development: The case of morocco, New Youk, 1983, Chopter11.

(2) I.B.I.D., P.110.

(3) Paolo Freire, op,cit,p.19.

(4) Thomas No carthy, The Critical Theory of jungen Habermas, MIT Press, 1979," A Psycoeducatinonol Process Based on principles of Aduit Development" Theae hors collage Record, 1983.

(5) Paolo freier, op.cit,p.24.

(6) Harold g. Leavitt wonagerial prychology, Chicago, The university of chicagopress, 1988,pp. 1-13.

(7) Robin clark, science and Technology in world Development, Oxford university press- unsco, 1985. p-25.

(8)سلمان رشيد سلمان، إستراتيجية العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي: ضرورة أم ترف، مجلة شؤون عربية، العدد79، سبتمبر/ أيلول 1994و ص52.

(9) أنظر: لجنة إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي،مصدر سابق.

(10) أنظر: محي الدين صابر، من قضايا الثقافة العربية المعاصرة،الطبعة الثانية، بيروت، المكتبة العصرية،1987، ص89–99.

(11) أنطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، الطبعة الرابعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص28.

(12) أنظر: خليل محشي، التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية، المستقبل العربي، السنة8، العدد 77، تموز/ يوليو 1985.

(13) مصطفى النشار، العقلية العربية بين أنتاج العلم واستيراد التقانة، المستقبل العربي، العدد 200، تشرين أول/ أكتوبر، 1995، ص135.

(14) عبد الله عبد الدائم، دور التربية العربية المتغير مع دخول القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، العدد 93،آذار/ مارس 1998، ص123.

(15) أنظر في ذلك: سعيد محمد الحفار،المستوطنات البشرية من المنظور البيئي لعام 2000، مجلة المدينة العربية، العدد91، السنة التاسعة، كانون الثاني/ يناير، 1990، ص33.

(16) ملاك جرجيس، مقترحات لمواجهة المعوقات الحضارية التي تعترض التقدم الاجتماعي والاقتصادي في بعض دول الخليج، مركز دراسات الخليج العربي، الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي 29-31 آذار، 1981، ص234-235.

(17) محمد علي محمد، القيم الثقافية والتنمية في: دراسات في التنمية الاجتماعية، القاهرة، دار المعارف، 1973، ص150.

(18) أندوبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادي والي والسيد عبد الحليم بركات، الطبعة الأولى، إسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص106.

(19) المصدر السابق، ص115.

(20) تضمنت أفكار دافيد ماكليلاند الخاصة بنظرية التحديث في كتاب مجتمع الإنجاز "The Achieving society " ونشرته دار David Macliland عام 1961. ونقله إلى العربية عبد الهادي احمد الجوهري ومحمد سعيد فرح وقدم للترجمة عبد المنعم شوقي، ونشرته مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.

المحتويات

العنوان **الصفحة**

المقدمة.....1

الفصل الأول:مكونات المجتمع العربي.....3-36

أولا-التكوين المجتمعي.....4

1-النظام الاجتماعي.....5

2- القيم الاجتماعية.....7

3- الثقافة.....9

4 – التنشئة الاجتماعية.....12
ثانيا– التكوين الاقتصادي.....14
1– مدخل عام.....14
2– دور الدولة في البلاد العربية.....17
3– الدول العربية ونظرية التخلف.....19
4– التكامل الاقتصادي العربي.....22
ثالثا– التكوين الفكري والمعرفي 25
1– النظام المعرفي في الوطن العربي.....27
2– عناصر التركيب المعرفي والتعليمي.....28
3– إشكالية الفكر العربي.....31
4– مصادر ومراجع الفصل الأول.....34
الفصل الثاني: واقع التعليم العالي في الجامعات العربية.....37–105
أولا– مدخل عام.....39
ثانيا– معايير المؤسسات الجامعية.....42
1– معيار المساحة للكليات والجامعات في مدينة بغداد.....43
2– معيار الحجم الطلابي.....48
3– معيار أعضاء هيئة التدريس.....51
4– معيار عدد الموظفين.....57
5– معيار التخصصات العلمية.....59
ثالثا– أهداف التعليم العالي ومهماته.....60
رابعا– مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي.....64
1– زيادة عدد الطلبة.....64
2– اختلاف بنية التعليم العالي.....68
3– حداثة مؤسسات التعليم العالي.....68
4– تكلفة التعليم.....69

5 – شخصية الجامعة.....70
6– الأستاذ الجامعي.....72
7– هجرة العقول العربية–الأسباب والنتائج.....78
8– الحرية الأكاديمية.....83
خامسا– أسباب التخلف العلمي العربي.....90
1– الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.....94
2– الأسباب الفكرية للتخلف العلمي.....96
مصادر ومراجع الفصل الثاني.....101
الفصل الثالث: الدراسات العليا والبحث العلمي.....106–156
أولا– الدراسات العليا.....107
1– التكوين الفكري للطلبة قبل مرحلة الدراسات العليا.....108
2– مرحلة القبول في الدراسات العليا.....111
3– مرحلة إعداد البحث.....114
4– مرحلة مناقشة البحث.....118
5– عدد طلبة الدراسات العليا.....120
ثانيا– البحث العلمي في الوطن العربي.....121
أ– مشكلات البحث العلمي العربي.....122
1– إشكالية ربط المنهجية والإدارة بالسياسة.....122
2 –إشكالية تطوير مهارات البحث العلمي.....124
3 –نسبة الإنفاق على البحث العلمي.....128
4– انعدام القدرة الفكرية في البحث العلمي.....142
ب– سمات البحث العلمي العربي..... 147
ج– السياسة العلمية والتكنولوجية.....150
مصادر ومراجع الفصل الثالث.....154
الفصل الرابع: التعليم والتنمية.....157–187

أولا– مفهوم التنمية.....162
ثانيا –مساهمة التعليم في التنمية.....166
ثالثا– صورة التكامل بين الجامعة والتنمية.....169
رابعا– إخفاق التنمية في البلاد العربية.....174
1– قصور الرؤية في شروط التنمية.....174
2– عدم تنمية القدرات التقنية الوطنية.....176
3– تبعية التنمية.....177
4– العبء العسكري والتنمية في الوطن العربي.....177
5– التنمية وأزمة التعاون العربي.....182
خامسا– غياب الإرادة الاجتماعية.....184
مصادر ومراجع الفصل الرابع.....185
الفصل الخامس: استراتيجيات مستقبلية للتعليم العالي في الوطن العربي.....188–215
أولا– تغيير واقع الإنسان العربي.....191
ثانيا– تحديد إستراتيجية تربوية وتعليمية.....192
ثالثا– إستراتيجية الاعتماد على الذات العربية لإنتاج العلم.....199
رابعا– توفر الإرادة.....203
خامسا– مسايرة التقدم في المعرفة العلمية.....204
سادسا– إحياء التراث العلمي العربي وتسخيره 207
سابعا– تحديث المجتمع.....209
مصادر ومراجع الفصل الخامس.....214
المحتويات 216–219

قائمة الجداول

رقم الجدول العنوان الصفحة

جدول 1:مؤشرات أي تي كيرني A.T.Kearng للعولمة..... 27

جدول 2: نمو الناتج المحلي لمناطق في العالم بالنسبة المئوية..... 29

جدول 3: مساحة الكليات التابعة لجامعة بغداد والمساحة المخصصة لكل طالب بالمتر المربع مقارنة بمعيار اليونسكو..... 48

جدول4:مساحة كليات الجامعة المستنصرية والمساحة المخصصة للطالب موازنة بمعيار اليونسكو 50

جدول 5:الأقسام العلمية في الجامعة التكنولوجية 51
جـدول6: فئـات مسـاحات الكليـات فـي جامعـات بغـداد والمستنصـرية والتكنولوجية..... 51
جدول 7: النسبة بين عدد التدريسيين والطلبة في كليات جامعة بغداد وفقاً للمعيار العالمي لعام(1995)..... 57
جدول 8: النسبة بين عدد التدريسيين والطلبة في كليات جامعة المستنصرية وفقاً للمعيار العالمي لعام 1995..... 58
جدول 9: فئات عدد أعضاء الهيئات التدريسية في كليات جامعتي بغداد والمستنصرية وفقاً للمعيار العالمي..... 60
جدول 10: النسبة بين عدد الموظفين والطلبة في جامعات بغداد وبعض جامعات القطر الأخرى..... 63
جدول 11:تطور عدد الطلبة المقيدين في جميع مراحل التعليم في الوطن العربي وفي العالم 1970–1997.بالإلف..... 69
جدول 12:النصيب النسبي للوطن العربي في عدد السكان وعدد الطلبة في العالم.....71
جدول 13: مراتب الدول العربية مقارنة ببعض الدول وفق الإبداع والتقدم العلمي.....93

جدول 14: عدد الأبحاث المنشورة والمقتبسة لعدد من الدول.. 134

جدول 15:قائمة بأعداد الكتب التي تم تأليفها في السنة المبينة في الجدول للعدد من الدول.....135

جدول 16:نسبة الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بإسرائيل لسنوات مختلفة.....140

جـدول17: بعـض المؤشـرات الاقتصـادية والاجتماعيـة للـدول العربيـة لعـام 2009..... 141
جـدول18: الإمكانـات الاقتصـادية لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربية.....142
جدول(19): نسبة الإنفاق من الناتج القومي ونصيب الفرد من الأنفاق على البحث العلمي لمجموعات من الدول.....143
جدول(20): المصروفات الدفاعية والخلل في توظيف الموارد في الأقطار العربية.....144

جدول 21:براءات الاختراع لمجموعات من الدول 149

جدول 22:نسبة الإنفاق العام في الدول العربية على الأمن والدفاع مقارنة بالأنفاق العام على الخدمات العامة والاجتماعية والاقتصادية لعام 2009 183

قائمة الأشكال

رقم الشكل العنوان الصفحة

1 مكونات النظام الجامعي 176

2 مكونـــــات النظـــــام التنمـــــوي 177

3–منظومة العلم والتكنولوجيا العالمية والعربية والقطرية ... 199

نبذة عن المؤلف:

***الأستاذ الدكتور محمد صالح ربيع العجيلي**

***تولد: 1960 محافظة ديالى.**

***شهادة البكالوريوس من كلية الآداب جامعة بغداد عام 1983.**
*** شهادة الماجستير من كلية الآداب جامعة بغداد عام 1989.**
*** شهادة الدكتوراه من كلية التربية جامعة المستنصرية عام 1995 .**
***حصل على لقب الأستاذية عام 2006**
***نشر للمؤلف الكتب الآتية:**

- **دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية2000**
- **مدن الموانئ العربية تحليل جيواستراتيجي. 2001**
- **ظاهرة الفقر في الوطن العربي الواقع والأسباب والنتائج2007.**
- **طرائق التفكير العلمي 2009.**
- **جغرافية المدن (كتاب منهجي) 2010.**
- **معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية 2011**

***كتب 51 بحثا منشورا ضمن اختصاصه في الجغرافية منها 17 بحثا منشور في مجلات عربية .**
***شارك في 17 مؤتمراً وندوة علمية داخل العراق وخارجه .**
***أشرف وناقش العشرات من اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير.**
***عضواً في الجمعية الجغرافية العراقية .**
***عضو اتحاد الجغرافيين العرب.**
***عضو فخرياً في جامعة لاهاي الدولية ــ هولندا منذ عام 2004.**
***قام بمهام رئيس قسم الدراسات الجغرافية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية للمدة 1997- 2000.**